حَيْثُ

لغاتُها وتراكيبُها النَّحْوِيَّةُ

تأليف

الدكتور/رياض بن حسن الخَوّام

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

كلية اللغة العربية

١٤١٨هـ/١٩٩٨م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخوام ، رياض حسن

حيث لغاتها وتراكيبها النحوية – مكة المكرمة .

١٢٢ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك ٧-٦٤٤-٣٤-٩٩٦٠

١- اللغة العربية – النحو ٢- اللغة العربية – الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٨/٣٦٨٥

رقم الإيداع: ١٨/٣٦٨٥

ردمك ٧-٦٤٤-٣٤-٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فإن حيث من الظروف المكانية التي كثرت لغاتها وتنوعت تراكيبها النحوية ، وحاولنا في هذا البحث أن نستقصي ما قيل عنها لغةً ونحوًا ، رابطين بين علائقها اللغوية التي تناثرت في المعجمات العربية ، وموثقين بين وشائجها النحوية التي توزعت في كتب النحو ، دارسين ذلك كله ؛ لإبراز (حيث) وقد اجتمعت حولها هذه العلائق ، والوشائج ، فتبدو -حينئذٍ- واضحةً في لغاتها ، جليةً في تراكيبها ، مستقرةً بين أخواتها من الظروف المكانية التي تحدث عنها الدرس النحوي العربي ، هذا ما أردناه، ومن الله تعالى العون والتوفيق .

الفصل الأول
لغات حيث

كَثُرَتْ لغات حيث عند العرب نتيجة لكثرة استعمالهم لها ، فقد ذكر صاحب العين أن للعرب في حيث لغتين : « اللغة العالية : حيثُ ، الثاء مضمومة ، وهو أداة (١) للرفع يرفع الاسم بعده ، ولغة أخرى : حوثَ ، روايةٌ عن العرب لبني تميم »(٢) .

ونقل الأزهري هذا النص منسوبًا إلى الليث وأكمله بالقول : « يظنون حيث في موضع نصب يقولون : القَهْ حيثُ لقيتَه ونحو ذلك كذلك » (٣) .

وواضح أنّ الأزهري في تتمته هذه يعلل لضبط ثائها بالفتح عند بني تميم ، ولا يريد التعليل لمجيئها بالواو عندهم ؛ لأن العلاقة واضحة بين ظنهم النصبَ بها ،

---

(١) أطلق القدماء لفظ الأدوات على الأسماء والأفعال والظروف التي شابهت الحروف في احتياجها إلى غيرها لبيان معناها كالظروف المبهمة وأسماء الشرط والاستفهام ، قال السيوطي : « وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف » الإتقان ١/ ١٩٠ . وانظر تحقيقًا لهذا المصطلح في هامش الصفحة ٤ من أدوات الغاية في النحو العربي ، للطالبة إيمان نجار ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

(٢) العين ٣/٢٨٥ (حوث) ولم تضبط فيه حوث .

(٣) تهذيب اللغة ٥/ ٢١٠ (حيث) ، وقد ضبطت (حوثَ) فيه بالفتح ، وهو الصحيح ، وهي في اللسان وتاج العروس الناقلَين للنص مضبوطة بالضم ، ولا يستقيم ذلك مع ما ذكره الأزهري من تعليل على نحو ما يبدو من نصه . انظر اللسان وتاج العروس (حيث) .

وفتحَ ثانئها ، ولا علاقة لذلك بكونها واوية أو يائية .

وعرض سيبويه للغاتها حين تحدث عن (ذيت) فقال : « ففيها إذا خُففت – أي ذيت – ثلاث لغات : منهم من يفتح كما فتح بعضهم حيثَ وحوثَ ، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب ويكسرون أيضًا كما كسروا أولاء ؛ لأن التاء الآن إنما هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف » (١) . وأشار في موضعين آخرين إلى لغتي الضم والفتح خاصة ، قال عن لغة الضم : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث ، فإنهم يحركونه بالضم » (٢) . ونبه إلى لغة الفتح أيضًا بقوله : « وقد قال بعضهم حيثَ فأشبهوه بأينَ » (٣) . وأكد على هذه اللغة في موضع آخر بقوله : « جعلوا حيث في بعض اللغات كأين » (٤) .

ويستفاد من نص سيبويه ما يأتي :

١- أن لكلٍّ من حيثُ وحوثُ ثلاث لغات ، الضم ، والفتح ، والكسر . والمجموع ست لغات .

٢- أن سيبويه لم يحدد لنا القبائل التي كانت تتكلم بكل منها (٥) ، في حين عرفنا

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٢ .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٦ .

(٣) الكتاب ٣/٢٨٦ . وفي مقاييس اللغة ٢/١٢٢ قال بعد أن ذكر حيث بالضم : « وحكى الكسائي فيها الفتح أيضًا » .

(٤) الكتاب ٣/٢٩٩ . واقتصر المبرد في المقتضب ٣/١٧٣-١٧٥ على ذكر اللغتين الضم والفتح فقط . ولم يتحدث عن حوث البتة .

(٥) ومثل ذلك صنع الجوهري إذ اكتفى بالقول إن حوث لغة في حيث . الصحاح (حيث) .

أن حوثَ لغة تميمية .

٣- ليس ثمة في النص ما يشعر أن سيبويه كان مهتمًا بذكر أيهما أصل للآخر ، بل المستفاد من نصه هذا أن اللفظتين أختان سارتا في طريق الاستعمال اللغوي معًا .

وتحدث ابن الشجري أيضًا عن لغاتها فقال : « وفيها لغات ، منهم من بناها على الفتح حملاً على أين وكيف ، ومنهم من بناها على الضم وهي لغة التنزيل ... ومن قال حيثِ فكسرها ... ونظيرها في ذلك جيرِ » (١) . وأضاف ما يفيد أن حوث (بالواو) قد تحرك آخرها أيضًا بالحركات الثلاث مثل حيث السالفة ، قال : « وقد استعملوها في الأحوال الثلاثة بالواو فقالوا : حوثَ وحوثُ وحوثِ » (٢) .

وظاهرٌ أن قوله : « وقد استعملوها » يشعر أن حيث بالياء هي الأصل في الاستعمال .

ونسب ابن منظور لغات حيث وحوث إلى القبائل التي استعملت كل لغة من هذه اللغات قال : « قال الكسائي : سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهَيَّة من ينصب الثاء على كل حال ، في الخفض والنصب والرفع ، فيقول : حيثَ التقينا ، ومن حيثَ لا يعلمون ، ولا يصيبه الرفع في لغتهم ، قال وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع النصب فيقول : من حيثِ لا

---

(١) الأمالي ٢/٥٩٩ بتصرف ، وانظر : شرح المفصل ٤/٩١، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢ .
(٢) الأمالي ٢/٥٩٩ .

يعلمون (١) ، وكان ذلك حيثَ التقينا ، وحكى اللحياني عن الكسائي أن منهم من يخفض بحيث ، وأنشد (٢) :

أما ترى حيثَ سُهيلٍ طالعًا

قال : وليس بالوجه » (٣) ، وذكر أيضًا في مادة (حوث) أنها لغة في (حيث) وتشكك في نسبتها ، قال : « حوثُ لغة في حيث ، إما لغة طيّئ وإما لغة تميم » ، ثم قال : « وقال اللحياني : هي لغة طيّئ فقط ، يقولون : حوثُ عبدالله زيد » (٤) .

ونسب الفيروزآبادي (حوثُ) بالضم إلى طَيِّئ أيضًا فقال : « وحوثُ لغة في حيث طائية » (٥) وبين الزبيدي أن ابن هشام قد أشار إلى ذلك في المغني (٦) ، ثم

---

(١) لعل مراده من النقل فيقول هو : فيقرأ ؛ لأن ابن هشام في المغني ١٧٦ ذكر أن من العرب من يعرب حيث وأورد آية الأعراف ١٨٢ : ﴿ من حيثِ لا يعلمون ﴾ بالكسر ، ولم أقف على هذه القراءة فيما بين يدي من المصادر .

(٢) قائله مجهول ، وتمامه :

نجمٌ يضيءُ كالشهاب لامعًا

انظره في شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩١، وشذور الذهب لابن هشام ١٣٠، والمساعد ١/٥٢٩ .

(٣) اللسان (حيث) ، وانظر تاج العروس (حيث) .

(٤) اللسان (حوث) ، وقد ذكر هذه اللغة عدد من اللغويين والنحويين مقررين أنها لغة في حيث من غير أن ينسبوها إلى قبيلة بعينها ، انظر : الصحاح (حيث) ، والأمالي الشجرية ٢/٥٩٨، والمفصل ١٦٩، وشرحه لابن يعيش ٤/٩١ . وذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٢ من غير ضبط لثائها ، ولا شك أن ضبط ثائها مهم جدًا ؛ لأنها لو ضبطت بالفتح لحكمنا عليها بأنها لغة تميمية بناء على نصوصهم الدالة على ذلك .

(٥) القاموس المحيط (حيث) وأشار إلى لغاتها بإيجاز فقال : « وتثلث ثاؤها » .

(٦) ١٧٦ ، وفيه : « وطيّئ تقول : حوثُ » ونحوه في الهمع للسيوطي ١/٢١٢ .

أجاز الزبيدي أن تكون تميمية أيضًا ، ونقل عن اللحياني أنها طائية فقط [1] .

ومن هذه النصوص يبدو لنا ما يأتي :

١- أن راويي هذه اللغات هما الكسائي واللحياني .

٢- أن بني يربوع وطهية من بني تميم كانوا يستعملون حيث مفتوحة التاء في كل الأحوال ، ولعلنا لا نبعد عن الصواب إن قلنا إن (حوثَ) المفتوحة الثاء تلك التي ذكرها صاحب العين وصاحب التهذيب منسوبة إلى التميميين هي أخت لحيثَ اليائية المفتوحة الثاء ؛ لأنّ قولَ الأزهري بعد ذكره لها « يظنون حيثُ [2] في موضع نصب » يفيد أنهم استعملوا حوثَ المفتوحة الثاء ، لأن (حيثُ) التي هي أم اللغات في موضع نصب دائمًا ، فاختاروا استعمال حوثَ الواوية مفتوحةً دائمًا لأن الفتح مناسبٌ لظنهم هذا . وهذا كله يفيد أن حيثَ وحوثَ لغتان في بني تميم ، وهما مبنيتان عندهم على نحو ما سنرى بعد .

٣- أن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وبني فقعس مالوا في استعمالهم لحيث إلى التفصيل قليلاً ، فكانوا يجرونها في موضع الجر ، وينصبون بها في موضع

---

(١) تاج العروس (حوث) و(حيث) .

(٢) هكذا ضُبطت في المثال الذي ورد في التهذيب واللسان والتاج ، ولعلها (حيث) بفتح الثاء ، وهي لغة أسد بن الحارث وطهية من تميم كما مر معنا . وبهذا يستقيم الكلام ويتجه ؛ لأن هؤلاء فيما نُقل عنهم ينصبون الثاء على كل حال ، وهذا يعني أنه ربما قد استقر عندهم أن حوث الواوية لغة في حيث اليائية ، وكلتاهما مفتوحة الثاء . ولو صح هذا الاحتمال فالمعنى عليه أنهم يظنون حيثَ - المفتوحة الثاء - في موضع نصب على كل حال ، لذا قالوا في أختها : حوثَ ، وهي مفتوحة الثاء أيضًا كما ضبطها صاحب التهذيب ، وقد جرينا في الشرح على ما رأيناه في المعاجم المذكورة .

النصب ، فهي معربة عندهم .

ولا شك أن اللبس قد يقع بين هاتين اللغتين الفقعسية والتميمية ما لم يُعرف أن هذا النص فقعسي أو تميمي ، فإذا قلنا مثلاً : رأيتك حيثَ زيدٌ قائمٌ ، تحتمل حيث البناء على أنها تميمية ، والإعراب على أنها فقعسية ، وأنّى للقارئ العلم بذلك ما لم تمده المعجمات العربية وكتب اللغة ببيان ذلك .

٤- أن حيثُ المضمومة الثاء هي اللغة العالية كما ذكر صاحب العين وصاحب التهذيب ، وهي اللغة الفاشية كما قال المبرد ، وهي في أكثر الكلام كما قال ابن مالك ، وهي أفصح اللغتين والقرآن نزل بالياء كما قال صاحب اللسان وصاحب تاج العروس(١) .

أما (حوثُ) المضمومة الثاء فهي لغة طائية أو تميمية على نحو ما رأينا ، والظاهر أنها تميمية ؛ لأننا قد رأينا أن حوثَ المفتوحة الثاء تميمية ، فلا يستبعد أن تكون حوثُ تميمية أيضًا ، كما لا يُستبعد أن تكون تميمية وطائية ، فربما حصل تأثر لغوي ، فسرى استعمال إحدى القبيلتين إلى الأخرى ، فصارت حوثُ شائعة بينهما ، وهذا كله يفيد أن حوثُ وحوثَ لغتان تميميتان (٢) .

أما حوثِ فلم ينسبها أحد ممن ذكرها إلى قبيلة بعينها ، ولا أستبعد أن تكون تميمية أيضًا ، يؤنسنا في ذلك أن التغيير عندهم قد كثر في لغات حيث حتى وصل

---

(١) انظر العين ٣/٢٨٥ (حوث) ، والتهذيب ٥/٢١٠ (حيث) ، والمقتضب ٣/١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢ ، واللسان وتاج العروس (حوث) و(حيث) .

(٢) مع جهلنا بأسماء القبائل التي استعملت هذه اللغات ، فقبائل تميم كثيرة .

الأمر إلى أن أعربها بعضهم كما رأينا ؛ لذا لا يستبعد أن يكونوا قد كسروا ثاءها أيضًا ، والتغيير كما قالوا يؤنس بالتغيير .

وإذا صح هذا الزعم فتكون حوثُ مقابلة لحيثُ ، وحوثَ لحيثَ وحوثِ لحيثِ ، ولا شك أن فتح الثاء وكسرها محتملان للبناء والإعراب .

٥- أن قول الكسائي في آخر نصه : « ومنهم من يخفض بحيث » فيه غموض - فيما أحسب - لأننا لا نعلم على من يعود الضمير في « منهم » ، فهل مراده بنو فقعس أو بنو تميم قبلهم أو من العرب اعتمادًا على أن السياق فيه تفصيل لهذه اللغات ؟! والظاهر أن المراد هو من العرب ؛ إذ لو كان الضمير يرجع إلى بني فقعس لذكر النحاة ذلك كما ذكروا أن بني فقعس يعربونها ، في حين أننا وجدناهم ينصون على أن حيث تضاف إلى المفرد بندور أو بقلة ، وأن الكسائي يقيسه (١) ، وهذا يعني أن النحاة كانوا واعين للغة هذه القبيلة خاصة ولو كانت هي التي تخفض بحيث لما تردد النحاة عن نسبة هذا الأمر إليهم ، ولا بد من التنبيه أيضًا إلى أن الضمير في «قال» في العبارة التي ذكرها ابن منظور بعد البيت :

أما ترى ....

ونصها : « قال : وليس بالوجه » أقول : إن هذا الضمير يعود - فيما أحسب - إلى اللحياني ، ولا يعقل أن يكون راجعًا إلى الكسائي ؛ لأن الكسائي كما ذكرنا يجعل إضافتها إلى المفرد قياسيًا ، فكيف يقول : وليس بالوجه . ولو لا أن

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٢٣٢، وأوضح المسالك ٣/١٢٥ .

الكسائي هو الذي حكى فتح ثاء حيث لكان محتملاً أن يكون القول هو قوله ، فربما كان يريد رواية حيث بضم الثاء لا بفتحها ، لذلك كله نزعم أن اللحياني هو القائل : « وليس بالوجه ؛ لأنه – فيما يبدو – لا يجيز إضافتها إلى المفرد .

وقد تناول اللغويون وهم بصدد الحديث عن هذه اللغات مسألة الأصل والفرع بينها ، فقد نقل صاحب التهذيب عن أبي الهيثم [١] قوله : « وقال بعضهم : إنما ضُمت – أي حيث – لأن أصلها حوثُ ، فلما قلبوا واوها ياءً ضموا آخرها » [٢] ، وإلى نحو ذلك أشار ابن منظور إذ قال : « وزعموا أن أصلها الواو » [٣] ، ثم نقل عن ابن سيده علة هذا القلب بقوله : « قال ابن سيده : وإنما قلبوا الواو ياءً قلبَ الخفة » [٤] .

ونقل ابن منظور أيضًا أن بعضهم قال : « أجمعت العرب على رفع حيث في كل وجه وذلك أنّ أصلها حوثُ فقُلبت الواو ياءً لكثرة دخول الياء على الواو فقيل : حيثُ ، ثم بُنيت على الضم لالتقاء الساكنين ، واختير لها الضم ليشعر ذلك بأنّ أصلها الواو ؛ وذلك لأن الضمة مجانسة للواو ، فكأنهم أتبعوا الضم الضم » [٥] . وتابع ابن منظور نقله بما يفيد أن لغة حيثَ بفتح الثاء تالية لحيثُ ، قال ابن منظور: « قال الكسائي : وقد يكون فيها – أي في حيثُ المضمومة الثاء – النصب ، يحفزها

---

(١) هو أبو الهيثم الرازي ، لغوي متقدم ، توفي ٢٧٦هـ ، البغية ٢/٣٢٩ .

(٢) التهذيب ٥/٢١٠ (حيث) .

(٣) اللسان (حيث) .

(٤) اللسان (حيث) ، وانظر المحكم ٣/٣٣٢ .

(٥) اللسان (حيث) ، وانظر المحكم ٣/٣٣٢ .

ما قبلها إلى الفتح » [1] . وهكذا قرروا أن أصل حيث هو حوث وراحوا يوردون علة ضم الثاء وفتحها أيضًا .

ويبدو لي أن حيث هي أصل لحوث ، وذلك للأسباب الآتية :

١- أن أبا الهيثم فيما حكاه عنه صاحب التهذيب قد رد القول بأن ضمتها تدل على الواو الساقطة ، قال الأزهري بعد إيراده التعليل السابق ما نصه : « وهذا خطأ ؛ لأنهم إنما يعقبون في الحرف ضمة دالة على واو ساقطة » [2] والواو هنا – في زعمهم – منقلبة وليست ساقطة .

٢- أن ابن سيده قد ضعف علة قلب الواو ياءً طلبًا للخفة ، وذلك بقوله : «وهذا غير قوي » [3] ، وكأن مراده أن هذا الموضع ليس من المواضع التي تبدل فيها الواو ياءً [2] ، فأكد على أن حيث هي الأصل ، قال الصبان : « قال ابن سيده : هي –أي حيثُ – الأصل كما في الدماميني » [4] .

٣- أن قولهم : قد اختير لحيث الضم ليُشعرَ ذلك بأن أصلها الواو » ، يُضعفه أن أكثر النحويين قد نصوا على أن هذه الضمة قد أتي بها تشبيهًا لحيث بظروف الغايات كقبل وبعد حين يقطعان عن الإضافة ويُنوى ثبوت المعنى . ولا علاقة لهذه الضمة ببيان أصلٍ من بنية الكلمة ، فدلالتها دلالة نحوية صرفة ، في حين أن ما ذكروه يدل على أن دلالتها عندهم لبيان أصل هذه الياء ، والمهم أن تفسير

---

(١) اللسان (حيث) ، وانظر المحكم ٣/٣٣٢ .

(٢) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .

(٣) المحكم ٣/٣٣٢، وانظر اللسان (حيث) .

(٤) انظر هذه المواضع في الأوضح ٤/٣٨٥ .

النحويين هو المشهور ؛ لذا أحسب أنه لا يعول على تفسير مفرد وعندنا تفسير يكاد يصل إلى الإجماع .

٤- أن تفسير الكسائي لفتحة حيثَ بأنها للإتباع إذ فَتَحَ المتكلم ثاء ها مدفوعًا بما رآه من فتحة الحاء في أولها ، ثم ذهابه - فيما يبدو - إلى أن هذه الثاء المفتوحة بقيت بعد انقلاب واو حوث إلى ياء في حيثَ . أقول : هذا التفسير يمكن تضعيفه بأن هذه الفتحة جيءَ بها طلبًا للخفة ، وليس للإتباع ، وقد نص ابن هشام على ذلك بقوله بعد أن ذكرها : « والفتح للتخفيف » (١) . وطلب الخفة من الأصول التي خرّج النحاة عليه كثيرًا من القضايا .

٥- أن نصوص اللغويين والنحويين تشعر أن حيث هي الأصل ، فقد ذكروها أولاً حين تحدثوا عن اللغتين (٢) . بل إن ابن الشجري قد وضح بنصه أن الأصل هو حيث فقد قال حين أراد أن يعدد لغات حيث ما نصه : « وقد استعملوها في الأحوال الثلاث بالواو » (٣) . ولا شك أن قوله « استعملوها » يدل على أن الأصل عنده هو حيث ، ثم طرأ عليها الاستعمال الآخر ، وهي لغاتها المتعددة .... .

٦- أن اللغويين والنحويين قرنوا حيث بحين وبأين وبكيف ، أي بما هو يائي العين من ظروف المكان ، فقد مر معنا أن سيبويه شبه لغة حيثَ المفتوحة الثاء

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٥٣ .

(٢) المغني ١٧١ ، وانظر : شرح المفصل ٤/٩١ ، والمساعد ١/٥٢٩ ، والهمع ١/٢١٢ .

(٣) العين ٣/٢٨٥ (حوث) ، والكتاب ٣/٢٨٢ ، والصحاح (حوث) ، وشرح المفصل ٤/٩١ ، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢ والقاموس المحيط ، وتاج العروس (حيث) .

بأين[1] ، وشبه المبرد حيث بحين ، قال : « فحيث في المكان كحين في الزمان ، فلما ضارعتها أضيفت إلى الجملة » [2] . ونقل الأزهري عن أبي حاتم قوله : « واعلم أن حيث وحين ظرفان ، فحين ظرف من الزمان ، وحيث ظرف من المكان ولكل واحد منهما حد لا يجاوزه » [3] . وأشار إلى هذا الاقتران الجوهري أيضًا حين قال : «حيث كلمة تدل على المكان ، لأنه ظرف في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة » [4] ، وشبه ابن الشجري فتحة حيث بفتحة أين وكيف وليت أيضًا [5] . ونص الفيروزآبادي علي حين بقوله : « حيث كلمة دالة على المكان كحين في الزمان » [6] .

وهذا الاتجاه نحو تشبيه حيث بحين وأين وكيف أي بما هو يائي العين قد يؤنس بأن القوم كانوا يذهبون إلى أن حيث اليائية العين هي الأصل ، وقد يُقال إنّ تنظيرهم لحيث بهذه الظروف هو لكون الجميع ظروفًا ، ولكون حيث لها شبه خاص ببعض هذه الظروف ، فمثلاً استعانوا بأين للدلالة على أن فتحة حيثَ كفتحة أين وكيف هروبًا من التقاء الساكنين ، واستعانوا بحين للدلالة على الإبهام الموجود في كل منهما ، على نحو ما سنشرحه حين نتحدث عن بناء حيث ، فالجواب أن جوانب الاشتراك هذه هي المرادة - حقيقة - من هذا التنظير الذي عرضه اللغويون

---

(١) الأمالي ٢/٥٩٩ .
(٢) الكتاب ٣/٢٩٩ .
(٣) المقتضب ٢/٥٤ .
(٤) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .
(٥) الصحاح (حيث) .
(٦) الأمالي ٢/٥٩٩ .

والنحويون ، لكن ذلك لا يمنع من القول إن هذا يؤنس بأن غاية القوم من هذا التنظير هو الإشعار بأن اليائية هي الأصل كما هو شأن النظائر ، وإلا كان من السهل أن يُنَظِّروا لها بـ (يوم) الواوي العين ، كحوث ، بدلاً من الحين ، إذ اليوم يعد ظرفًا مبهمًا أيضًا .

ومهما يكن من أمر فاجتماع ما أوردناه من تضعيف أدلة القائلين إن أصلها حوث ، وتقوية ما يدل على أن أصلها حيث يبدو لنا أن القول بأن حيث هي أم اللغات هو أقوى أركانًا وبنيانًا وهو الذي ارتضاه أكثر اللغويين والنحويين ، نزعم ذلك لأننا لم نقف على امتداد لرأي القائلين بأن أصلها حوث ، بل رد عليه وهو في مهده . واستقر الأمر على أن حوث لغة طائية أو تميمية (١) ، وهي لغة في حيث ، ويجوز في ثائهما الحركات الثلاث (٢) ، على نحو ما ذكر سيبويه وابن الشجري من قبل .

وقد أثار الزبيدي مسألة تجدر الإشارة إليها وذلك حين علق على قول الفيروزآبادي « ويثلث آخره » (٣) ، فقد قال ما نصه : « قال شيخنا (٤) : أي مع كل

---

(١) اللسان وتاج العروس (حيث) و(حوث) .

(٢) القاموس المحيط (حيث) .

(٣) القاموس المحيط (حيث) .

(٤) هو ابن الطيب الفاسي أبو عبدالله . قال الدكتور حسين نصار في المعجم العربي ٦٧٣/٢ : « كان الزبيدي لطيفًا مع الفيروزآبادي ، وكثيرًا ما نقد شيخَه ابن الطيب بسببه ، وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه » وانظر أمثلة لذلك في الصفحة المذكورة .

من الياء والواو والألف عند بعضهم ، فهي تسع لغات ، ذكرها ابن عصفور [١] وغيره ، وبه تعلم قصور كلام المصنف » [٢] . ورد الزبيدي على شيخه بالقول : « قلت : هذا الذي ذكره شيخنا إنما هو في قولهم : تركته حاثِ باثِ وحوثَ بوثَ وحيثَ بيثَ -بالواو والياء والألف مع التثليث في آخره - وأما فيما نحن فيه فلم يرد منه إلا حوثُ وحيثُ ، ولم يرد حاثَ ولم يقل أحد إن الألف لغة فيه ، وسنذكر في ذلك كلام الأئمة حتى يظهر أن ما ذكره شيخنا إنما هو تحامل فقط » [٣] . ثم راح يسرد ما ذكرته المعاجم قبله كالتهذيب واللسان والتكملة ليؤكد أن ليس ثمة أحد قد ذكر حاثَ (بالألف) لغةً في حيث .

ويبدو لي أن حاث - بالألف - كانت أختًا لحيثُ وحوثُ ، وأن الاستعمال اللغوي في سيره التاريخي قد فرق بينهما وبيان ذلك أن حيث ظرف مكاني ، أي أن وظيفته تختص بمكان الحدث ، وقد نصت المعجمات على ما يفيد أن حاث وباث أيضًا لهما دلالة تتعلق بالمكان أيضًا ، ففي الصحاح : « والاسْتِحَاثَةُ مثلُ الاسْتِبَاثةِ وهي الاستخراجُ ، تقول : استحثتُ الشيءَ إذا ضاعَ في التراب فوجدتُهُ » [٤] ، وفي اللسان : « تركتُ الأرضَ حاثِ باثِ إذا دَقَّتْهَا الخيلُ ، وقد أَحَاثَتْهَا الخيلُ » [٥]، وقال صاحب القاموس : « وأحاثَ الأرضَ واستحاثَها أثارَها وطلبَ ما فيها والشيءَ

---

(١) لم أجد ذلك لا في المقرب ولا في شرح جمل الزجاجي .

(٢) تاج العروس (حيث) .

(٣) تاج العروس (حوث) (حيث) .

(٤) الصحاح (حوث) .

(٥) اللسان (حوث) .

حرَّكَهُ وفرَّقه » (١) . وعلاقة حاثِ بالمكان من النصين واضحة ، أما باثِ ففي اللسان : « باثَ المكانَ بوثًا إذا حَفَر فيه ، وخلط فيه ترابًا ، وباثَ الترابَ يبُوثه بوثًا إذا فرَّقَهُ، وباثَ متاعَهُ يَبُوثُه بوثًا إذا بدَّدَ متاعَهُ ومالَهُ » (٢) . وقال في مادة (بيث) : « باثَ التراب بيثًا واستباثَهُ استخرجَهُ والاستباثة استخراجُ النَّبِيثةِ من البئر » (٣) .

وقد حملت هذه النصوص في طياتها دلالة اللفظة على المكان ، وعلى التفريق، واجتماعهما دلَّ على معنى قولهم : تركتهم حاثِ باثِ أي متفرقين (٤) ، وفي هذا كله ما يفيد أن الجذر (حوث أو حيث) – على الخلاف في أيهما الأصل – كانت دلالته العامة مكانية ، ثم تفرقت هذه الدلالة وتنوعت مع الزمن والاستعمال فصارت حاثِ دالة على مكان مع دلالتها على التفريق أيضًا في حين أن حيث وحوث قد اختصا ولزما دائرة الظروف المكانية .

ولا يعني هذا أن ما ذكره الزبيدي غلط ، بل مراده أن حاثِ باثِ هي الآن ليست أختًا لحيث وحوث ؛ لأن الاستعمال كما ذكرنا فرق بينهما ، وكلٌّ منهما التزم وضعًا لغويًا ونحويًا يختلف عن الآخر ، وبدفع هذا الإشكال نفرغ لحديث النحويين حول بنائها وإعرابها .

* * *

---

(١) القاموس المحيط (حوث) .

(٢) اللسان (بوث) .

(٣) اللسان (بيث) .

(٤) وفي مجمع الأمثال ١/٢٥١ : تركت دارهم حوثًا بوثًا أي أثيرتْ بحوافر الدواب ، وخَرِبَتْ ، يقال : تركهم حوثًا بوثًا ، وحوثَ بوثَ ، وحيثَ بيثَ ، وحاثَ باثَ ، إذا فرَّقهم وبدَّدَهم .

الفصل الثاني
حيث بين البناء والإعراب

بعد أن عرض اللغويون لغات حيث ، التفتوا إلى بنائها وإعرابها فَأَلْفَوْا أن للعرب فيها مذهبين :

أحدهما : مذهب القائلين ببنائها .

والآخر : مذهب المنادين بإعرابها .

أما الرأي الأول فقد اعتمده سيبويه إذ جعل علة بنائها هو جمودها وعدم تصرفها ، قال : « هذا باب الظروف المبهمةِ غيرِ المتمكنةِ ، وذلك لأنها لا تضافُ ولا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غيرِها ولا تكون نكرةً ، وذاك أين ومتى وكيف وحيث ... فهذه الحروفُ وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرفٍ »(1) .

ومع أن جمودها بلزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية هو السبب الرئيس لبنائها عند سيبويه غير أن قوله : « لما كانت مبهمةً غيرَ متمكنةٍ » يفيد أن السبب الآخر للبناء هو كونها مبهمة ، والإبهام يؤدي إلى طلب ما يوضحه ، أي هو مفتقر

---

(1) الكتاب 3/285 .

إلى المضاف إليه ، وهذا يعني أن هناك شبهًا افتقاريًا أيضًا أدى إلى بنائها وهو ما أشار إليه المبرد بقوله : « وأما قولُنا في حيثُ إنها لاتتمكَّنُ فإنها تحتاج إلى تفسيرٍ على حيالها ، فذلك لأنَّ حيثُ في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة تجري مَجراها وتحتاج إلى ما يوضحها كما يكون ذلك في الحين ، إلا أن حين في بابها وهذه مُدْخَلَةٌ عليها فلذلك بُنِيَتْ ، وذلك قولك : قمت حيثُ زيدٌ قائمٌ، وقمت حيثُ قام زيد ، ولا يجوز : قمت حيث زيدٍ ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة، ألا ترى أنك تقول : آتيك إذا قام زيد وجئتك إذ قام زيدٌ ، وحين قام زيد ، وجئتك حين زيد أمير ، ويوم عبدالله منطلقٌ ، فهذا تأويل بنائها » (١) .

ومراده أن حيث قد بنيت لإبهامها كما أن حين كذلك ، وهذا الإبهام بحاجة إلى المضاف إليه فأشبهتِ الحرفَ في الاحتياج إلى هذا المحذوف . وذكر في موضع آخر ما يؤكد ذلك فقال : « ولو أفردتْ حيث لم يصحَّ معناها فأضفتها إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر كما تفعل بظروف الزمان لمضارعتها ومشاركتها إياها بالإبهام فلذلك يقولون : قمت حيث قمتَ ، وقمت حيث زيد قائم كما تقول : في يوم قام زيد ، وحين زيد أمير » (٢) .

ويستفاد من النصين ما يأتي :

١- أن حيث لا تقطع عن الإضافة البتة ؛ لأنها كما قال لا يصح معناها إذا أفردت .

---

(١) المقتضب ٣٤٦/٤، وانظر ٣٤٧ أيضًا .

(٢) المقتضب ١٧٥/٣-١٧٦ .

٢- أن قوله : « إن حين في بابها ، وهذه - أي حيث - مُدْخَلَةٌ عليها فلذلك بُنِيَتْ » يفيد أن ثمة سببًا آخر لبنائها غير ما ذكره أولاً ، شرحه ابن يعيش بقوله : «إنه ليس شيءٌ من ظروف الأمكنة يضافُ إلى جملة (١) إلا حيث ، فلما خالفت أخَواتِهَا بُنِيَتْ لخروجها عن بابها » (٢) .

٣- أن السبب المشهور لبنائها هو مشابهتها لظروف الزمان في الإبهام فاحتاجت إلى ما يوضح إبهامها فحصل الشبه الافتقاري ، وهذا كله يفيد - مع نص سيبويه السالف - أن لدينا ثلاثة أسباب للبناء ، أولها : جمودها وعدم تمكنها ، وثانيها : خروجها عن بابها ، وثالثها : وهو المشهور الشبه الافتقاري ، وقد أدى ذلك كله إلى جعل حيثُ عند النحويين مبنيةً بناء قويًا راسخًا ، وقد تتابع النحاة موضحين سبب بنائها ومؤكدين على شبهها الافتقاري فذكر الجوهري أن من العرب من يبنيها على الضم تشبيهًا بالغايات ؛ لأنها لم تجئ إلا مضافة إلى جملة كقولك : أقوم حيث يقوم زيد ، ولم يقل حيث زيد (٣) . ومراده أن احتياجها إلى جملة بعدها يفيد أن إبهامها بحاجة إلى ما يوضحه مما جعلها تفتقر إلى هذه الجملة ، فالإبهام المؤدي إلى الافتقار كان سببًا لبنائها غير أنه لم يُنَظِّرْ لها بظرف آخر مثلما صنع المبرد ، في حين نلحظ أن الصيمري قد نظَّر لها بإذ ، قال : « وأما حيث فهو ظرفُ

---

(١) وقيل إن معها لدن ، قال ابن جابر في شرح المنحة ٣٢٩/١ : « ولم يضف من ظروف المكان إلى الجمل إلا لدن وحيث » . وانظر الصفحة ٣٨ من هذا البحث .

(٢) شرح المفصل ٩١/٤، ولم أجد أحدًا ذكر هذا السبب سوى ابن يعيش .

(٣) الصحاح (حيث) .

مكان ، ويضاف إلى الجمل لأنه أشبه إذْ ، فإبهامه في المكان كإبهام إذ في الزمان ، فتقول : رأيتك حيث زيد قائم ، وأكرمك حيث يقوم زيد » [1] .

ولا فرق بين تنظير المبرد لها بحين وتنظير الصيمري لها بإذ فيما أحسب ؛ لأن مراد المبرد أن (حين) حينئذ محمولةٌ على (إذ) بدليل أن أمثلته التي ذكر فيها حين قد أضافها إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وأحسب أن تمثيله أولاً بجملٍ فيها (إذا) المرادُ منه بيان لزوم الإضافة إلى جملة بعدها ، ومجيئه بَعْدُ بجملٍ فيها حين المرادُ منه معرفة نوع الجملة التي تضاف إليها حيث لأنها كحين في الإبهام .

والمهم أن ابن الشجري قد تبع الصيمريَّ فأشار إلى أن الإبهام أدى إلى الافتقار ، وحملها مثل الصيمري على (إذ) في الإبهام ، قال ابن الشجري : « ومنها حيث وهو من الظروف التي لزمتها الإضافة إلى جملة فأشبه بذلك (إذ) تقول : جلست حيث زيد جالس ، وحيث جلس زيد ، كما تقول : خرجت إذ زيدٌ جالسٌ ، ودخلت إذ جلسَ زيدٌ » [2] .

والحق أن تنظير الصيمري وابن الشجري لحيث بإذ تتضح به المسألة تمامًا ؛ لأن «إذ» من ظروف الزمان التي تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية والاسمية ، كما أن حيث من ظروف المكان التي تضاف إلى الجملتين أيضًا ، وهذا يعني أن كلاً منهما مُبْهَمٌ مُفْتَقِرٌ إلى ما يوضحه ، وقد أشار ابن الشجري نفسه إلى إبهام إذ وإذا حين تحدث عن بنائهما فقال : « إنهما افتقرا إلى إضافةٍ إلى جملةٍ فأشبها بذلك حروف

---

(١) التبصرة ١/٢٩٤ .

(٢) الأمالي ٢/٥٩٨ .

المعاني لأن حرفَ المعنى لا يفيد حتى ينضمَّ إلى جملة » (١) .

وعرض ابن يعيش لبناء حيث ، فبين أولاً أن لها أربعَ لغاتٍ : حيثُ بالضم والفتح ، وحوثُ بالضم والفتح ، ثم وضح ما ذكره الصيمري وابن الشجري ببيان أكمل إذ بين وجه إبهامها وسبب تنظيرها بظروف الزمان منتهيًا إلى توضيح سبب بنائها فقال : « والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت ، وعلى كل مكان ، فأُبْهِمَتْ حيث وَقَعَتْ عليها جميعًا فضاهت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت إذ مضافة إلى جملة توضحها أُوضِحَتْ حيث بالجملة التي توضح بها إذ من ابتداءٍ وخبرٍ وفعلٍ وفاعلٍ ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهتِ الذي ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها فبنيت كبناء الموصولات » (٢) .

ثم ذكر سببًا آخر لبنائها لعله قد استلهمه من قول المبرد بأن حين في بابها وحيث مدخلة عليها ، وملخصه أن ليس من ظروف الأمكنة ما يضاف إلى الجملة إلا حيث ، فمخالفتها لأخواتها سبب لها البناء (٣) .

وبذلك كله استقرَّ عند النحويين بناءُ حيث ، ولا شك أنَّ حديثهم عن (حيثُ) المضمومة فقط لكونها أمَّ اللغات ، وما ذكروه من أسباب لبنائها ينسحب على

---

(١) الأمالي ٢/٥٩٨ .

(٢) شرح المفصل ٤/٩١-٩٢ ، وقد اعتمد هذا السبب أكثر النحويين ، انظر : شرح التسهيل ٢/٢٣٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/٨٨٠، وشرح الكافية ٢/١٠٧-١٠٨، والمساعد ٥٢٩، والهمع ١/٢١٢ .

(٣) انظر الصفحة ٢٠ .

أخواتها جميعًا ، وقد أشار ابن يعيش إلى هذه المسألة بعد أن عدد أربع لغات لها بقوله : « وهي مبنية في جميع لغاتها » (١) . سوى ما ذكروه من إعرابها في لغتي أسد بن الحارث وفقعس على نحو ما سنذكره بعد .

ومما يؤكد على أنها مبنية في جميع لغاتها أن نص ابن الشجري قد وضح صراحة ذلك إذ صدر كل لغة بالقول : منهم من بناها على الفتح ... ومنهم من بناها على الضم ... ومن قال حيثِ فكسرها ونظيرها في ذلك جيرِ (٢) . وجير لا شك أنها مبنية ، ولا شك أيضًا أن حوث ، بالضم والفتح والكسر مبنية أيضًا ما دامت لغات فيها ، ونظيرها في ذلك لدن المبنية فقد ذكر النحاة أن لها ما يقرب من سبع عشرة لغة كلها مبنية ما عدا واحدة منها هي لغة قيس فإنها معربة (٣) ، يضاف إلى ذلك أننا لم نقف على نص لأي نحوي يذكر فيه أن بعض لغات حيث معرب ، سوى حيث عند أسد بن الحارث وفقعس .

والخلاصة أن حيث بلغاتها عند النحويين مبنية ، والمعلوم أن الأصل في البناء هو السكون ، في حين ألْفَى النحاة ثلاث حركات على ثائها ؛ لذا لا بد من بيان أسباب هذه الحركات .

* * *

(١) شرح المفصل ٤/٩١ .

(٢) الأمالي ٢/٥٩٩ .

(٣) انظر شرح المفصل ٤/١٠٠ ، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ ، وتسهيل الفوائد ٩٧ ، وتاج العروس (لدن) ، ولدن ولدى للدكتور رياض الخوام ٩ .

الفصل الثالث
تعليل النحاة لحركة ثائها

١- تعليل النحاة لضمة حيث :

ذكرنا من قبل أن بعض اللغويين قد ذهبوا إلى أن ضمة حيثُ تدل على أن أصل حيث هو حوثُ ، وعرضنا تضعيف أبي الهيثم لهذا الرأي ، وأتبعناه بما يؤنس أن حيث هي الأصل ، وقد ارتضى النحاة التفسير القائل إن حيث قد ضُمَّتْ تشبيهًا لها بظروف الغايات نحو قبلُ وبعدُ ، وهو المذهب الذي ذهب إليه سيبويه قال : «فأما ما كان غاية نحو : قبل وبعد وحيث فإنهم يحركونه بالضم » (١) ، وتبعه المبرد فقال بإيجاز : « فمن جعل حيث مضمومة – وهو أجود القولين – فإنما ألحقها بالغايات نحو : من قبلُ ومن بعدُ » (٢) . وأشار المجريطي إلى الغاية التي تدل عليها حيث بقوله : « وحيث في قولك : قعدت حيث فلان قاعدٌ ، غايةُ قعودك ، كما أنك تقول : جلست تحتُ ، فتضم وتجعله غاية » (٣) . والظاهر أن المجريطي قد جعل الغاية هنا معنوية ، وذلك حين ذهب إلى أن غاية القعود هو المكان الذي قعد فيه زيد ، في حين

---

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٢) المقتضب ١٧٨/٣ .

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٠٩ .

أن ابن يعيش قد جعل الغاية لفظية على نحو ما هو معروف مشهور ، قال ابن يعيش موضحًا ذلك : « ووجه الشبه بينهما أن حق حيث – من جهة أنها ظرف – أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة نحو : أمامك وقدامك ونحوهما ، فلما أضيفت إلى الجملة صارت إضافتُها كلا إضافة فأشبهت قبل وبعد في قطعهما عن الإضافة (١) ، إلا أن الحركة في حيث لالتقاء الساكنين ، وفي قبل وبعد للبناء » (٢) .

ومجمل ذلك أن حيث قد ضمت ثاؤها تشبيهًا لها بضمة قبلُ وبعدُ من ظروف الغايات .

أما سبب اختيارهم الضمة ، فيلزمنا لمعرفته أن نعرض حديث النحاة عن ضمة قبل وبعد ، فهما الظرفان اللذان حُمِلَتْ حيث عليهما ، فما قيل عنهما ينسحب

---

(١) مراده حالة قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنًى ، فهي تُبنى على الضم حينئذ وهي حالة من حالات أربع ، أما الثلاث المتبقية فهي :

١- أن يذكر المضاف إليه فتعرب نصبًا على الظرفية أو الخفض بمن ، كقولنا : جئت قبل زيدٍ ، ومن قبلِ زيدٍ .

٢- أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ، فيعربان أيضًا ولا ينونان لنية الإضافة ، كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابةٍ   فما عطفت مولًى عليه العواطفُ

فخفض قبل بمن .

٣- أن يقطعا عن الإضافة لفظًا ومعنًى فيعربان وينونان أيضًا ، كقولنا : جئت قبلاً ومن قبلٍ .

والحالة الرابعة هي التي تحدثنا عنها من قبل . انظر لذلك كله : المقتضب ٣/١٧٤-١٧٥، وشرح المفصل ٤/٩٨، وأوضح المسالك ٣/١٥٤، وقطر الندى لابن هشام ٢٥-٢٧ .

(٢) شرح المفصل ٤/٩١، وبهذه العلة علل النحاة لضمة حيث . انظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، والمغني ١٧٦، والمساعد ١/٥٢٩، والهمع ١/٢١٢ . وذكر عدد من اللغويين أيضًا هذه العلة ، انظر التهذيب ٥/٢١٠ (حيث) ، والصحاح وتاج العروس (حيث) .

عليها تمامًا ، فقد اختلف النحاة حول سبب بنائهما في حالة قطعهما عن الإضافة لفظًا لا معنًى ، وقدموا لنا عددًا من الأسباب ، فذهب ابن يعيش إلى أن سبب ذلك هو كونها من الأسماء الإضافية ، وهي التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة ، فلما حذف ما أضيفت إليه مع إرادته صارت بمنزلة بعض الاسم ؛ - لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد - وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب » (١) . وارتأى الرضيُّ أنها حين قطعت عن الإضافة أشبهت الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف (٢) . وذكر ابن مالك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية ، أما المعنوية فَمِنْ قِبَلِ أنهما لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبهما ، وأما اللفظية فَمِنْ قِبَلِ جمودهما وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما ولا ينسب إليهما ولا يضاف ، ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبنيان على الإطلاق » (٣) ، ثم بين سبب إعرابهما في بقية الحالات فقال : « لكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير فاستحقا إعرابًا في حال وبناء في حال » (٤) .

واستقر لهما بذلك البناء ، والأصل في البناء هو السكون ، فلما التقى ساكنان سكون لامهما للبناء ، وسكون عينهما في الأصل ، لا بد حينئذ من الهروب ، قال سيبويه بعد ذكره هذه الظروف موضحًا حركة لاماتها مطلقًا ما نصه : « فإذا التقى في شيءٍ منها حرفان ساكنان حركوا الآخر منهما ، وإن كان الحرفُ الذي قبل

---

(١) شرح المفصل ٨٦/٤ .

(٢) شرح الكافية ١٠١/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٤٣/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢٤٣/٣ .

الآخر متحركًا أسكنوه كما قالوا : هَلْ وبَلْ وأَجَلْ ونَعَمْ ، وقالوا : جيرِ فحركوه لئلا يَسْكُنَ حرفان »(١) .

وهذا الأصل الذي أرساه سيبويه للهروب من التقاء الساكنين قد تلقفه النحويون وفرّعوا عليه ما يتفق وحالةَ كل ظرف أو تركيب فذكروا عددًا من الأسباب التي دعت المتكلم إلى اختيار الضم في قبلُ وبعدُ ، لخصها ابن يعيش بقوله : « فلما بنيت ووجب لها الحركة ضموها :

١- لئلا يُتوهمَ أنها معرفة إذ الضمةُ غريبةٌ منها .

٢- وقيل : حُركتْ بأقوى الحركات وهي الضمة لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه .

٣- وقيل : بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو : يازيد ، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكر أو أُضيف أعرب ، وإذا أُفرد معرفةً بُني وقد كان له حالة تمكن ، وكذلك قبل وبعد إذا نُكر وأُضيف أعرب وإذا أُفرد معرفةً بُني »(٢) .

ولهذه الأسباب أو لسبب واحد منها ضُمَّ قبلُ وبعدُ ، وحُمِلتْ حيث في ضم ثائها عليهما ، لأنها كلَّها دالة على الغاية ، غير أن من المفيد أن نذكر أن ضمة حيثُ هي ضمة التقاء الساكنين كما قال ابن يعيش ، وضمة قبلُ وبعدُ هي ضمة بناء(٣) .

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٦ .

(٢) شرح المفصل ٤/٨٦-٨٧، وانظر شرح التسهيل ٣/٢٤٣، وشرح الكافية ٢/١٠٢ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩١ .

وكأنه يريد الإشارة إلى أن سبب بناء حيث يختلف عن سبب بناء قبل وبعد .

وأخيرًا لا يخفى أن ما ذكرناه من تعليل لضمة حيث ينسحب على ضمة حوثُ الواوية المنسوبة إلى طيِّئ وتميم ؛ إذ لم نجد نصًا يبين لنا خلاف ما ذكرناه حول انسحاب حوثُ إلى حيثُ في أسباب البناء يؤنسنا في ذلك أن سيبويه حين تحدث عن لغات حيث وهو بصدد حديثه عن ذيت أشعرنا أن ثمة تلازمًا بين حيث اليائية والواوية وذلك حين سردهما معًا ، فقد قال : « منهم من يفتح – أي ذيت – كما فتح بعضهم حيثَ وحوثَ ، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب ، ويكسرون أيضًا كما كسروا أولاء »(١) ، وقوله : « كما ضمتها العرب » لا يعني فيما أحسب حيث المضمومة الثاء وحدها بل المراد أيضًا حوثُ معها لذكره الاثنتين قبل (٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن سرد سيبويه لهما في بداية النص يدل على ذلك التلازم بينهما ، وكل ذلك يفيد أن تعليلهم لبناء حيثُ وكون حركتها ضمة يجوز انسحابه على حوثُ أيضًا .

٢- تعليلهم لفتحة ثائها :

أما تعليلهم لفتحة ثاء (حيثُ) فقد مر معنا ما ذكره الكسائي من تفسير لها حين ذكر أن فتحة حائها قد دفعت بالمتكلم إلى فتح ثائها ، وجرينا مع رأي الأكثرين الذاهبين إلى أن فتحتها قد جيءَ بها طلبًا للخفة ، وذلك لأن طلب الخفة أصلٌ علّقَ

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٢ .

(٢) ولعل النص هو : « كما ضمتها العرب » .

عليه النحاة كثيراً من مسائلهم في حين أن (الإتباع) كالذي ذهب إليه الكسائي في تفسيره أصلٌ دائرته أصغر من دائرة الأصل الأول ، وأحسب أن التفسير به قليل لا يكاد يصل إلى مرتبة الأصل الأول وهو طلب الخفة . ثم لا شك أن الارتكان إلى رأي الأكثرين في تفسيرٍ ما أولى من الالتجاء إلى تفسيرٍ لم يعتمده أغلب النحاة الذين عرضوا للمسألة ، وقد أشار سيبويه إلى كون فتحتها للتخفيف بقوله : « وقد قال بعضهم حيثَ شبهوه بأينَ » (١) . ووضح المبرد إيجاز سيبويه فقال : « ومن فتح فللياء التي قبل آخره ، وأنه ظرف بمنزلة أين وكيف » (٢) . ثم شرح ابن يعيش المسألة ببيان أوضح فقال : « التقى في آخرها ساكنان هما الياء والثاء فمنهم من فتح طلبًا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء ، كأين وكيف ، ومنهم من شبهها بالغايات فضمها كقبلُ وبعدُ » (٣) .

وهذا كله يفيد أن فتحة حيث هي للتخفيف .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ماذكر عن بني يربوع وطُهَيَّةَ من نصب الثاء على كل حال يفيد أن الحالة هي حالة بناء ، وهي نظير (حيثُ) التي ضمتها عامة العرب ، والظاهر أن فتح ثائها دائمًا عند هؤلاء كان للتخفيف أيضًا فقد ارتضوا بعد بنائها أن تكون الفتحة لخفتها ثابتة على ثائها ، وينضم إليها أيضًا حوثَ ، تلك

---

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٢) المقتضب ١٨٧/٣ .

(٣) شرح المفصل ٩١/٤، وانظر المساعد ٥٢٩/١، والهمع ٢١٢/١ .

التي نسبت في العين إلى بني تميم (١)

وعلى ضوء ذلك نستطيع القول : إن ثمة تشابهًا في التعليل لبناء حيثُ اليائية وحوثُ الواوية ، سواء كانت حركة ثائها ضمة أم فتحة ، وقد بين سيبويه في نصه السابق - صراحة - مدى التلازم بين حيثَ وحوثَ المفتوحتي الثاء ، الأمر الذي يؤنس أن ما ذُكر من أسباب لبناء حيث وتعليلٍ لحركة ثائها المفتوحة ينطبق أيضًا على حوثَ . ففتحة كل منهما جاء ت للتخفيف .

٣- تعليلهم لكسرة ثائها :

أما تعليلهم لكسرة ثاء (حيثِ) فقد أشار سيبويه إلى أن كسرتها لالتقاء الساكنين نستدل على ذلك من نصه السابق ، إذ قال عن اللغة الثالثة ما نصه : «ويكسرون أيضًا كما كسروا في أولاءِ » (٢) . ومراده أنهم كسروا ذيتِ وحيثِ لسكون لامهما مع سكون الياء قبلهما ، كما أنهم كسروا أولاء لسكون الألف قبلها ، فتخلصوا بذلك من التقاء الساكنين (٣) . ووضح ابن الشجري ذلك صراحة بقوله : « ومن قال حيثِ فكسرها فلأن الكسرة أصل حركة التقاء الساكنين ، ونظيرها في ذلك جيرِ » (٤) . وتبعه ابن هشام أيضًا بالقول : « والكسر على أصل التقاء

---

(١) العين ٣/٢٨٥ .

(٢) الكتاب ٣/٢٩٢ .

(٣) انظر مجيب الندا للفاكهي ١/٤٤ .

(٤) الأمالي ٢/٥٩٩ .

الساكنين»(١).

وخلاصة ذلك كله أن حيثُ قد ضمت تشبيهًا لها بالغايات ، وفتحت طلبًا للخفة، وكسرت على أصل التقاء الساكنين وما قيل من علل حول حركة ثاء حيث اليائية ينسحب على حوث الواوية ، وإن لم يتحدث النحاة عن الواوية حديثًا خاصًا واضحًا.

* * *

(١) المغني ١٧٦، وانظر المساعد ٤/٥٢٩، والهمع ١/٢١٢ .

الفصل الرابع
إعراب حيث

بعد أن انتهينا من معرفة أسباب بناء حيث وأخواتها ، وتعليل حركات ثائها يحسن بنا أن نعرج إلى الذين أعربوها لنرى مسلكًا آخر لها في العربية ، فقد سبق أن ذكرنا أن الكسائي قد سمع في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها أنهم كانوا « يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقول : من حيثِ لا يعلمون ، وكان ذلك حيثَ التقينا » [1] . وهذا النص يفيد أن هاتين القبيلتين كانتا تعربان حيث ، وقد ألمح صاحب المفصل إلى هذه اللغة من غير أن يعين من يتكلم بها قال : « وحكى الكسائي حيثِ بالكسر » [2] . وتبعه ابن يعيش ووضح مراده بقوله : « وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في حيث ، فيقول : من حيثِ لا يعلمون ، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة » [3] .

والفرق بين ما ذكره صاحب اللسان عن الكسائي ، وما ذكره الزمخشري وابن يعيش أن صاحب اللسان قد ذكر النصب أيضاً ، أما نصا الزمخشري وابن يعيش

---

(١) اللسان (حيث) وانظر تاج العروس (حيث) وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٢٦١ .

(٢) المفصل ١٦٩ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩١ .

فاقتصرا فيهما على الخفض فقط ، وقول ابن يعيش « فكسرها مع إضافتها إلى الجملة » يفيد أنه كان من الواجب بناؤها حينئذ ، ثم بين ابن يعيش وجه إعرابها عند هؤلاء فقال « ووجه هذه اللغة أنهم أجروا حيث وإن كانت مكانًا مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل ، وإذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان الإعراب والبناء نحو قوله [(١)] :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ ألما أصْحُ والشيبُ وازعُ

ويروى (على حينٍ) بالكسر ، فمن فتح بناه ، ومن كسر أعربه » [(٢)] . ثم عرض توجيهًا آخر بقوله : « ويجوز أن يكون من قال : حيثِ بناه أيضًا إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكنين ، ولم يبال الثقل كما قالوا : جيرِ وويبِ ، فكسروا ، وإن كان قبل الآخر ياءً » [(٣)] . وأشار الرضي إلى لغة إعرابها بإيجاز فقال : « وإعرابها لغةٌ فقعسيةٌ » [(٤)] . وذكرها ابن مالك في شرح التسهيل من غير أن يبين وجه إعرابها عند هؤلاء ، قال : « وروي إعراب حيث عن فقعس فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ من حيثِ جئتَ » [(٥)] . ونص في شرح الكافية الشافية أيضًا على انفراد فقعس بها قال : « وكانفراد قيس بإعراب لدن انفردت فقعس بإعراب حيث ، فإن الكسائي حكى أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرفُ جر ، وينصبونها

---

(١) البيت معروف مشهور في بابه .

(٢) شرح المفصل ٤/٩١-٩٢ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩٢ .

(٤) شرح الكافية ٢/١٠٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٣٣ .

بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرفُ جر » (1) . وذهب ابن هشام إلى أن هذه اللغة تحتمل الإعراب والبناء قال : « ومن العرب من يعرب حيث ، وقراءة من قرأ : ﴿ من حيثِ لا تعلمون ﴾ (2) ، بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر » (3) .

ومن النصوص التي قدمناها نخلص إلى ما يأتي :

١- أن أكثر الذين أشاروا إلى هذه اللغة لم يذكروا اسم القبيلة التي تكلمت بها، ومن ذكرها اقتصر على قبيلة فقعس ، في حين أن الكسائي ذكر قبيلتين كانتا تعربان حيث على نحو ما رأينا .

٢- أن أكثر الذين تحدثوا عن هذه اللغة ذكروا حالة الخفض فقط ، كالزمخشري وابن يعيش ، في حين أن الكسائي وابن مالك ذكرا الحالتين النصب والجر .

٣- أن الرضي وابن مالك لم يذكرا وجه احتمال أن تكون حيث في هذه اللغة مبنية على نحو ما صنع ابن يعيش وابن هشام ، ويبدو لي أن ما ذهبا إليه هو الأوْلَى؛ لأن وراءه طرد الباب على وتيرة واحدة ، وهو أصل معتبر عند النحويين (4) ، فما جاء مفتوح الثاء يجوز أن نقول عنه إنه مبني على لغة من لغات حيثُ ، وما جاء مكسور الثاء يجوز أن تكون كسرته كسرة بناء أيضاً كما قال ابن هشام ، وإذا سُبِق

---

(1) شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٢ .

(2) من الآية ١٨٢، من سورة الأعراف ، ولم أقف على من قرأ بها ، وانظر الصفحة ٧ من هذا البحث .

(3) المغني ١٧٦ .

(4) الأشباه والنظائر ١/٤٩٧ .

بحرف جر يكون قد خرج من الظرفية إلى شبه الظرفية ، وخروجه لا يؤثر على بنائه حينئذ ، ولعل مما يؤنس ببنائه أن اتجاه أكثر العرب كان نحو بنائه ، فحيثُ المضمومة مبنية كما مر معنا ، وحيثَ عند بني يربوع وطُهَيَّة مبنية أيضًا ، فلعل هاتين القبيلتين (أسد بن الحارث وفقعس) أرادتا البناء أيضًا، نزعم ذلك لأن نص الكسائي - فيما يبدو لي - لا يتعين منه القول بالإعراب فقط ومنع القول بالبناء أيضًا ، فكلٌّ مُحتَمَلٌ جائزٌ ، والأولى أن تَطَّرِدَ الأحكامُ لا أن تَتَفَرَّقَ ، وطرد الأحكام يتطلب القول ببنائها لا بإعرابها ، ثم إن مما يؤكد على قلة هذه اللغة بل نُدرَتِها (١) أن الأمثلة التي ذكروها قليلة جدًا لا تعدو جُملَتين وقراءة شاذة ذكرها ابن هشام تَحتَمِلُ البناء والإعراب ؛ لذا فما المانع من القول إن أصحاب هاتين القبيلتين كانوا يريدون البناءَ أيضًا ، ففي قولهم : كان ذلك حيثَ التقَينا ، لاشيءَ يمنعُ من القولِ ببناءِ حيث حينئذٍ وهي أُختٌ من أَخَواتِ حيثُ المضمومة ، وفي حال الجر (من حيثِ لا يعلمون) لا مانع من القول إنها مبنيةٌ على الكسرة في محل جر كما ذكر ابن هشام ، وكم من ظرفٍ خرج من الظرفية إلى شبه الظرفية بعد دُخولِ حرفٍ من حروفِ الجرِّ عليه . والظاهر أن التَّغْييرَ - وهو سمةٌ إعرابيةٌ - في حركة ثائها وَفْقَ العوامل ، دفع بالنحويين إلى القول إنها معربةٌ عندهم ، غير أن إنكار وجود هذه اللغة البتة يضعِفُه ما يأتي :

١- أن ثمةَ إجماعًا عند النحويين أنها في هذه اللغة معربة ، والإجماع حجة .

---

(١) والظاهر أن سيبويه والمبرد لم يطلعا على هذه اللغة ، إذ لم أجد ذكرًا لها عندهما ، فلو لا أنها قليلة ونادرة لما ندت عنهما .

٢- أن الكسائي حاكي هذه اللغة هو الذي حكى لغة التميميين من بني يربوع وطُهَيَّة الذين كانوا يبنونها على الفتح دائمًا ، فلولا أنه رأى يقينًا أنهم يريدون الإعراب ما أظنه يتردد في النص على أنها مبنية عندهم ؛ لذا يبدو لي أنه من المستحسن القول بأن حيث عند عامة العرب مبنيةٌ ما عدا بني فقعس وأسد بن الحارث فقد ذهبوا إلى إعرابها مع جواز تخريج هذه الشواهد على لغة عامة العرب أيضًا ، وهو ما سلكه ابن يعيش وابن هشام حين خرجا الشواهد الواردة على هذه اللغة لغة عامة العرب وهي البناء .

ومُجمَلُ ذلك أن إعرابَ حيث لغةٌ لبعض العرب ، وكونُها معربةً مجرورةً بحرف جرٍّ جعل النحاة يتحدثون عن كونها عند هؤلاء ظرفًا أو خرجت عن الظرفية ، فنصَّ ابنُ عقيل بعد أن نقل هذه اللغة على أنها صارت عندهم كـ (عند) [١] ، أي أنها ظرف معرب حينئذٍ ، في حين ذهب الدسوقي إلى جواز كونها ظرفًا أو اسمًا ، قال: « وقوله من يعربُ حيث أي : فينصبها على الظرفية ، ويجرها بمن ، وقد تُنصبُ على غير الظرفية » [٢] .

وبالانتهاء من معرفة أسباب بنائها ، ننتقل إلى تراكيبها النحوية لنرصد أحكامها وَفْقَ ما ذكره النحاة عنها

* * *

(١) المساعد ١/٥٢٩ ، وانظر اللسان (حيث) والهمع ١/٢١٢ .

(٢) حاشية الدسوقي ١/١٤٣ .

الفصل الخامس
الأحكام النحوية لـ (حيث)

نظر النحاة في الأساليب النحوية التي وقعت فيها حيث فرصدوا عددًا من أحكامها ، يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

الحكم الأول : وجوب إضافتها إلى الجملة :

ذكر سيبويه أن حيث ظرفٌ مكانيٌّ ، قال: « وأما حيثُ فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد » (١) . ثم نَصَّ على اسميتها بقوله : « وهذه الأسماء - أي مع وقبل وكيف وحيث - تكون ظروفًا » (٢) .

ولكونها ظرفًا فإن معناها لا يظهر إلا بالمضاف إليه ، وقد أشار إلى ذلك المبرد بقوله : « وحيث اسمٌ من أسماء المكان مُبْهَمٌ يُفسِّرُه ما يُضافُ إليه ، فحيثُ في المكان كحين في الزمان ، فلما ضارَعَتْها أضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل » (٣) . وقد أوضحنا من قبل حين تحدثنا عن علة بنائها ما

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٣ .

(٢) الكتاب ٤/٢٣٣ .

(٣) المقتضب ٢/٥٤، وانظر شرح المفصل ٤/٨٦ .

ذكره ابن يعيش من علة لزوم إضافتها إلى الجملة بعدها ومشابهتها للظرف (إذ) في الإبهام (١) ، وقد بَيَّنَ ابنُ الحاجب علةَ ذلك أيضًا بقوله : « وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعَه لمكان منسوبٍ إلى نسبة ، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ، ووِزانُهُ في احتياجه إلى جملة كاحتياج (الذي) من حيث إن وضعَه لمن قامت به النسبةُ ، فلما احتاج إلى جملة في تتمة أشبهَ الحرف » (٢) . ومراده من ذلك أن حيث من الأسماء الإضافية النسبية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة (٣) ، وكأن إيضاح معناها لإبهامها لا يتضح إلا بجملة بعدها ، والأصل في ظروف المكان أن تضاف إلى المفردات ما عدا حيث فإنها لإبهامها المُشبِهِ لإبهام (إذ) جعلها كإذ محتاجة إلى جملة لا إلى مفرد (٤) ، ولذا قالوا : « لا يضاف شيءٌ من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث » (٥) .

وأكّدَ ابنُ أبي الرَّبيع ذلك بقوله : « وأما ظروف المكان فلا تضاف إلا إلى المفردات ، ولا أعلم مضافًا إلى الجملة من ظروف المكان إلا حيث ، فإنها تضاف إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية » (٦) ، ثم قرر أن إضافتها إلى الجملة الفعلية أحسن ؛ لأن فيها رائحة من السببية (٧) .

---

(١) انظر ص ٢٢ .

(٢) إيضاح المفصل ٥٠٩/١، وانظر شرح المفصل ٨٦/٤ .

(٣) شرح المفصل ٨٦/٤ .

(٤) انظر شرح المفصل ٩٥/٤ . وقد ذكرنا ذلك عند حديثنا عن بنائها .

(٥) التبصرة ٢٩٥/١ ، وانظر المقرب لابن عصفور ٢١٥/١ .

(٦) البسيط ٨٨٠/٢ .

(٧) البسيط ٨٨٠/٢ .

وتبعه ابن هشام في ذلك فقال : « وتختص بذلك - أي بالإضافة إلى الجملة - عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يُشترط لذلك كونُها ظرفًا[1] . ثم أورد ابن هشام عن المهدوي [2] ذهابه إلى أن حيث حين تخرج عن الظرفية لا تلزم الإضافة إلى جملة بعدها ، قال ابن هشام : « وزعم المهدوي شارح الدريدية أن حيث في قوله :

ثُمَّتَ راحَ في المُلَبِّينَ إلى حيثُ تَحَجَّى المَأْزِمانِ ومنى

وصارت الجملة بعدها صفة لها ، وتكلف تقدير رابط لها وهو (فيه) » [3] .

ورد ابن هشام ذلك بقوله : « وليس بشيء لما قدّمنا في أسماء الزمان » [4] . ومراده من ذلك أنه قد ذكر من قبل أن أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء تضاف إلى الجملة » [5] .

ووضح الدسوقي مراد ابن هشام من ذلك فقال : « إن ما بعد أسماء الزمان أو المكان في محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظروفًا أو خارجةً عن الظرفية ، فيُقاس حيثُ على ما سبق بجامع اسمية الظروف في كلٍّ هذا مراده » [6] . وقد علَّقَ الدماميني فيما حكاه الشُّمُنِّيُّ على قول ابن هشام : « لما قدَّمناه في أسماء الزمان »

---

(1) المغني ٥٤٨ .

(٢) أبو العباس أحمد بن عمار ، توفي ٤٤٠هـ . وانظر هامش الصفحة المحال إليها في المغني ٥٤٨ .

(٣) المغني ٥٤٨ . والمأزمان : جبلان بين المزدلفة ومنى .

(٤) المغني ٥٤٨ .

(٥) المغني ٥٤٧ .

(٦) حاشية الدسوقي ٢/٧٥ .

بما يفيد أن حملَ ظروف المكان على الزمان ليس مستقيمًا ، قال : « وفيه نظرٌ ، إذ لا يلزم من ثُبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان ، ألا ترى أن أسماء الزمان تُضاف كلها إلى الجملة وأسماء المكان لا يضاف منها إلا حيثُ » (١) . وأضاف قائلاً : « نعم ، يتوجه سؤالٌ عن سبب البناء على رأي المهدوي ، فإنها غير مضافة عنده أصلاً ، وإنما هي بمعنى مكان ، أي : إلى مكانٍ أقامَ فيه الـمَأْزِمان ومنى » ، وردَّ الشُّمُنِّيُّ ذلك بالقول : « وأقول : لم يُرِدِ المصنف اللزوم ، وإنما أراد أن ذلك يفهم في أسماء المكان من ذكره في أسماء الزمان بناءً على استوائهما في مطلق الظرفية » (٢) .

ونخلص من ذلك إلى أن ما زعمه المهدوي ليس بمتجه ، وأن حيث تضاف إلى الجملة سواء كانت ظرفًا أم غير ظرف .

وقد أكد ابنُ هشام في موضع آخر على لزومها الإضافة إلى الجملة بقوله : «وتلزمُ حيثُ الإضافة إلى جملةٍ اسميةً كانت أو فعليةً » (٣) . وأضاف أن إضافتها إلى الفعلية أكثر ، واستدل على ذلك بكون النصب راجحًا في نحو : جلستُ حيثُ زيداً أراه ، فـ(زيدًا) مفعول به لفعل محذوف تقديره : أرى زيدًا أراه ، وهذا يعني أنها أُضيفت إلى جملة فعلية فعلُها (أرى) المقدر ، وقد أشار الدسوقي إلى مراده فقال : « لأن الرفع ملزومٌ بعدم اشتمالها على أكثر حالاتها ؛ بخلاف النصب » (٤) .

---

(١) حاشية الشمني ٢/٣٣٨ .

(٢) حاشية الشمني ٢/٣٣٨ .

(٣) المغني ١٧٧ .

(٤) حاشية الدسوقي ١/١٤٤ .

وما ذكره ابن هشام من ترجيح النصب بعد حيث في باب الاشتغال أشار إليه سيبويه من قبل بقوله : « ومما يقبُحُ بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا رفعت الفعل على شيءٍ من سببه نصبًا في القياس إذا وحيث ، تقول : إذا عبدَ الله تلقاه ، وحيث زيدًا تجده فأكرمْه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبُحُ إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل ، لو قلت : اجلس حيث زيدٌ جلسَ ... كان أصح من قولك : حيث يجلسُ وحيث جلَسَ ، والرفع بعدها جائزٌ ؛ لأنك قد تبتدئُ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيثُ عبدُالله جالسٌ » [1] .

ويتضح من النص ما يأتي :

أ) أن الوجهين الرفعَ والنصبَ جائزان ، غير أنّ النصب أرجحُ ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ومراده بيّنه ابن أبي الربيع حين تحدث عن رجحان النصب بعد إذا أيضًا وذلك بقوله : « لأن الشرط طالبٌ بالفعل فلا يُحمل إلا على الفعل ، ولا يُحمل على الابتداء ما وُجد عنه مندوحة » [2] .

ب) أن حيث تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية ، واشترطوا في هذه الجملة ما يأتي :

١- أن تكون جملةً خبريةً اسميةً أو فعليةً ، مثبتة ، مُصَدَّرَةً بماضٍ [3] أو مضارع مثبتين أو منفيين بلم أو لا [4] . وأورد أبو حيان بعد ذكره ذلك بيتًا من

---

(١) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢) البسيط ٨٧٦/٢ .

(٣) في الأصل : بما من ، والتصويب من الخزانة ٧/٧ .

(٤) الارتشاف ٢٦١/٢، والمساعد ٥٣٠/١ .

الشعر وقعت فيه (ما) فاصلةً بين حيث والجملة الفعلية المصدرة بفعلٍ ماضٍ ، قال : فأما (١) :

مِنْ حيثُ ما سلَكوا .....

فما زائدة » (٢) .

وهذا يعني أن حيث قد أُضيفت إلى جملة فعلية فعلُها ماضٍ .

وقد نقل البغدادي عن التبريزي شارح الكافية (٣) البيت ، وتخريجًا آخرَ له ، قال : « فمن جوَّز إضافته إلى المفرد فما مصدرية ، أي من حيث السلوك ، ومن لا يجوز يجعله في محل المبتدأ ، وخبره محذوف ، فيكون مضافًا إلى الجملة أو ما زائدة » (٤) .

ولا شك أن جعل المصدر مبتدأ خبره محذوف يلتقي في النهاية مع القول بأن ما زائدة ؛ لأن التخريجين يضيفان حيث إلى الجملة ، والفرق بينهما أن الجملة على التوجيه الأول اسمية ، وعلى الثاني فعلية وهي جملة سلكوا ، وهذان الوجهان أولى من القول بإضافتها إلى المصدر ، وهو مفرد ؛ لأن إضافتها إلى المفرد نادر

---

(١) قطعة من بيت نصه :

وأنني حيثُ ما يُدني الهوى بَصَري ... من حيثُ ما سلَكوا أدْنو فأنْظُورُ

والبيت لابن هرِمة إبراهيم بن علي ، انظر تخريجه في هامش الارتشاف ٢/٢٦١، وخزانة الأدب ٧/٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٦١ .

(٣) لعله عبدالله بن علي بن محمد المعروف بفلك العلاء التبريزي ، سَمّى شرحَه الهادية إلى حل الكافية . كشف الظنون ٢/١٣٧٦ ، وانظر شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق موسى العليلي ٤٩ .

(٤) خزانة الأدب ٧/٧ .

وشاذ[1] .

والمهم أن هذا الإيراد قد اندفع بهذه التوجيهات ، وذكر النحاة شرطًا آخر في الجملة المضافة إلى حيث وهو :

٢- أنها حين تكون جملةً اسميةً اشتُرِطَ في خبرها ألا يكون فعلاً ، وأضاف الأزهري قائلاً : « نَصَّ على ذلك سيبويه » [2] ، وتنصيص سيبويه على ذلك يتضح من قوله السابق : « لو قلت : اجلس حيثُ زيدٌ جلس ... كان أصَحَّ من قولك : حيث يجلسُ وحيث جلسَ » ، ونقل الصبان ما ذكره الأزهري قائلاً : « لعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها ، فلا يُنافي ما مرَّ عن المغني أن النصبَ في نحو : جلست حيث زيدًا أراه أرجحُ فقط » [3] . ومراده أن جواز رفع زيد في نحو ذلك يفيد وقوع الخبر حينئذ جملةً فعليةً ، لذا رأينا الأستاذ عباس حسن يقول بإيجازٍ عن ذلك : « وقيل : لا يجب ، وإنما يُستحسن ألا يكون الخبر فيها جملةً فعليةً»[4] .

وثمةَ شرطٌ يتصل بلزوم إضافة حيث إلى الجملة بعدها يتعلق بحيث نفسها إذ يجب ألا توصلَ بها (ما) ؛ لأنها حينئذ تصير شرطيةً ، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله « فإذا ضممتَ إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) وما أشبهها ، ولم يجز فيها ما جاز

---

(١) انظر الصفحة ٥٢ من هذا البحث .

(٢) شرح التصريح ٣٩/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٤) النحو الوافي ٧٨/٣ .

فيها قبل أن تجيءَ بما » (١) .

ووضح المبرد ذلك بقوله : « فلما وصلتها بـ(ما) امتنعت من الإضافة فصارت كـ(إذ) إذا وصلتها بـ(ما) (٢) .

وبين ابن يعيش علة امتناع الإضافة إذا اتصلت بها (ما) فقال : « لأن الإضافةَ موضحةٌ مخصصةٌ ، والجزاءُ يقتضي الإبهامَ ، فيتنافى معنى الإضافة والجزاء ، فلم يُجمعْ بينهما ، فإذا أُريد ذلك - أي الجزاء - أُتِيَ معها بـ(ما) تقطعها عن الإضافة ، ويصير الفعل بعدها مجزومًا بعد أن كان مجرورَ الموضع » (٣) .

وبهذه الشروط جميعًا تضاف حيثُ إلى الجملة الفعلية والاسمية .

وقبل الانتقال إلى حكم آخر من أحكام حيث يجدر بنا أن نعرض الرأيَ الذي نقله أبو حيان عن الزجاج لصلته بما نحن فيه ، قال أبو حيان : « وذهب الزجاج إلى أن حيث موصولة وليست مضافة ، فهي في هذا بمنزلة (الذي) توصلُ بالجمل فيَكْمُلُ بها اسمًا ، ولا موضعَ لها للجمل في الأصل (٤) ، ولا يجوز على هذا أن يعمل عامل في صلة (حيث) كما لا يعمل في صلة الذي » (٥) .

ونقل السيوطي هذا الرأي أيضًا فقال : « وزعم الزجاج أن حيث موصولة»(٦).

---

(١) الكتاب ٣/٥٨-٥٩ .

(٢) المقتضب ٢/٥٤ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩٢ .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل المراد : ولا موضع لهذه الجمل في الأصل .

(٥) الارتشاف ٢/٢٦١ .

(٦) الهمع ١/٢١٣ .

ولا شك أن الذهاب إلى كونها موصولةً يستتبعه عدد من الأحكام التي تتعلق -على الأقل- بجملة الصلة، والعائد، فأين العائدُ مثلاً في قولنا: اجلس حيثُ جلسَ زيدٌ؟ هل يريد الزجاج أنه لا عائدَ في الجملة الواقعة بعد حيث الموصولية؟؟ ثم لِمَ لَمْ يذكر النحويون هذا الرأيَ في الأسماء الموصولة؟؟ ولعلي لا أُبعد إن قلت: إن الإجماع على خلافه، إذ لم أعثر على رأي لنحوي آخر ذكر ذلك فضلاً عن تأييدِ أيٍّ واحد منهم لهذا الرأي. وقد يكون مراد الزجاج أن (حيث) بمنزلة (الذي) -وهو الوارد في النص- وليس اسمًا موصولاً كما ذكر السيوطي صراحةً، وقد يكون مراده من كون الجملة بعدها صلة لها أي متممة لها ومكملة لمعناها، وهذا يعني أن الذين نقلوا رأيَه كان من الواجب عليهم أن يُوضحوا هذا الرأيَ الذي يكتنفه غُموضٌ شديدٌ، والذي يبدو لي أن مراد الزجاج يتضح من فهمنا للأمرين الآتيين:

الأول: أنه استقى هذا المعنى من التقدير البعيد الذي ذكره سيبويه لحيث وضمنه لفظ (الذي)، قال: «وأما حيثُ فمكانٌ بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيدٌ» (١). وذكر في موضع آخر المثال: حيثُ تكونُ أكونُ، وقدَّره فقال: «كأنك قلت: المكانُ الذي تكون فيه أكونُ» (٢)، ويتضح من التقديرين أن (الذي) مذكورة فيهما لذا ففكرة الموصولية ملازمة لحيث في كل تقدير.

الثاني: أن الإبهام الموجود في (حيث) يشبه الإبهام الموجود في (الذي) الأمر الذي أدى بالاثنتين إلى الاحتياج لجملة بعدهما تزيل عنهما هذا الإبهام كما مرّ معنا

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٣.

(٢) الكتاب ٣/٥٨.

من قبل [1] ، وهذا يفيد أن هناك تلازمًا بين الذي وحيث ، أقول : لعل هذا التلازمَ في الإبهام ، والافتقارَ إلى جملة كان يدور في خَلَدِ الزجاج ، فكما أنّ جملةَ الصلة لامحلّ لها من الإعراب كذلك الجملة الواقعة بعد حيث لا محل لها من الإعراب ، ولذا قال : « لا موضعَ لهذه الجملة في الأصل » ، والظاهر أنه نظر إلى وظيفة الجملتين ، وهي إزالة الإبهام العالق في الذي وحيث قبلهما ، فوجد أن الوظيفةَ واحدةٌ ، ولما كانت حيث محمولةً على الذي كما رأينا ، وكانت جملة صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب حملَ الزجاج الجملةَ الواقعةَ بعد حيث عليها ، لذا فهي عنده - فيما يبدو - لا محل لها من الإعراب أيضًا .

يُؤكد هذا التفسير أنه قال بعد ذلك : « ولا يجوز أن يعمل عاملٌ في صلةِ حيث كما لا يعمل في صلة الذي » ، إذ نلحظ منه حملَ جملة صلة حيث على جملة صلة الذي ...

وهذا كله يفيد أن حيث ليست اسمًا موصولاً حقيقيًا كما يبدو من نص أبي حيان والسيوطي ، بل المراد أنها تشبه الذي في الإبهام والاحتياج إلى جملة لتوضيح المراد منها تمامًا ، فهي صلة لحيث متممة لمعناها ، أما قوله إن حيث ليست مضافة ، فيحتمل أن يكون مراده أنها لاتضاف إلى مفرد أبدًا ؛ لأن إبهامها لا يزيله إضافتها إلى المفرد كما أن الذي كذلك ، فكل منهما بحاجة إلى جملة بعده وليس إلى مفرد . وبهذا التفسير يُحَلُّ الإشكال الذي حواه نص أبي حيان السابق ،

---

(١) انظر تعليل ابن يعيش لبنائها في الصفحة ٢٢ من هذا البحث لترى كيف جعل الذي في إبهامها نظيرًا لحيث ، فاحتاج كل منهما إلى جملة بعده تزيل عنه إبهامه .

ومهما يكن من أمر فقد أجمع النحويون على ظرفية حيث المكانية ، وعلى وجوب إضافتها إلى جملة اسمية أو فعلية كما ذكرنا من قبل . ومما له تعلق بهذا الحكم الأحكام الآتية :

الحكم الثاني : ندرة إضافتها إلى المفرد بعدها :

أوجب النحاة كما رأينا إضافة حيث إلى جملة بعدها غير أن الكسائي حكى عن بعض العرب إضافتها إلى المفرد ، قال ابن منظور : «وحكى اللحياني عن الكسائي أن منهم – أي من العرب – من يخفض بحيث ، وأنشد :

أما ترى حيثَ سُهَيلٍ طالعًا

قال : وليس بالوجه » (١) .

وأكد الزمخشري على ذلك بقوله : « ولا يُضاف إلى غير الجملة ، إلا ما رُوي من قوله :

أما ترى حيثُ سُهَيلٍ طالعًا

---

(١) اللسان (حيث) ، وقد رجحنا من قبل في ص ١٠ من هذا البحث أن الضمير في (منهم) يعود إلى العرب ، كما قررنا أن القائل (وليس بالوجه) هو اللحياني ، وليس الكسائي ؛ لأن الكسائيَّ جعل ذلك قياساً ، وانظر النص في التاج (حيث) أيضًا . ونصَّ صاحب التهذيب ٥/٢١١ (حيث) على أنَّ الفراء قد أنشد هذا البيت وعقبه بالقول : « فلما أضافها فتحها كما يفعل بعندَ وخلفَ » ، مع أن (حيث) في البيت قد ضُبطت بالضم، وصوابها الفتح ؛ لأن التمثيل بعندَ وخلفَ يفيد ذلك . وذكر صاحب اللسان نص الأزهري وإنشادَ الفراء نقلاً عن ابن كيسان ، ومنه نقل صاحب تاج العروس أيضًا – فيما أحسب – وضُبطت حيث فيها بالفتح ، وهو الصواب ، وثمةَ روايةٌ أخرى للضم سنأتي على بيانها في الأعلى .

أي مكان سُهيل » (١) ، ثم أضاف شاهدًا آخر على ذلك فقال : « وقد روى ابن الأعرابي بيتًا عجزه :

حيثُ لَيِّ العَمائِمِ (٢) .

وذكر ابن يعيش ذلك من غير أن يحكم على هذه الإضافة (٣) ، في حين حكم ابن مالك على ندرة هذه اللغة (٤) ، وتبعه ابن هشام مضيفًا أن الكسائي يقيسه (٥) .

والظاهر أن رجوعه إلى الأصل وهو الإعراب كان بسببَ انتفاء سبب بنائه ، وقد أشار إلى ذلك الرضي بقوله : « ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء ، أي الإضافة إلى الجملة » (٦) .

وقد وجه النحويون الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة هذين الشاهدين على النحو الآتي :

---

(١) المفصل ١٦٩-١٧٠ . والبيت قائله مجهول ، ونصه :

ونَطْعَنُهُم حيثُ الكُلى بعد ضربِهِم ببيضِ المواضي حيث ليِّ العمائم

انظر الشاهد في : شرح المفصل ٤/٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٢، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، والمغني ١٧٧، وشفاء العليل ١/٤٨٣، والهمع ١/٢١٢، وشرح الشواهد للعيني ٢/٢٥٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٦/٥٥٣ .

والرواية في بعض هذه المصادر (حيث الحبا) وهي جمع حبوة ، بكسر الحاء ، أراد به أوساطهم ، كما أراد من لي العمائم رؤوسهم .

(٢) المفصل ١٦٩ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٣٢ .

(٥) المغني ١٧٧ .

(٦) شرح الكافية ٢/١٠٨ .

١- ذكر الرضي أن « بعضهم يرفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : حيث سُهيلٌ موجودٌ » (١) ، ثم قال : « وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل (٢) . ونقل الصبان - فيما يبدو - ذلك وقال : « وقيل : سهيلٌ مرفوعٌ ، فحيث مضافة إلى جملة ، فلا شاهدَ فيه ، والتقدير : سُهيلٌ مستقرٌّ طالِعًا » (٣) .

٢- ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد - رحمه الله - أنّ بعضهم قد روى البيت :

حيثُ لَيٌّ العمائمِ

برفع ليّ » (٤) ، وهذا يعني أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره موجود .

وبمقتضى هذين التخريجين تكون (حيث) مضافةً إلى الجملة على بابها ، وقد ذكرنا من قبل أن حيث في البيت :

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعًا

قد رُويت بالفتح والضم ، وقد تعددت تخريجات النحويين لهذا البيت تبعًا للرواية التي وقفوا عليها ، فبعضهم أورد الرجز بفتح ثاء حيث ، وبعضهم أورد الروايتين الضم والفتح ، وبعضهم بل أكثرهم اقتصر على إيراد رواية الضم فقط ،

---

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٤) أوضح المسالك (الحاشية) ١٢٦/٣ ولم أعثر على نص ذكر صاحبه أنه رُوِيَ برفع لي ، ولعل الشيخ قد اطلع على مصدر لم نوفق إلى معرفته ، أو سحب ما قيل عن رفع سهيل في الشاهد الأول على هذا الشاهد .

وقد رصدنا ذلك على النحو الآتي :

١- ذكرنا من قبل أن صاحب التهذيب قد نقل أن الفراء قد أنشد البيت :

أما ترى حيثَ سُهَيلٍ طالعًا

وعقبه بالقول : « فلما أضافها فتحها كما يفعل بعندَ وخلفَ » (١) .

وقوله : كما تفعل ذلك بعند وخلف ، مع ضبطه لحيث بفتح ثائها يفيد أنها ظرف معرب ، والظاهر أن ابن جني قد ذهب إلى ذلك أيضًا ، فقد نقل عنه ابن هشام ما نصه : « قال أبو الفتح في كتاب التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها » (٢) ، وبين البغدادي مرادَ ابن جني بعد نقله لنص ابن هشام فقال : « يريد ما ذكره أبو الفتح من أنها إذا أُضيفت إلى مفرد أُعربت ، فتكون منصوبة لفظًا على الظرفية ، وعاملها مقدر منصوب على الحالية ، كما قالوا مثله في : رأيت الهلال بين السحاب، هذا مراده » (٣) .

وواضحٌ أن ابن جني يتحدث عن رواية نصب حيث في البيت ، نزعم ذلك لقوله: فتكون منصوبةً لفظًا على الظرفية . واستحسن الرضي بقاء ها مبنيةً ، قال : « ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء - أي الإضافة إلى الجملة -

---

(١) تهذيب اللغة ٥/٢١١، واللسان (حيث) ، ورواية الكسائي - كما مرّ معنا - لم يَرِدْ فيها تعقيب ، واختلف ضبط حيث في المعجمات التي ذكرتها ؛ لذا آثرنا رواية الفراء مع أنّ الأولى أسبق ؛ لما فيها من تعقيب يوقفنا على حقيقة ضبط حيث .

(٢) المغني ١٧٨ .

(٣) الخزانة ٦/٥٥٤ .

والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد »[1] .

وصرّح بعد ذلك بأنها في البيت مفعول به أي أنها خرجت من الظرفية إلى الاسمية[2] .

٢- وذكر ابن الخباز روايتي الضم والفتح قال : « فيُروى حيث بالضم والفتح، وفي كلتا اللغتين قد أُضيف إلى المفرد ، و(طالعًا) منصوب على الحال من سهيل ، ويجوز أن يكون من روى حيثَ بالفتح جعله منصوبًا ، وأضافه ، فكأنه قال : ألا ترى مكان سهيل »[3] . ويتضح من نص ابن الخباز هذا أن حيث مبني في حال ضمه ، ومعربٌ في حال فتحه ، وتبعه ابن هشام في ذلك فقال : « ورأيت بخط الضابطين :

أما ترى حيثَ سُهَيلٍ طالعًا

بفتح الثاء من حيث ، وخفض سهيلٍ ، وحيث بالضم وسهيلٌ بالرفع ، أي موجودٌ ، فحذف الخبر »[4] . وعلق البغدادي على ذلك بعد نقله النص قائلاً : « وهذا تأييد لما نقله عن أبي الفتح من أن من أضاف حيث إلى المفرد أعربها »[5] ، ووضح المراد من ذلك الدردير فيما نقله عنه الدسوقي ، قال : « فلما غاير الضبطين علِمَ أنها في حالة الإضافة لمفرد تعرب »[6] .

---

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٢) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٣) النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ، تحقيق د. عبدالله حاج إبراهيم ١٧٧ ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

(٤) المغني ١٧٨ .

(٥) شرح أبيات المغني ١٥١/٣ .

(٦) حاشية الدسوقي ١٤٤/١ .

والمراد من ذلك كله أن من فتح الثاء فهي عنده معربة مضافة إلى مفرد ، ومن ضمها مع رفع سهيل فهي مبنية مضافة إلى جملة (١) .

٣- واقتصر أكثر النحويين على الرواية التي تُبنى فيها حيث على الضم ، قال ابن مالك : « وندرت إضافتها إلى مفرد ، كقول الراجز :

أما ترى حيثُ سُهَيلٍ طالعًا

وكقول الآخر :

ونَطْعَنُهم تحتَ الحِبا بعدَ ضَرْبِهم ببيضِ المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ »(٢).

---

(١) أما إعراب حيث حال ضمها فواضحٌ ، إذ هي ظرف مبني على الضم في محل نصب ، متعلقة بالفعل ترى وطالعًا حال من سهيل المجرور بالإضافة ، ومجيء الحال من المضاف إليه ورد منه كثير في الشعر . وذهب كثير من النحويين إلى أنها خرجت من الظرفية إلى الاسمية ، فهي حينئذٍ مفعول به لترى البصرية مبنية على الضم في محل نصب .

وأما إعرابها حال فتح ثائها وجر سهيل ، فمن ذهب إلى أن (ترى) بَصَرية أعرب حيثَ مفعولاً به – على أنها خارجة عن الظرفية – لترى ، وطالعًا حال ، قيل من سهيل أو من ضمير يعود على سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه ، أي تراه طالعًا به .

وقيل : حيث زائدة ، غير أن القول بزيادتها غير مرضي .

وذهب بعضهم إلى أن ترى عِلمية ، ومفعولها الأول هو حيث ومفعولها الثاني هو طالعًا أو أن طالعًا –كما قال الصبان نقلاً عن زكريا الأنصاري – ، مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثانٍ ، ويجوز جعل حيث باقيًا على الظرفية ، وترى علمية ، وقد حذف مفعولاها ، كأنه قال أما تحدث الرؤية في مكان سهيلٍ طالِعًا .

انظر لذلك كله : حاشية الشُمُنّي ٢٧٠/١ ، وحاشية الدسوقي ١٤٤/١ ، وخزانة الأدب ٧/٧ ، وحاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٢/٢ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢ ، والتذكرة لأبي حيان ٦٤٥ ، والمساعد ٥٢٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية ١٠٨/٢ ، وانظر النحو الوافي ٧٩/٣-٨٠ .

وقد أجاز هؤلاء إضافة حيث المبنية على الضم إلى المفرد على سبيل الندور والشذوذ(١) .

ونخلص من ذلك كله إلى أن حيث في الشاهد :

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالعًا

يجوز فيها الفتح ، فهي حينئذٍ إما معربة وإما مبنية وهي ظرف أو اسم ، ويجوز في سهيل الجر والرفع .

ويجوز فيها الضم مع جر سهيل ، فهي ظرف أو اسم مبني على الضم ليس غير ، ولا يجوز حينئذٍ إعرابها .

أما الشاهد الثاني :

ونطعنهم ... الخ

فقد بين ابن يعيش الوجه فيه فقال بعد ذكره له ما نصه : « فهذا بناه وأضافه إلى المفرد كما قال : ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (٢) ، فأضاف لدن مع كونه مبنيًا ، ولم يمنعه ذلك من الإضافة » (٣) .

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، والتذكرة لأبي حيان ٦٤٥، والمساعد ١/٥٢٩، وشرح الأشموني ٢/٢٥٤، وشرح الكافية ٢/١٠٨، وانظر النحو الوافي ٣/٧٩-٨٠ .

(٢) سورة النمل ، الآية ٦ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩٢، وقد ذكرنا من قبل أن الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – رحمه الله – قد ذكر أن ثمة روايةً بضم الثاء ورفع ليّ ، فتكون مثل حيثُ سُهيلٌ تخريجًا على نحو ما ذكرنا .

ويبدو بعد ذلك كله أن ما ذهب إليه ابن يعيش من تخريج للبيت يمكن أن ينسحب على روايتي الرجز :

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعًا

بالفتح والضم إذ يمكن القول : إن فتحتها فتحة بناء ، وليست بفتحة إعراب ، وقد أشار الرضي إلى ذلك حين قال بعد أن أورد الإعراب ما نصه : « والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد » (١) . وبهذا تكون حيث دائمًا مبنية ، مع أن الإضافة تعارض البناء غير أن مما يسهل الأمر أنها على سبيل الندور ، والنادر كما قالوا لا حكم له (٢) .

وقد يُقال إن الفراء في تعقيبه على الرجز قال : « فلما أضافها إلى المفرد فتحها كما يفعل بعندَ وخلفَ » ، وهذا يعني إعرابها كما ذكرنا. فالجواب أن من المحتمل أن يكون مراده هو كونها ظرفية كعند وخلف حين إضافتها إلى المفرد ، ولم يُرد الإعراب . وقد يقال أيضًا : إن الكسائي حين قال : « ومنهم من يخفض ... الخ » مراده الإعراب أيضًا ، فالجواب : أن اهتمام الكسائي قد يكون متجهًا إلى أنها تضاف إلى المفرد ، وهي ظرف ، وليس غرضه أنها معربة حينئذ ، وما قاله الرضي من أن موجب بنائها قد بطل حينئذ (٣) ، فالجواب أن هذا دليل صناعي وليس

---

(١) شرح الكافية ١٠٨/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٦١٧/١ .

(٣) انظر شرح الكافية ١٠٨/٢، .

بواقع لغوي ، إذ إن الواقع اللغوي كشف عن أن ثاءها في رواية من الروايتين مفتوحة ، وفتح ثائها لغة من لغات حيث ، فَلِمَ لا يُقال ببنائها ما دامت أختًا لحيث المبنية ، ثم لنفترض أن أحد أسباب بنائها وهو إضافتها إلى الجملة قد أُزيل بسبب إضافتها إلى المفرد ، والإضافة تتطلب الإعراب ، أقول : لنفترض أن ذلك حصل ، فالجواب : أن لدينا سببًا آخر للبناء ما زال موجودًا وهو جمودها . وهكذا نلحظ أن ليس ثمة شيءٌ يمنع من القول ببنائها ، بل إن ما يدفعنا إلى ذلك هو أن طرد الباب على وتيرة واحدة أصلٌ وفي المحافظة عليه خيرٌ كثير ، يضاف إلى ذلك كله أننا قد رأينا أن النحويين حين تحدثوا عن إعرابها في لغة أسد بن الحارث وفقعس مالوا في تخريجاتهم أيضًا إلى القول ببنائها ، ولا مانع من أن نحنو حذوهم في ذلك .

ومهما يكن من أمر فإن ما سجله النحاة حول هذه اللغة نجد أنفسنا حريصين في الحفاظ عليه ، فهو جائز مع قلته كما قال الأستاذ عباس حسن الذي سنعرض لرأيه فيما بعد (١) ، غير أن الأَوْلَى هو القول ببنائه .

ومما له تعلقٌ بهذا الحكم ما أورده ابن هشام بعد ذكره البيت (ونطعنهم ...) إذا قال : « أنشده ابن مالك والكسائي يقيسه ، ويمكن أن يتخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا » (٢) . أي يجوز فتح همزة إن بعدها

غير أن الدماميني خرّج ذلك تخريجًا يجعل حيث فيه مضافةً إلى جملة أيضًا قال : « والأولى عندي أن يخرَّجَ على أن حيث مضافةٌ إلى الجملة على الجادة وأنَّ

---

(١) النحو الوافي ٢/ ٢٩٠ ، وانظر ص ٥٨ .

(٢) المغني ١٧٧ .

ومعمولاها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة ، والخبر محذوف ، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير عزيز » (١) . وعقَّبَ البغدادي على ذلك قائلاً : « لم يُسمع في كلام العرب إضافة حيث إلى الجملة المصدرة بأن » (٢) ، ثم ساق سؤال بعضهم لأبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي البغدادي حول هذه المسألة مع أسئلة أخرى حول علة وجوب إضافة حيث إلى جملة مع أنها ظرف (٣) . فأجاب عن السؤال الذي نحن بصدده قائلاً : « ... هذه المسألة لم يرد فيها نصٌ عن علماء العربية من طريق الرواية ، ولاتضمنتها كتبهم المطولة ولا المختصرة ولا وردت في أسفار العرب البتة فيما علمته وسمعته » (٤) ،ثم ذكر أن أبا علي الفارسي في كتاب الشعر لم يعرض لإضافتها إلى إن المكسورة ولا المفتوحة البتة (٥) ، وأضاف قائلاً : « ولو أن من ينكر جواز إيلائها (أن) يستدل بعدم ورودها في كلامهم وأشعارهم وأنها لو كانت جائزة لم يخلُ السماع منها لكان ذلك وجهًا واضحًا ودليلاً كافيًا (٦) ، ثم راح يتحدث عن وجوب إضافتها إلى الجملة موضحًا علة ذلك على نحو ما ذكرنا من قبل ، مُنتهيًا من ذلك إلى القول : إن إضافة حيث إلى الجملة الفعلية أولى وهي الأصل ، والاسمية فرعٌ عليها ، وإنما كانت الفعلية هي الأصل لأن حيث تطلب الفعل كما تطلبه (إذا)

---

(١) حاشية الشُمُنّي ١/٢٦٩ .

(٢) شرح أبيات المغني ٣/١٤٥ .

(٣) وهي العلة التي ذكرناها في ص ٣٧ من هذا البحث .

(٤) شرح أبيات المغني ٣/١٤٥ .

(٥) شرح أبيات المغني ٣/١٤٥ بتصرف .

(٦) المرجع السابق ٣/١٤٥ .

وتتضمن معنى الشرط والجزاء كما هو حال إذا أيضًا ، أما الاسمية فليس كذلك ، لذا جعلت الفعلية أولى بها ، ثم تليها الجملة الاسمية مجردةً من الدواخل عليها لتكون على مساواة الجملة الفعلية ووِزانها . وإذا كان الأمر فيها على ما بينا فوُقوعُ إنّ بعدها لا يجوز بما يحدثه دخولها فيه من المباينة وفقد المساواة بين الجملتين ، وذلك أنها تحدث بدخولها تضمن معنى استئناف الكلام بعدها والانقطاع عما تقدمها »[1].

ثم أورد جوابًا لما يمكن أن يُسأل عنه وهو أن كل موضع يقع فيه المبتدأ والخبر يصلح أن تدخل (أن) عليه ؟ فليكن الأمر هنا كذلك ما دُمنا قد أجزنا وقوع الجملة الاسمية بعدها ، فأجاب قائلاً : « واعلم أنه لايمتنع أن يعمل ما بعد المبتدأ فيما قبله كقولك : يوم الجمعة أنت ذاهب ، وذلك لقوة المبتدأ وتصرفه ... ولا يجوز ذلك مع دخول إن لضعف الحرف ، وبهذا الفرق يظهر أنه لايجوز وُقوع إن بعدها »[2] ، وبهذا التقرير منع الكندي من وقوع إن بعدها ، ثم عرّج على وقوع (أن) المفتوحة بعدها قائلاً : « وأما وقوع المفتوحة بعد حيث فلا أعلمه ورد أيضًا عن العلماء ولا عن العرب ولكني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين وبعض متأخري النحاة على سبيل التعليل يقولون : من حيث أنه كذا وكذا ، يريدون من أجل كذا وكذا ، وليس ذلك من عباراتهم مما يُجعل أصلاً يُرجع إليه أو يُعتد به »[3] . ثم ذكر ما يُمكن أن يكون ردًا على الدماميني ، وذلك بقوله : « إلا أن المفتوحة وإن كانت مع ما

---

(١) شرح أبيات المغني ١٤٧/٣ بتصرف .

(٢) المرجع السابق ١٤٧/٣ .

(٣) شرح أبيات المغني ١٤٥/٣ .

بعدها في تأويل المفرد فإنها تقع موقع الجملة من المبتدأ والخبر وتفيد إفادتها فيُشبه أن يكون لهذا المعنى استجاز من استجاز إيقاعها بعدها على أن الجملة من المبتدأ والخبر بعدها أصل فيها وهي من عواملها الأصلية ، والجملة الاسمية في حيث فرعية محمولة على الجملة الفعلية فيجب على هذا الوجه أن لا يجوز أيضًا »(١)

وهكذا منع الكندي من إضافة حيث إلى جملة اسمية مصدرة بإن المكسورة أو المفتوحة غير أن النحويين أجازوا كسر همزة إن بعدها ، قال السيوطي حين عدد مواضع كسر همزة إن : « ودخل في المبدوء بها الواقعةُ بعد حيث فتكسر ؛ لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو : جلس حيث إن زيدًا جالس ، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح » (٢) . وقال الأشموني : « والواقعة بعد حيث ، نحو : اجلس حيث إن زيدًا جالسٌ » (٣) . وعلق الصبان قائلاً : « والصحيح جواز الفتح عقب حيث، أما على القول بجواز إضافتها إلى المفرد فظاهرٌ ، وأما على المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فلأنه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل ، وقيل : يُكتفى بإضافتها إلى صورة الجملة » (٤) .

وعرض الأستاذ عباس حسن لإضافة حيث إلى المفرد في موضعين :

الأول : نص فيه بإيجاز أن هذا قليل « ومع قلته جائز ، ولكن لا داعي لترك

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٤٨ بتصرف .

(٢) الهمع ١/١٣٧ .

(٣) شرح الأشموني ١/٢٧٤ .

(٤) حاشية الصبان ١/٢٧٤ .

الكثير إلى القليل »[1] .

الثاني : أسهب فيه فقال : « ويبيح فريقٌ من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم نحو : أنا مقيمٌ حيثُ الهدوءُ وحيثُ الاطمئنانُ ، وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها ؛ لأنها قلة نسبية ، وليست قلةً ذاتية [2] ، ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة أو الحكم عليها بالشذوذ »[3] .

ثم أورد ما يؤيد ذلك فقال : « ويؤيده أن بعض النحاة بناء على هذا المسموع يجيز فتح همزة (أن) بعدها ، فتكون حيث في هذه الحالة مضافةً داخلةً على المفرد، وهو االمصدر المنسبك من أن مع معموليها ، كما يجيز كسر همزة إن فتكون داخلة على جملة هي المضاف إليه ، وانتهى إلى القول : « وهذا رأي سديد فيه تَسَمُّحٌ وتيسيرٌ إذ يجري اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى »[4] .

---

(١) النحو الوافي ٢/٢٩٠ .

(٢) مراده من القلة النسبية : وُجود أساليب صحيحة قليلة تواجه أساليب كثيرة تخالفها في حكم ، وكلا النوعين في ذاته كثير العدد يصح محاكاته والقياس عليه . أما القلة الذاتية ، فهي قلة عددية لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها لضآلتها العددية ، ولا تصلح للقياس عليها أو محاكاتها . النحو الوافي الهامش ١ ، ٧٩/٣ .

(٣) النحو الوافي ٣/٧٩–٨٠ .

(٤) النحو الوافي ٣/٨٠ .

ومما عرضناه نلحظ أن هناك ميلاً عند النحويين - الذين تناولوا فتح همزة إن بعدها من لدن ابن هشام إلى الاستاذ عباس حسن - إلى قبول فتح الهمزة بعدها ، ما عدا الكندي الذي رفض وقوع المكسورة والمفتوحة بعدها ، ويرد عليه أن عدداً من النحويين أجاز وقوع المكسورة بعدها على نحو ما ذكرنا ، وما ذكره من فرق بين وقوع جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر بعد حيث ووقوع جملة مصدرة بإن المكسورة بعدها ، أقول : ما ذكره من فرق لا يؤدي إلى منع وقوع إن المكسورة بعد حيث ، إذ ما علاقة هذا الفرق بالمنع ؟ ثم أيُّ تأثير يحصل على المعنى أو على قواعد الصنعة حين تقع إن المكسورة بعدها ، ولا يخفى بعد ذلك أن إن المكسورة إنما عَمِلَتْ لشبهها الفعل [1] ، فهلاّ رُوعِيَ ذلك وسوَّغَ وقوعها بعد حيث نظرًا لهذه المشابهة ، والشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطِيَ حكمًا من أحكامه كما قالوا [2] . يُضاف إلى ذلك أن (إنَّ) -المكسورة الهمزة- تقع بعد (إذ) ، وقد رأينا مدى المشابهة بين إذ وحيث ، فلعل كل ما ذكرناه يؤنس بأن وقوع إن المكسورة الهمزة بعد حيث جائز ، بل هو الوجه الذي يرتضيه عدد من النحاة ، كما رأينا .

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٢ ، وقد ذكر عدداً من وجوه المشابهة بين إن والأفعال .

(٢) الأشباه والنظائر ١/٤٧٠ .

وأخيراً فإن الاقتصار على وجوب كسر همزة إن بعد حيث هو الأولى ، والحفاظ عليه هو الأحسن ؛ لأن الالتزام بالأساليب الفصيحة هدفٌ يجب أن نسعى إليه ، ولا شك أن التساهل في قبول الأساليب التي لاترقى إلى الأساليب العالية يؤدى في نهاية الأمر إلى قبول أساليب أضعف ، مما يؤثر على الأساليب الفصيحة.

وما ورد من أساليب مستحدثة فتحت فيها الهمزة بعد حيث فالأخذ بتوجيه الدماميني هو الأولى ؛ لأن فيه طرد الباب على وتيرة واحدة ، ولأن إضافة حيث إلى المفرد هو في النهاية نادر عندهم على نحو ما ذكرنا سابقًا .

وننتقل إلى الحكم الثالث الذي تعلقه بالجملة بعد حيث ظاهر .

* * *

الحكم الثالث : ندرة حذف الجملة بعدها :

مر معنا فيما سبق أن حيث تضاف إلى الجملة وجوبًا ، لذا فإن حذف هذه الجملة من النادر ، ولعل أول من أشار إليه هو أبو علي فقد قال بعد أن أورد قول أبي حية النميري يصف حمارًا (١) :

إذا رَيدَةٌ من حيثُ ما نَفَحَتْ له ... أَتَاهُ بِرَيَّاها خليلٌ يُواصِلُه

ما نصه : « فإذا هذه التي هي ظرف من الزمان لأن المعنى نفحت ريحٌ تنسّمها ، وإذا كان كذلك كانت ريدة مرتفعة بفعلٍ مضمر يفسره المذكور (نفحت) ، مثل : ﴿ إذا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ ﴾ (٢) ، ونحو ذلك ، ومن متعلقة بالمحذوف الذي فسره (نفحت) ، وما أُضيف إليه حيث محذوف كما يحذف المضاف إليه (إذ) في : يومئذٍ للدلالة عليه ، وأنه قد علُم أن المعنى إذا نفحت من حيث ما نفحت ، ومثله في حذف ما أُضيف إليه حيثما حكاه أحمد بن يحيى : من حيث وليسَ » (٣) .

غير أن أبا علي أجاز بعد ذلك وجهًا آخر ، وهو أن تكون حيث فيه مضافة إلى جملة ، قال : « فإن شئت قلت : إن حيث مضافة إلى نفحت ، وريدةٌ مرتفعة بفعل

---

(١) البيت لأبي حية النميري بن الهيثم بن الربيع ، نُسب إليه في الخزانة ٥٥٩/٦ ، وحاشية الشمني ٣٦٩/١ ، وورد من غير نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢ ، والمغني ١٧٧ ، والمساعد ٥٣٠/١ ، والهمع ٢١٢/١ . والريح الريدة : اللينة الهبوب ، ونفحت الريح : هبّت ، والريّا : الرائحة .

(٢) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٣) إيضاح الشعر لأبي علي ٥٢٤-٥٢٥ . قال محقق الكتاب : هو في أمثال أبي عبيد ٢٣٢ ، ومعناه كما في الهامش : اطلب ما أمرتك به من حيث يوجد ولا يوجد .

مضمر دلَّ عليه (نفحت) ، وإن كان قد أُضيف إليه حيث ، كما دلّ عليه الفعل الذي في صلة (أن) في قولك : لو أنك جئتني لأكرمتك ، وأغنى عنه ، فكذلك هذا الفعل المضاف إليه حيث أغنى عن ذلك الفعل لما دلّ عليه كما قلنا في لو »[1] ، ثم وضح ذلك قائلاً : « ألا ترى أن المضاف إليه مثل ما بعد الاسم الموصول في أن كل واحد منهما لا يعمل فيما قبله ، ومع ذلك فقد أغنى الفعل الذي في صلة (أن) عن الفعل الذي تقتضيه (لو) وإن كان قبل الصلة ، فكذلك الفعل المضاف إليه حيث أغنى عن ذلك الفعل »[2] . وأضاف البغدادي ناقل التوجيهين أن (ما) تكون زائدة في التوجيهين[3] .

ومع أن أبا علي قد خرّج الشاهد على وجه جعل حيث مضافة كما بدا لنا إلى الجملة ، فإن ابن مالك قرر - بعد أن نقل ذلك - أن حذف الجملة نادر ، وأضاف إلى ما ذكره أبو علي أن (ما) عوض عن هذه الجملة المحذوفة ، قال ابن مالك : «وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدرة كقول الشاعر :

إذا رَيْدَةٌ من حيثُ ما نَفَحَتْ له   أَتاهُ بِرَيّاها خليلٌ يُواصِلُهْ

أراد : إذا ريدةٌ نفحت من حيثُ ما هبّت له أتاه بريّاها خليل ، فحذف هَبَّت للعلم به ، وجعل (ما) عوضًا كما جعل التنوين في حينئذٍ عوضًا »[4] . وإلى ندور ذلك ذهب الرضي أيضًا فقال بإيجاز : « وترك إضافة حيث مطلقًا ، لا إلى جملة ولا

---

(١) إيضاح الشعر ٥٢٥ .
(٢) إيضاح الشعر ٥٢٥ .
(٣) الخزانة ٦/٥٦٠ .
(٤) شرح التسهيل ٢/٢٣٣ .

إلى مفرد أندر » [1] . وشرح ابن هشام ذلك فقال بعد ذكره البيت ما نصه : « وذلك لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره المذكور (نفحت) ، فلو كان نفحت مضافًا إليه (حيث) لزم بطلان التفسير إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً » [2] .

وواضح أن الصنعة النحوية لها دور كبير في تخريج البيت على وجه جعل الجملة محذوفة ، وقد نقل الشُّمُنّي رد أبي حيان على ذلك فقال : « وقال أبو حيان : لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة إلى الجملة بعدها ، وهي نفحت له ، وترفع ريدة بفعل محذوف يفسره المعنى ، والتقدير : إذا نفحت ريدة ، قال : وهذا أولى ؛ لأنه ليس فيه إلا حذف رافع ريدة ، ودلّ عليه المعنى ، وفي تأويله – أي في تأويل ابن مالك – حذف هذا الرافع ، والجملة التي أُضيفت إليها حيث ، ودعوى أن (ما) عوض عن المضاف إليها لم يثبت لها في غير هذا الموضع فتُحمل عليه » [3] . وواضح أن الشق الأول من الرد هو ما ذكره أبو علي من توجيه ذكرناه من قبل ، أما الشق الثاني المتعلق بـ (ما) فقد افرد به أبو حيان ردًا على ابن مالك .

وردّ الدماميني أيضًا ما ذكره ابن هشام من أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يُفسر عاملاً .. قال الدماميني : « هذا منظورٌ فيه لأن الظاهر من كلامهم امتناعُ تفسير ما لا يعمل مخصوصٌ بباب الاشتغال ، وقد تقدم

(١) شرح الكافية ٢/١٠٨ . ومراده : أندر من إضافتها إلى المفرد .

(٢) المغني ١٧٧–١٧٨ .

(٣) حاشية الشمني ١/٢٦٩ .

للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج إذا عن الاستقبال أنه قال : وما لا يعمل لا يُفسر في هذا الباب عاملاً ، فقيد الحكم بباب الاشتغال في حين أنهم جعلوا -مثلاً- (أحد) في مثل : ﴿ وإنْ أحَدٌ من المشركين اسْتجارَكَ ﴾ (١) فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ، مع أنه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر » (٢) . وأضاف قائلاً مقدمًا وجهًا آخر يمكن حمل الشاهد عليه : « ثم ولو سَلِمَ عُموم هذا الحكم ، ولم يقيد بباب الاشتغال لأمكن جعل حيث مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها وهي نفحت وريدة فاعلاً بمحذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه » (٣) .

وإذا كان رد الدماميني (احتمالاً) لكونه مقيداً بباب الاشتغال فقط ، فإن ردّ أبي حيان القائم على توجيه - أبي علي كما ذكرنا - سائغ مقبول .

ومهما يكن من أمر فإن ما حكم به النحاة على حذف الجملة بعد حيث بكون ذلك نادراً هو وصفٌ للواقع اللغوي الذي وقفوا عليه ، ولا شك أن هذه الندرة لا تبيح القياس على ما ورد ، ويبدو أن تقدير الجملة في المَثَل : من حيثُ وليسَ ، وهو : من حيث يوجد ولا يوجد ، لا بد منه ؛ لأن الأمثال بنيت على المواقف الكلامية التي قيلت فيها ، ولا يمكن فهم هذه الأمثال من ظاهر لفظها كغيرها من الكلم العربي ؛ لذا فمعناها المذكور لها ذلك الذي نصَّ عليه شُرَّاح الأمثال يعد جزءاً منها لا ينفصل

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) حاشية الشمني ١/٢٦٩ .

(٣) حاشية الشمني ١/٢٦٩، وانظر خزانة الأدب ٦/٥٥٨ .

عنها ، فهو قرينة معنوية أباحتْ حذفَ ما يحذف من المثل ، وهذا يعني أن قولهم في مثالنا إن معناه هو : من حيث يوجد ولا يوجد ، قد تضمنته الجملة التي أُضيفت حيث إليها ، وسَهَّلَ حذفَها القرينةُ المعنويةُ التي ذكروها ، والحذفُ إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به كما قال ابن جني (١) .

ومهما يكن من أمر ، فتقدير الجملة المحذوفة بعد حيث في المثل ، سهلٌ جدًا ؛ لأن معنى المثل قائمٌ بها ، ومع سهولة هذا التقدير فقد حكم النحاة على هذا الواقع اللغوي بالندرة مما يدل على أن وصفهم لهذا الواقع كان دقيقًا جدًا .

ويبدو أن البيت الشعري يمكن توجيهه وجهًا آخر على غير ما ذكره النحاة ، إذ يصح أن تكون ريدة فاعلاً لكان التامة ، والتقدير : إذا كانت ريدة ، أي إذا حصلت ريدة أو وجدت من حيث ما نفحت ، وأحسب أن ليس ثمة مانع صناعي أو معنوي يمنع من ذلك ، وقد ألفيناهم في كثير من المواضع يلجأون إلى تقدير كان للتخلص مما يؤثر على أصولهم المطردة الثابتة فيقدرونها ليلحقوا ما ظاهره أنه قد خرج عن أصولهم بما هو مطرد منتظم ، فقد نصوا على أنها تقدر مع كان واسمها بعد إنْ ولو كثيرًا ، ونصوا على أنها تقدر قبل الحال التي لا تصلح خبرًا نحو : أكثر شُربي السويق ملتوتًا ، إذ التقدير : إذا كان (٢) . وما ذلك إلا لتعذر تقدير خبر ، كما أنهم قدروها في نحو : لدن غدوة (٣) ، في حال رفع غدوة ، والتقدير : لدن كانت غدوة ،

---

(١) الخصائص ١/٢٨٤، والأشباه ١/٥٨٧ .

(٢) الكتاب ١/٤٠٢، وشرح المفصل ١/٩٦، وأوضح المسالك ١/٢٢٦، والهمع ١/١٠٥ .

(٣) وذلك في مذهب الكوفيين حال رفعها ، انظر شرح التسهيل ٢/٢٣٨، وحاشية الصبان ٢/٢٦٤ .

وفي منذ يومان ، والتقدير : منذ كان يومان (١) ، وبعد (٢) :

من لد شولاً فإلى إتلائها

أي من لد كانت شولاً ، وبعد شبه لدن كما في قول الشاعر (٣) :

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي   لَزِمَ الرحالةَ أن تميلَ مَمِيلا

أراد : أزمان كان قومي والجماعة ، فحملوه على كان كما قال سيبويه .

وقَدّروها فيما هو شبيهٌ بما نحن بصدده وذلك بعد إذا في قول الشاعر :

إذا باهليٌّ تحته حَنْظَلِيَّةٌ   لَهُ وَلَدٌ مِنْها فذاكَ المُذَرَّعُ

إذ التقدير : إذا كان باهلي (٤) .

واتسع ذلك فقدروا كان مع ضمير الشأن أيضًا وذلك في قول الشاعر :

ونُبِّئتُ ليلى أرسلَتْ بشفاعةٍ   إليّ فهلاّ نفسُ ليلها شفيعُها

والتقدير : فهلا كان الشأن نفسُ ليلى شفيعُها (٥) .

والمتتبع بدقة للمواضع التي قُدرت فيها كان يلحظ أن ثمة خرمًا قد حصل للقاعدة النحوية بسبب هذه الشواهد المسموعة مما أدى بالنحاة إلى تقدير كان لتستقيم القاعدة وتطرد ، ولا ريب أن هذا كله يؤنس بأننا إذا قدرنا كان في الشاهد

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٧ .

(٢) عند ابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١/٣٦٥، وانظر الرجز في الكتاب ١/٢٦٤، والمغني ٥٥١ .

(٣) الكتاب ١/٣٠٥، وشرح التسهيل ١/٣٦٥ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٢١٣ ، وأوضح المسالك ٣/١٢٧-١٢٨، وشرح الأشموني ٢/٢٥٨ .

(٥) شرح التسهيل ٤/١١٤، وأوضح المسالك ٣/١٢٨، وشرح الأشموني ٢/٢٥٩ . وانظر تخريجًا أوفى لهذه الأشعار في هوامش الكتب المذكورة .

الذي نحن بصدده فلنا ما يعضدنا بما ذكرناه من الشواهد تتفق جميعًا في كونها خرجت عما هو متلئب ، غير أن مرونة الأصول النحوية أدت إلى الاتساع لتنتظم كل سماع قد يكون مخالفًا لأصله كالذي نحن فيه .

وخلاصة ذلك أن حذف الجملة بعد حيث نادر مع أن النحويين استطاعوا تخريج ما ورد على وجه يسمح لنا أن نقول : إن حذف الجملة بعدها لا يجوز مطلقًا غير أن قولهم بأن ذلك نادر فيه متسع – فيما أحسب – لنا ، فربما بعد نشر كتب التراث وقفنا على أمثلة كثيرة ، وربما صعب تخريجها إلا بالقول إنها نادرة .

الحكم الرابع : استعمالها للزمان :

ليس ثمة خلاف بين النحويين حول كون حيث ظرفًا مكانًا مبهمًا يقع على الجهات الست وعلى كل مكان (١) . وقد دلل ابن الشجري على ظرفيتها بالقول : « ويدلك على أنها للمكان قولك : زيد حيث عمرو جالس ، أخبرت بها عن شخص » (٢).

غير أنها خرجت من الظرفية المكانية لتفيد الزمان ، قال أبو علي : « وقد زعم أبو الحسن أن حيث قد يكون اسمًا للزمان ، وأنشد (٣) :

للفتى عقلٌ يعيش به   حيث تهدي ساقَه قدمُه

---

(١) انظر لذلك الكتاب ٢٣٣/٤ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، وشرح المفصل ٩١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢ .

(٢) الأمالي ٥٩٩/٢ .

(٣) لطرفة بن العبد ، انظر ديوانه ٨٦ ، وهامش كتاب إيضاح الشعر ٢٠٩ ، وشفاء العليل ٤٨٣/١ ، وانظر تخريجه في هامش المرجعين السابقين .

فجعل حيث حينًا »[1] ، ثم ذهب إلى أن الجملة بعدها في محل جر مضاف إليه[2] .

وتحدث ابن الشجري عن ذلك بقوله مبينًا قلته : « وقد استعملوها للزمان وهو قليل ، كقوله (البيت[3])

وذكر ابن مالك هذا الرأي بقوله : « وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى حين ، وحمل على ذلك قول الشاعر (البيت) ، أي حين تهدي »[4] . ورد ابن مالك رأي الأخفش بالقول : « ولاحجة فيه لإمكان إرادة المكان »[5] . ووضح ذلك ابن عقيل فقال : « ورُد بأن ظاهره أنها فيه للمكان ، إذ المعنى حيث مشى وتوجه »[6] ، وزاد في الدرر : « لا حين مشى »[7] .

وتوجيه النحاة لهذا البيت على أنها للمكان لا يعني عدم وقوعها في شاهد آخر ، فقد ذكر ابن هشام بعد ذكره البيت[8] :

حيثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لك اللـــهُ نجاحًا في غابرِ الأزمانِ

---

(١) إيضاح الشعر ٢١٠، وانظر الخزانة ١٩/٧ .

(٢) إيضاح الشعر ٢١٠ .

(٣) الأمالي ٥٩٩/١، وانظر شرح المفصل ٩٢/٤، والمغني ١٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٢٣٢/٢، وانظر شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢، والمساعد ٥٢٩/١، والهمع ٢١٢/١ .

(٥) شرح التسهيل ٢٣٣/٢ .

(٦) المساعد ٥٣٠/١ .

(٧) الدرر ١٨١/١ .

(٨) قائله مجهول ، والبيت مشهور ، انظر تخريجه في شرح أبيات المغني للبغدادي ١٥٣/٣ .

« وهذا دليل عندي على مجيئها للزمان » (١) . وبين الدسوقي ذلك بقوله : « لأن قوله : في غابر الأزمان دليل على أن المعنى أيَّ وقتٍ تستقمْ يقدرْ لك الله السلامة في الأزمان المستقبلة ، والغابر يطلق على المستقبل كما هنا - وعلى الماضي » (٢) .

ورد الدماميني ما ذكره ابن هشام بقوله : « وليس بقاطع ، فإن الظرف المذكور إما لغو متعلق بيقدر ، وإما مستقر صفة لنجاحًا ، وذلك لا يوجب أن يراد بحيث الزمان أيضًا لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل » (٣) .

وعلق الشُّمُنِّيُّ على الدمامينيٍّ بالقول : « وأقول : مراد المصنف - أي ابن هشام - أن حيث في البيت ظاهرة في الزمان ، ونفيُ الشارح القطع لا ينافي ذلك»(٤).

وما ذهب إليه الدماميني من جعل حيث بمعنى أينما متجه ؛ لأن بعض اللغويين قد نصوا على تقارضهما للمعنى ، قال الأزهري : « فإذا كان موضعٌ يحسن فيه أينَ وأيُّ موضع فهو حيث ؛ لأن أين معناه حيث ، وقولهم حيث كانوا وأين كانوا معناهما واحد، ولكن أجازوا الجمع بينهما لاختلاف اللفظين » (٥) . وقد أشار ابن

---

(١) المغني ١٧٨ .
(٢) حاشية الدسوقي ١/١٤٤ .
(٣) حاشية الشمني (هامش) ١/٢٧٠ .
(٤) حاشية الشمني ١/٢٧١ .
(٥) تهذيب اللغة ٥/٢١١ (حيث) .

قتيبة صراحة إلى أن حيثما بمعنى أينما قال : « حيث إذا انفردت فهي بمعنى مكان ، وترفع الفعلَ إذا وليها ، تقول : حيث يكون عبدالله أكون ، فإذا زِيد فيها (ما) تغيرت وصارت بمعنى (أين) وجزمت الفعل ، تقول : حيثما تكن أكن »[1] .

وفي هذا رَدٌّ على البيت الذي استشهد به ابن هشام إذ يدل كلام ابن قتيبة أن حيثما – بدخول ما عليها – صارت بمعنى أين ، أي ظرفًا مكانيًا .

ومن الواضح أيضًا أن اللغويين القدماء قد أدركوا مدى التشابك المعنوي بين حيث وحين ، وقد بينا في حديثنا عن لغات حيث وبنائها ذلك التشابه بين الظرفين ، وهذا الاقتران المعنوي بينهما دفع باللغويين إلى رسم حدود لاستعمال كل واحد منهما ، فذكر الأزهري عن أبي حاتم قوله : « قال الأصمعي : ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب (حيث وحين) غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه ، قال أبو حاتم: رأيت في كتاب سيبويه شيئًا كثيرًا يجعل حين حيثَ ، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه »[2] .

وإلى هنا يحتمل النصان أن الغلط قد يعود للتشابه اللفظي ، فلعل التصحيف والتحريف كانا سببًا لذلك ، غير أن المراد هو الغلط المعنوي إذ راح أبو حاتم يبين ذلك بعد أن بين أنهما ظرفان ، وأن حيث للمكان وحين للزمان ، قال : « ولكل واحد منهما حَدٌّ لا يجاوزه ، والأكثر من الناس جعلوهما معًا ، حيث الصواب أن تقول : رأيتك حيث كنت ، أي في الموضع الذي كنت فيه ، واذهب حيث شئت أي إلى أي

---

(١) أدب الكاتب ١٩٥ . وإلى نحو ذلك أشار الجوهري أيضًا في الصحاح (حيث) ، وانظر اللسان والتاج (حيث)
(٢) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) ، وانظر في ذلك أيضًا اللسان (حيث) .

موضع شئت » [1] . وسرد أمثلة أخرى موضحًا حدود كل ظرف واستعماله ، قال : «ويقال : رأيتك حين خرج الحاجُّ ، أي في ذلك الوقت ، فهذا ظرف من الزمان ، ولا يجوز حيثُ خرج الحاجُّ ، وتقول : ائتني حين يقدم الحاجُّ ، ولا يجوز حيث يقدم الحاجُّ » ، وانتهى إلى القول : « وقد صَيَّرَ الناسُ هذا كلَّه حيث ، فليتعهد الرجلُ كلامه » [2] .

ولعلي لا أُبعد عن الصواب إن قلت : إن الارتباط القائم بين الظرفين حيث وحين في ذهن النحاة والتقارض المعنوي بينهما على النحو الذي صورته النصوص السابقة هيأ الأخفش للقول باستعمالها ظرفًا ، فما إن وجد معنى بيت طرفة يحتمل ذلك حتى جهر برأيه الذي ذكرناه ، ورده النحاة على نحو ما رأينا حتى قال عنه الأستاذ عباس حسن إنه لا يحسن القياس عليه [3] . ولا ريب أن بقاءها ظرفًا مكانيًا أولى ...

الحكم الخامس : جواز تصرفها وعدمه :

أشار سيبويه إلى أن حيث ظرف مكاني لا يتصرف ، وذلك حين قال في باب ما نصب من الأماكن والوقت ما نصبه : « فالمكان قولك : هو خلفَك وهو قُدَّامَك

---

(١) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .

(٢) تهذيب اللغة ٥/٢١٠ (حيث) .

(٣) النحو الوافي ٣/٧٨ .

وأمامكَ وهو تحتَك وقُبالَتَكَ ، وما أشبه ذلك » [1] . فقوله وما أشبه ذلك يدخل فيه حيث، إذ نص في موضع آخر على أن حيث مكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد [2] ، وذكرها أيضًا في موضع ثالث مع الظروف المبهمة غير المتمكنة [3] ، كما ذكرنا من قبل ، وهذا كله يفيد أن حيث عند سيبويه ظرف لا يتصرف ولو كان متصرفًا لألفينا لسيبويه نصًا فيه .

وقد أشار إلى نصب ظروف المكان والعامل فيها بقوله : « هذا باب ما ينتصبُ من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروفٌ تَقَعُ فيها الأشياءُ وتكونُ فيها ، فانتصبَ لأنه موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها ، وعَمِلَ فيها ما قبلها » [4] .

وجرى الخالفون [5] على سمت ما قرره سيبويه ، فوضعها ابن مالك ضمن الظروف النادرة التصرف [6] ، قال : « من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان ، لا بمعنى بدل ويمين ... ونادر التصرف كحيث ووسط ، وعادم التصرف كفوق وتحت » [7] . ووضح ذلك في الشرح فقال : « ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده من الظرفية من ذلك حيث ، فكونه ظرفًا هو الشائع » [8] . وردَّ أبو حيان رأيَ ابن مالك

---

(١) الكتاب ٤٠٤/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٣/٤ .

(٣) الكتاب ٢٨٥/٣ .

(٤) الكتاب ٤٠٣/٣ .

(٥) انظر المقتضب ٣٢٩/٢-٣٣٤، والمفصل ١٦٩، وشرحه ٩٢/٤، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢، والهمع ٢١٢/١ .

(٦) الظرف إن جاز أن يُخبر عنه أو يُجر بغير من فمتصرف وإلا فغير متصرف . شرح التسهيل ٢٠٠/٢ .

(٧) تسهيل الفوائد ٩٦ .

(٨) شرح التسهيل ٢٣٢/٢ .

في ندرة تصرفها ، وقرر أنها لا تتصرف ، قال : « ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها وأنشد ما لاحجة فيه ، والصحيح أنها لا تتصرف » (١) ، وقال في موضعٍ آخر : «ولم تجئ فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأً » (٢) .

وذهب الرضي من قبل إلى أن ظرفيتها غالبة لا لازمة (٣) . وأكد على ذلك ابن هشام بقوله : « إنها للمكان اتفاقًا ... والغالب كونها في محل نصب على الظرفية»(٤) . وأورد النحاة عددًا من المواضع التي خرجت فيها حيث عن النصب على الظرفية إلى غيرها ، وهي :

١- جرها بمن : قال ابن هشام بعد أن قرر غلبة نصبها على الظرفية : « أو خفض بِمِنْ » (٥) ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وامْضُوا حيثُ تُؤْمَرونَ ﴾ (٦) ، وذكر أبو حيان أن جرها بمن كثير (٧) ، وحينئذٍ تخرج من الظرفية إلى شبه الظرفية .

٢- جرها بالباء : كقول الشاعر (٨) :

---

(١) الارتشاف ٢/٢٦٠ .

(٢) الارتشاف ٢/٢٦١، والهمع ١/٢١٢ .

(٣) شرح الكافية ٢/١٠٨ .

(٤) المغني ١٧٦ .

(٥) المغني ١٧٦ .

(٦) من الآية ٦٥ من سورة الحجر، وانظر شرح التسهيل ٢/٢٣٢ .

(٧) الارتشاف ٢/٢٦٠ .

(٨) قائله مجهول ، والرواية في الارتشاف ٢/٢٦٠ :

مِنا بحيثُ يطو الإزارُ

وما أثبتناه من الخزانة ٧/٩ الذي صدره بالقول : قال أبو حيان في الارتشاف ، وانظر الشاهد وتخريجه في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/١٣٣ (الهامش) وتخريجه في الهامش ، والدرر ١/١٨١ .

كانَ مِنّا بحيثُ يُعكَى الإزارُ

٣- جرها بعلى : كقول مسافع بن حذيفة العبسي [١] :

سلامٌ بني عمروٍ على حيثُ هامُكم جمال الندى والقنا والسنَّورِ

٤- جرها بفي ، كقول الفرزدق [٢] :

فأصبح في حيثُ التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومزعفُ

٥- جرها بإلى وبالإضافة ، كقول زهير [٣] :

فشدَّ فلم يُفزعْ بيوتًا كثيرةً إلى حيثُ ألقَتْ رحلَها أمُّ قَشْعَمِ

وأورد ابن مالك والرضي وابن هشام رواية أخرى للبيت وهي (لدى حيث) ، للاستدلال على أن حيث قد تخفض بغير من ، أي بإضافة لدى إليها [٤] .

٦- وقوعها اسمًا لإن ، كقول الشاعر [٥] :

إنّ حيثُ استقلّ من أنت راعيـــــهِ حِمًى فيه عِزّةٌ وأمانُ

وقد أورده ابن مالك دليلاً على وقوع حيث اسمًا لإنّ ، والمعنى أن مكان

---

(١) خزانة الأدب ١٧٢/٥ ، وورد صدره في الارتشاف ٢٦٠/٢ ، والخزانة ٩/٧ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٣٣/٣ .

(٢) ديوانه ٢٩/٢ ، (طبعة دار صادر) وورد صدره في الارتشاف ٢٦٠/٢ ، وانظر تخريجه في الهامش ، والخزانة ٩/٧ ، والهمع ٢١٢/١ ، والدرر ١٨١/١ .

(٣) من معلقة زهير بن أبي سلمى ، وقد اختلفت روايته ففي شرح المعلقات السبع للزوزني ٦٧ (لدى حيث) ، وورد في شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢ ، وفي المغني ١٧٦ ، وفي الهمع ٢١٢/١ : إلى حيث ، وفي الارتشاف ٢٦١/٢ ، والخزانة ٩/٧ ، وشرح أبيات المغني ١٣٤/٣ ، والدرر ١٨١/١ أورد أصحابها الروايتين .

(٤) شرح التسهيل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية ١٠٨/٢ ، والمغني ١٧٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢٣٢/٢ ، والمغني ١٧٧ ، والهمع ٢١٢/١ ، والدرر ١٨٢/١ .

استقرارها من أنت راعيه مكان حماية فيه عزة وأمان ، أي مكان عظيم [1] .

وقد أورد أبو علي بيتين للاستدلال على وقوعها اسمًا مضافًا إليه :

١- الأول : في قول الفرزدق :

فَمِحْن به عَذْبًا رِضَابًا غروبُهُ   رقاقٌ وأعلى حيثُ رُكِّبْنَ أعْجَفُ

قال بعد أن أورد موضع الشاهد منه ما نصه : « فالإضافة يَخرج بها المضاف إليه عن أن يكون ظرفًا فيكون اسمًا » [2] .

وما ذكره أبو علي مبني على أن (أعلى) يراد منه : التفضيل ، في حين أنه يجوز أن يحمل معنى البيت على عدم إرادة التفضيل ، بل هو مؤول باسم فاعل ، والتقدير : العالي منها ، فيكون المعنى : سقين بالأراك عذبًا رضابًا ، وأطراف الأسنان رقيقة ، والعالي منها - أي من الأسنان - في الموضع الذي ركبت فيه أعجف ، أي به ظمأ إلى هذا الرضاب العذب [3] ، ونعرب أعلى مبتدأ خبره أعجف ، وحيث ظرف متعلق بأعلى ، وجملة رُكِّبْنَ مضاف إليه ، واستعمال أفعل عاريًا من التفضيل مؤولاً باسم الفاعل جائز ، قال ابن مالك : « وقد يُستعمل العاري الذي

---

(١) حاشية الدسوقي ١/١٤٣ .

(٢) إيضاح الشعر ٢٠٥ ، وقد ذكر المحقق أن الرواية في جمهرة أشعار العرب ٨٨٤ هي :

فمِحْنَ به عذبَ الثنايا ، رُضابه   رقاقٌ ، وأعلى حيث رُكِّبْنَ أعْجَفُ

مِحْن : سقينه بالأراك ، الثنايا : الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ، الرضاب : الريق ، رقاق : رقيقة ، أعجف اللثة ، أي : ركبت الأسنان في لثة قليلة اللحم ، وغُروب الأسنان : أطرافها . وما أثبتناه هو رواية الديوان التي ذكرها المحقق في الهامش ، وذكرنا هذه الرواية ليقف القارئ على المعنى الذي ذكرناه .

(٣) اللسان (عجف) .

ليس معه مِنْ مجردًا عن التفضيل مؤولاً باسم فاعل ، كقوله تعالى : ﴿ هو أَعْلَمُ بِكُمْ إذْ أنشأكم مِنَ الأَرْضِ ﴾ (١) » (٢) .

٢- أما البيت الثاني فذكره أبو علي قائلاً : « وأنشد بعض البغداذيين (٣) :

يَهُزُّ الهرانِعَ ، هَمُّه عقدُ الخُصى ... بأذلَّ حيثُ يكون من يتذللُ

فزعم أن حيث يكون اسمًا لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه ، فإذا كان كذا فإنه يراد به الموضع وكأنه قال : بأذل موضع فحيث موضع ، ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفًا » (٤) . ثم ذهب إلى أن جملة يكون هي صفة كأنه بأذلٍّ موضع بكونه يكون فيه » (٥) . ثم علل كون هذه الجملة صفة بقوله : « وذاك أن الإضافة في حيث كانت للتخصيص كما أن الصفة كذلك ، فلما جعل اسمًا ولم يضف صار لزوم الصفة له للتخصيص بمنزلة لزوم الصلة للتخصيص ، فضارع حالُ الوصف حالَ الإضافة » (٦) . وحيث اسم مبني على الضم في محل جر مضاف إليه ، ولا يمكن تقديره إلا مضافًا إليه ؛ لأن أذل قد ضُبط بالكسر .

ورده أبو حيان بقوله : « هذا خطأ لأن كونها اسمًا لإن فرع عن كونها تكون

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٢) شرح التسهيل ٣/٦٠ .

(٣) قائله الفرزدق ٧٢٠ طبعة الصاوي ، يهجو جريرًا ، انظر تخريجه في هامش إيضاح الشعر ٢٠٥ ، والهُرانع مفرده : هُرنع : القمل .

(٤) إيضاح الشعر ٢٠٥ بتصرف .

(٥) إيضاح الشعر ٢٠٩ بتصرف .

(٦) إيضاح الشعر ٢٠٩ بتصرف .

مبتدأ ، ولم يُسمع ذلك فيها البتة ، بل اسم إن في البيت حمًى ، وحيث الخبر لأنه ظرف » (١) .

وتبعه ابن هشام قائلاً : « ولم تقع اسمًا لـ (إن) خلافًا لابن مالك ولا دليل له في قوله :

إنّ حيثُ استقرَّ ... (البيت)

لجواز تقدير حيث خبرًا وحِمًى اسمًا (٢) ، ثم أضاف ابن هشام متسائلا ومجيبًا : « فإن قيل : يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان ؟ قلنا : هو نظير قولك: إن في مكة دارَ زيد ، ونظيره في الزمان : إن في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة » (٣) .

ونقل الدسوقي عن الدردير مراد ابن هشام من قوله : « فإن قيل يؤدي إلى ... الخ » فقال : « وذلك لأن المعنى أن الحمى أي موضع الجماعة الذي فيه عزة وأمان كائن في مكان استقرارمن أنت راعيه » (٤) .

ثم شرح الدسوقي المثال : إن في مكة دار زيد فقال : « أي من جهة أنّ

---

(١) الهمع ٢١٢/١ ، وفي الارتشاف ٢٦٠/٢ أشار إلى ذلك بقوله : وحيث ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها وأنشد ما لا حجة فيه والصحيح أنها لا تتصرف » فلعل نقل السيوطي هو من التذييل الذي لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٢) المغني ١٧٧ .

(٣) حديث شريف ، انظره في سنن ابن ماجه ٣٦٠/١، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الساعة التي ترجى في الجمعة بلفظ : إن في الجمعة ساعة ، من رواية أبي هريرة ، وفي الأصول لابن الجزري ٢٦٧/٩ عن أبي هريرة بلفظ إن في يوم الجمعة ساعة .

(٤) حاشية الدسوقي ١٤٣/١ .

الأصغر منذرع في الأكبر والكل ظرفٌ للجزء » [1] ، وأضاف قائلاً : « أي فهو من ظرفية الخاص في العام ، ولو كان ذلك العام كما هنا – أي في البيت – لأن مكان من هو راعيه ليس أعم من المكان الذي يحميه بحسب المفهوم » [2] ، وأرى أن ليس ثمة ما يمنع من جعل اسم إن ضمير الشأن ، وحمًى مبتدأ ، وحيث متعلق بالخبر ، والجملة خبر إن ، وتقدير ضمير الشأن كثير يؤنسنا في ذلك تقديره في البيت المشهور :

إنَّ مَنْ يَدخُلِ الكَنيسة يومًا   يلقَ فيها جآذرًا وظِباءً .

إذ إنهم قدروه لما رأوا أنّ (من) من أدوات الصدارة ، فلا يعمل فيها ما قبلها[3] . أي أن الحاجة إلى تقديره أدتهم إلى تقديره كما أن الحاجة هنا أدت إلى هذا التقدير ، وإن كان حذفه حالة كونه منصوبًا ضعيفًا ، غير أن هذا الضعف – فيما أحسب – أسهل من جعل حيث اسمًا خارجًا عن الظرفية .

وأيًا ما كان الأمر فردُّ أبي حيان على ابن مالك وتأكيد ابن هشام على هذا الرد يندفع ما ذهب إليه ابن مالك من كونها في البيت اسمًا لإن ؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

---

(١) حاشية الدسوقي ١٤٣/١ .

(٢) المرجع السابق ١٤٣/١ .

(٣) المغني ٥٦، وانظر : الكافية لابن الحاجب ٤٠٠ قال في الكافية : « وحذفه منصوبًا ضعيف إلا مع إن إذا خففت فإنه لازم » . وانظر شرح التسهيل ١٣/٢ إذ قال : « وحذفه – أي الاسم مع إن وأخواتها – أكثر من حذفه وهو غيره » وأورد أمثلة لوقوعه في النثر أيضًا .

٧- وقوعها اسمًا لـ (كأنّ) ، قال أبو علي : « وقد أنشد بعض البغداذيين :

كأنّ منها حيثُ تلوي المِنْطَقا حِقْفا نقًا مالا على حِقْفَي نَقا

هكذا أنشدوه ، وقال : جعل حيث اسمًا » (١) .

قال البغدادي نقلاً عن أبي حيان في التذكرة : « حيث اسم كأنّ ، وحِقفا الخبر ، وهذا يُؤذن بجواز استعمال حيث مبتدأ ، فيُقال : حيث تجلس طيبٌ ، وحيث تجلس حيث نقوم ، أي مكان جلوسك مكان قيامنا » (٢) .

ونقل صاحب الخزانة عن أبي حيان في تذكرته قول الشاعر :

كأنَّ حيثُ تلتقي منه الـمُحُلْ من جانبيه وَعِلانِ ووَعِلْ

ثلاثةٌ أشْرَفْنَ في طودٍ عُتُلّ

ثم قال : « أنشد هذا الشعر هشام وقال : ثلاثة خبر كأنَّ » (٣) .

وقد ذكر ابن الخباز البيت الأول وخَرَّجه على وجه يجعل حيث ظرفًا ، قال يجوز « أن يكون (حِقْفَا نقًا) منصوبًا على لغة بلحارث بن كعب ؛ لأن المثنى عندهم في حالة النصب بالألف ، فعلى هذا تكون (حيث) ظرفًا » (٤) .

وهذا كله يعني أن حيث على بابها ظرف ولا داعي للقول حينئذٍ بخروجها من الظرفية وتصرفها .

---

(١) إيضاح الشعر ٢٠٦، والبيت قائله مجهول ، وهو في شرح أبيات المغني ٣/١٣٤ .

(٢) شرح أبيات المغني ٣/١٣٥، ولم أجد النص في التذكرة المطبوعة .

(٣) الخزانة ٧/١٠ ، وفيها كان بدل كأن ، والتصويب من شرح أبيات المغني ٣/١٣٤ ، وقائله مجهول ، ولم أقف على هذا النص في التذكرة المطبوعة .

(٤) النهاية ١٧٨-١٧٩ .

أما الشاهد الثاني ، فليس ثمةَ ما يمنعُ من القول أيضًا إن اسم كأنّ هو ضمير الشأن ، وثلاثة مبتدأ ، وجملة أشرفن صفة ، وحيث متعلق بالخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر خبر كأن . ومسوّغُ ذلك أن كأنّ من أخوات إنّ ، وقد رأيناهم أضمروا ضمير الشأن معها على نحو ما رأينا فيما سبق - مع ضعفه - يضاف إلى ذلك أنه قد حُذف مع كأنْ المخففة التي هي فرع عن الثقيلة ، وذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ (١) ، فلعل ذلك كله يؤنس بقبول ما خرجناه ، وأجد نفسي مندفعًا إلى ذلك لأن قول أبي حيان بعد إيراده البيت الأول بأن هذا يؤذن بجواز استعمال حيث مبتدأ .... الخ ، فيه إرباك لأصلٍ نحوي معتدٍّ به ثابتٍ ، وهو أن الظروف غير المتصرفة لا تقع مبتدأً البتة . وقد استقر لدى الخالفين أن حيث من الظروف التي لا تتصرف إلا نادرًا ، فالأولى الحفاظ على ما قالوه ما دمنا نستطيع الحفاظ عليه ؛ لذا فإن تخريجنا للبيت على وجه هو في الأصل ضعيف أولى من قبول القول إن حيث متصرفة ، والأحسن كما ذكرنا مرارًا طرد الباب على وتيرة واحدة ، وتقليل الأصول أحسن من تكثيرها .

أما الأمثلة التي أوردها أبو حيان فيمكن أن تُخرج أيضًا على الوجه الذي يرتضيه جمهور النحويين ، فقوله : حيثُ تجلس طيب ، يجوز أن نجعل (طيب) مبتدأ وحيث متعلق بالخبر ، وجملة تجلس في محل جر مضاف إليه ، والتقدير : مكانٌ طيّب الموضعُ الذي فيه الجلوس ، وإنما قدرت (مكان طيب) ليصح الابتداء بالنكرة ، فهي

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس . وقد تساهلوا مع كأن المخففة فأجازوا كون الخبر مفردًا بخلاف إن فقد أوجبوا كونه جملة . انظر شرح التسهيل ٢/٤٥ . .

على حذف موصوف ، وقد أجاز ابن هشام جواز الابتداء بالنكرة إن حُذف الموصوف وبعض الصفة (١) ، كالمثال الذي نحن بصدده .

أما قوله : حيث تجلس حيث نقوم ، فالمراد : مكان جلوسك مكان قيامنا ، فالحق أن حيث هنا لا يصح إلا أن تكون مبتدأ ، ولا يمكن تخريج نحو هذا المثال إلا على أوجه ضعيفة ، كأن نقول مثلاً : إن حيث الثانية زائدة ، وحينئذٍ يستقيم التقدير لدينا ، فتكون حيث ظرفًا متعلقًا بتقوم ، ونحن في ذهابنا إلى ذلك نستأنس بما ذكره الدماميني عن شارح اللباب ، إذ ذهب إلى جواز زيادتها أيضًا في غير هذا الموضع ، قال : « إن طالِعًا مفعول ثانٍ لترى أو حال من سهيل إن جعلت حيث صلة بمنزلة مقامَ في قوله (٢) :

... نَفَيْتُ عنه مقامَ الذئبِ ...

وإن لم يجعلْ صلة يكون حالاً ، والعامل معنى الإضافة ، أي مكانًا مختصًا بسهيل حال كونه طالعًا ، ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيًا على الظرفية ، وحذف مفعول ترى نسيًا ، كأنه قيل : أما تحدث الرؤيةُ في مكان سهيل طالعًا »(٣) . وقد رد الدماميني ذلك بالقول : « جعلُ العامل معنى الإضافة غيرُ مرضيٍّ عندهم ، وكذا القول بزيادة حيث ، والأولى أن تجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٠٤ .

(٢) قطعة من بيت للشماخ وتمام إنشاده :

ذكرت به القطا ونفيت عنه مقامَ الذِّئب كالرجل اللعين

وانظر تخريجه في الخزانة ٦/٧ .

(٣) الخزانة ٦/٧ .

هو وعامله للدلالة عليه ، أي تراه طالعًا » (١) .

والذي يهمنا - مع ضعف القول بزيادتها - أن ذلك كان يدور في خَلَدِ النحاة حين ضاقت بهم السبل ، ونحن مثلهم تدفعنا الضرورة إلى ارتكاب هذا المحظور ، ولكن مما يُغرينا بذلك أن معنى المثال المذكور عندهم : مكان جلوسك مكان قيامنا . فإذا ذهبنا إلى زيادة حيث صار التقدير : الموضع الذي فيه جلوسك فيه قيامنا ، فكأن حيث تضمنت معنى الظرف الثاني الذي ذهبنا إلى زيادته فكأنه لم يُحذف ، وسوف يمرُّ بنا أن الكوفيين أنفسهم قد ذهبوا إلى أن (حيث) نابت عن ظرفين وفرّعوا على هذا الفهم مسائل شائكة ، والمهم الآن أنه إن صح هذا التخريج فحيث على بابها ، والتقدير : حيث تجلس نقوم ، والمعنى على القول بزيادتها أو عدمه واحد كما يبدو من أدنى تأمل .

ويجوز أيضًا أن نجعل حيث ظرفًا متعلقًا بخبر محذوف والتقدير : نحن حيث تجلس حيث نقوم ، والصنعة الإعرابية لا تأبى مثل هذا التقدير .

وثمة رأيٌ ثالثٌ يمكن أن نقدمه في تخريج هذا المثال وهو أن هناك جملة مضافة حيث إليها ، من لفظ الجملة الثانية المذكورة ، فالتقدير : حيث نقوم تجلس ، حيث تجلس نقوم ، ومعنى كل جملة يتضمن معنى الأخرى ، وقد رأينا من قبل أن أبا علي الفارسي وابن مالك قد أجازا ذلك ، ولم يشترط أبو علي التعويض عن هذه الجملة بشيء ، وقد يُقال : إن حذف الجملة عندهم - كما مر - نادر وقد رَدَّ

---

(١) حاشية الشمني (الهامش) ١/ ٢٧٠ ، والخزانة ٧/ ٥-٦ ، ومراده : نفيت عنه الذئب .

النحويون ذلك .

فالجواب أننا لا ننكر ندرة ذلك ، ولا ننكر رد النحويين ، ومحاولتنا هذه هي من مبدأ سد الذرائع ؛ لأننا إن لم نحاول تخريج ما أوردوه على وجه يبقي حيث على ظرفيتها نكون موسعين لتصرف حيث ، والأولى كما ذكرنا سابقًا المحافظة على اطراد الأصول .

٨- وقوعها فاعلاً : ذكر ذلك ابن جني إذ قال في باب (اقتضاء الموضع لك لفظًا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك) ما نصه : « ومن ذلك قولهم : يَسَعُني حيثُ يَسَعُكَ ، فالضمة في حيثُ ضمة بناء واقعة موقع رفع الفاعل ، فاللفظ واحدٌ والتقدير مختلف » [١] . والظاهر أن هذا الرأي لندرته لم يذكره أحد غير ابن جني . ويجوز تخريجه على أن حيث ظرف متعلق بحال محذوف ، والفاعل مستتر تقديره (هو) يعود على المصدر المتصيَّد من لفظ الفعل (يسعني) والتقدير يسعني هو – أي الوسع – حالة كونه يسعُكَ ، يؤنسنا في ذلك أن بعض النحويين قد خرجوا قوله تعالى : ﴿ولقد جاءكَ من نبإِ المرسلين﴾[٢] على أن (من نبأ) متعلق بحال من الفاعل المستتر ، وتقديره : هو ، يعود على المجيء [٣] . يضاف إلى ذلك أن الكسائي

---

(١) الخصائص ٣/٥٧، وانظر المقتضب ٣٤٦/٤ (الهامش) .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام

(٣) هذا مذهب الجمهور القائلين إن مِن لا تزاد في الإيجاب ، أما على مذهب الأخفش فنبأ المرسلين هو الفاعل ومن زائدة . انظر : البيان للأنباري ٣٢٠/١، والتبيان للعكبري ٤٩٢/١، والمغني ٤٢٨ .

والسهيلي وابن مضاء أجازوا حذفَ الفاعل لدليل ، وأرى أن الدليل في مثالنا هو الفعل (يسع) فهو الذي دلّ على هذا المصدر الذي استتر ضميره على الفاعلية . ويبدو لي أيضًا أن الفاعل ضمير يعود على (مكان) وقد دلَّ عليه الظرف (حيث) بنفسه ، يؤنسني في ذلك أن الزجاج قد قدَّرَ الفاعل لفظة (شيء) ولم يقدره من لفظ الفعل ، فالتقدير عنده : ولقد جاءك شيءٌ من نبأ المرسلين [1] . وبناءً على ذلك فالتقدير في مثالنا : يسعني هو - أي المكان - حالة كونه يسعك .

والخلاصة أن لا دليلَ قطعيًا على أن حيث في المثال الذي ذكره ابن جني فاعل ، والأولى عدم القول بذلك لأن تصرفها نادر كما قال ابن مالك وهو ما نحاول الحفاظ عليه .

٩- وقوعها مفعولاً به : نصَّ على ذلك أبو علي الفارسي وأورد لذلك آية وبيتين من الشعر :

أ) أما الآية فقد ذكرها بقوله : « ومما جاء فيه حيث مفعولاً به قوله تعالى : ﴿ الله أعلم حيثُ يجعلُ رِسالاته ﴾ [2] ، ألاترى أن حيث لا تخلو أن تكون جرًا أو نصبًا ، فلا يجوز أن تكون جرًا لأنه يلزم أن يضاف إليه أفعل و (أفعل) إنما يضاف

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، القسم الأول ٢٩٠-٢٩١، والقسم الثاني ٤١٦، ولقد فضل الدكتور طاهر حموده هذا الوجه لأنه أقرب في الدلالة على المعنى . انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٢٣ .

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام ، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ، وقرأ ابن كثير وعاصم بالإفراد . البحر المحيط ٢١٧/٤، والإتحاف ٢١٦ وقد خرجها محقق الكتاب .

إلى ما هو بعض له ، وهذا لا يجوز في هذا الموضع ، فلا يجوز أن يكون جرًا ، وإذا لم يكنْ كان نصبًا بشيءٍ دلّ عليه فعُلِمَ أنه مفعول به ، والمعنى : الله يعلم مكان رسالته ومهد رسالته فهو إذا اسم أيضًا (١) .

وتبعه النحويون كابن يعيش (٢) ، وابن مالك (٣) ، وابن هشام (٤) ، والأزهري(٥) والأشموني(٦) .

وواضحٌ أن المعنى الشرعي قد أوجب أيضًا كون حيث اسمًا لا ظرفًا ؛ لأن جعلها ظرفًا يعني أن علمَ الله واقعٌ في هذا المكان ، وهو معنًى فاسدٌ ، وقد أشار العكبري إلى ذلك بقوله : « حيثُ هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير : يعلمُ موضع رسالاته ، وليس ظرفًا لأنه يصير التقدير : يعلم في هذا المكان كذا وكذا ، وليس المعنى عليه (٧) .

وعرضَ أبو حيان للآية وما قيل فيها فذكر أن الحوفي والتبريزي وغيرهما قد جعلوا حيث مفعولاً به على سعة في الظرف ، وردَّ ذلك كله بالقول : « إن ذلك تأباه قواعد النحو ؛ لأن حيث من الظروف التي لا تتصرف وشذ إضافة لدى إليها ،

---

(١) إيضاح الشعر ٢٠٦ .

(٢) شرح المفصل ١٠٧/٦ .

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٣ .

(٤) قطر الندى ٣٢٠ .

(٥) شرح التصريح ٣٣٩/١ .

(٦) شرح الأشموني ١٢٦/٢ .

(٧) التبيان ٥٣٧/١، وانظر حاشية الصبان ١٢٦/٢ .

وجرها بالباء ، ونصوا على أن الظرف الذي يُتوسع فيه لا يكون إلا متصرفًا »[1] ، وانتهى إلى القول : « والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية على أن نضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير : الله أنفذ علمًا حيث يجعل رسالاته أي هو نافذُ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، والظرفية هنا مجاز »[2] .

ونقل ابن هشام عن بعضهم أن حيث يجوز أن يكون منصوبًا بأعلم على تأويلها باسم فاعل بدلاً من تقدير الفعل (يعلم) قال : « فإن أوّلته بـ (عالم) جاز أن ينصبه في رأي بعضهم »[3] .

وتبع الدماميني أبا حيان في بقائها ظرفًا غير أنه خالفه في كونه قد أرادها ظرفًا حقيقيًا لا مجازيًا على نحو ما ذهب إليه أبو حيان ، قال الدماميني : « ولو قيل بأن المراد : يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها ، والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسلُه من الآيات ؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحيَةِ للإرسال ، ولستم كذلك »[4] . وردَّ ذلك الشمني بقوله : « وأقول بل هو بعيد لأنه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ، ولأن المعنى كما

---

(١) البحر المحيط ٢١٦/٤ بتصرف .

(٢) البحر المحيط ٢١٦/٤ .

(٣) المغني ١٧٧ .

(٤) حاشية الشمني (الحاشية) ٢٦٧/١ .

صرح المصنف وغيره أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئًا فيه »(١).

ثم نقل بعد ذكره ما قاله أبو حيان في البحر عن الصفاقسي قوله : « ثم لا حاجة إلى تقدير ، إذ لا مانع لعمل (أعلم) في الظرف ، والذي يظهر لي أنه باقٍ على معناه من الظرفية ، والإشكال إنما يَرِدُ من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضعٍ تُرِكَ فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هذا الموضع الدليلُ القاطع » (٢) .

ولست أدري ما مراد الصفاقسي من قوله : وكم موضع ... الخ ، فهل يريد أن حيث هنا ليست ظرفًا ؟ أو هي ظرف لكن القرينة الشرعية وهي الدليل القاطع كما عبر عنه سَلَبَتْ منها معنى الظرفية .. وكيف نقرر أنه ظرف ثم نفرغه من معنى الظرف مع بقائه ظرفًا ؟؟ لذا كله يبدو لي أن رأي الدماميني أولى بالأخذ ، والقول بأن فيه كثرة في المحذوفات – وهو رد الشمني عليه – لا يقوض بنيانه ؛ لأن لدينا عدداً من المواضع كثرت فيها المحذوفات ، فمثلاً لحظنا أنهم أجازوا حذف كان مع اسمها الذي هو اسم موصول مع جملة الصلة أيضًا بعد (إنْ ولو) كما في قولنا : اشرب إنْ ماءً – أو – ولو ماءً ، والتقدير : ولو كان ما تشربه ماءً ، والمسألة مشهورة في كتب النحو .

وبمقارنة ما حُذف هنا مع ما حذف في توجيه الدماميني نلحظ أن الخطب عند الدماميني جد سهل ، فحذف المفعول – وهو الفعل – مقبول ميسور ؛ لأنه فضلة ، ولما كان (الذي) صفة لهذه الفضلة صار كأنه فضلة ؛ لأن الصفة والموصوف

---

(١) حاشية الشمني ١/٢٦٧ .

(٢) حاشية الشمني ١/٢٦٧ .

كالشيء الواحد ، وكذلك جزء صلتها المحذوفة فهي جزء من الاسم الموصول ، ومعلوم أن الصلة والموصول كالشيء الواحد أيضًا [١] . وهذا كله يفيد أن المحذوفات عند الدماميني متممات للفضلة في حين أن حذف كان - في المثال الذي أوردناه - مع اسمها وصلة الاسم فيه حذف لعمد ، وحذف ما له تعلق بالفضلات أسهل طريقًا من حذف ما له تعلق بالعمد ، يضاف إلى ذلك أن ابن هشام قد ذكر في المغني أنواعًا كثيرة مما يجوز حذفه حتى وصل الأمر إلى جواز حذف أكثر من جملة [٢] .

لاشك أن كل ذلك يؤنسنا - ما دمنا في دائرة أصولهم التي رسموها - في القول إن رأي الدماميني له وجه من القبول ؛ لأن حيث باقية على بابها ظرفًا مكانيًا ، وبمقتضى هذا التوجيه نتخلص من تقدير الفعل (يعلم) أيضًا ، كما نتخلص من الذهاب إلى القول إنها ظرف مجازي أو القول بأن (أعلم) مضمن معنى الفعل (أنفذ) ؛ لأن الحمل على الحقيقة أولى ، كما أن الأصل عدم التضمين .

ب) أما البيتان الشعريان اللذان ذكرهما أبو علي للدلالة على أن حيث وقعت مفعولاً به ، فهما :

١- قال أبو علي : « قال الشماخ [٣] :

وحلأها عن ذي الأراكةِ عامرٌ أخو الخُضْرِ يرمي حيثُ تكوى النواحزُ

---

(١) انظر لذلك المغني ٨١٦-٨٢٨ .

(٢) انظر المغني ٨٥٢ ، وانظر إذا شئت من الصفحة ٧٨٦ إلى الصفحة ٨٥٣ لترى ما يحذف ويتصل بالحذف من شروط .

(٣) انظر تخريجه في هامش إيضاح الشعر ٢٠٤ .

القول في حيث إن موضعه نصب بأنه مفعول به ؛ لأنه يريد أنه يرميه فهو مفعول به ، وإذا كان مفعولاً به كان اسمًا » (١) ، ويجوز أن نضمن الفعل المتعدي (يرمي) معنى الفعل اللازم يوجد فيكون المعنى يوجد منه رَميٌ في هذا المكان الذي فيه تكوى النواحز ، وحيث حينئذ على بابها ظرف متعلق بالفعل يرمي المضمن معنى يوجد (٢) .

ومع أن الأصل عدم التضمين غير أنه يُعد ميدانًا واسعًا يمكن أن يحلَّ كثيرًا من المشكلات اللغوية على نحو ما نعرف عن وظيفته في حروف الجر مثلاً .

٢- ذهب أبو علي إلى أن حيث في قول الراجز :

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعًا

اسم (٣) ، وأضاف بأنه مبني ، قال : « فإن قال قائل : إذا صار اسمًا فلِمَ لا يعرب لزواله عن أن يكون ظرفًا ؟ قيل : كونه اسمًا لا يوجب خروجه عن البناء ، ألا ترى أن منذ حرف ، فإذا استعملت اسمًا في نحو : (مذ يومان) لم تخرج عن البناء» (٤) . وبين البغدادي إعراب الرجز بما يتفق مع ما ذكره أبو علي فقال : « ولا يخفى أن إعراب هذا الشعر مشكل ، والذي أراه أن الرؤية بصرية ، وأن حيث مفعول به لترى ، وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه ، وطالعًا حال من سهيل ، ومجيء الحال من المضاف إليه وإن كان قليلاً فقد ورد منه كثير في الشعر ، قال :

---

(١) إيضاح الشعر ٢٠٤ .

(٢) انظر التضمين في المغني ٨٩٨-٨٩٩ .

(٣) إيضاح الشعر ٢٠٧ .

(٤) إيضاح الشعر ٢٠٨ .

سَلَبْتَ سلاحي بائسًا وشتمتَني فيا خيرَ مسلوبٍ ويا شرٌ سالبِ

فبائسًا حال من الياء » [1] .

وذهب شارح اللباب فيما ذكره الدماميني إلى جواز أن يكون حيث ظرفًا ، قال : « ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيًا على الظرفية ، وحذف مفعول ترى نسيًا ، كأنه قيل : أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعًا » [2] ، وذكر الصبان أن ترى بصرية ، مفعولها (طالعًا) وحيث ظرف مكان مبني [3] .

وبهذا يضعف مذهب أبي علي في جعلها اسمًا مفعولاً به ، إذ لحظنا أنه يجوز بقاؤها ظرفًا وَفق ما قُرِّرَتْ له في الأصل .

١٠- وقوعها تمييزًا : وقد أشار إليه أبو علي أيضًا حين أراد التوكيد على أن حيث تقع اسمًا لا ظرفًا ، في الشعر والنثر ، قال : « وقد حكى أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه أنهم قالوا : هي أحسنُ الناس حيثُ نظر ناظرٌ ، يعني الوجه ، فهذا قد جاء في الكلام » [4] . ومراده أي في النثر أيضًا ، ولست أدري لِمَ لا يقل إن التمييز محذوف ، والتقدير : هي أحسن الناس شكلاً حيث نظر ناظرٌ ، وبهذا التقدير يكون الحسن عامًا موجودًا في أي مكان نظر الناظر إليه ، وحيث ظرف

---

(١) الخزانة ٤/٧ .

(٢) حاشية الشمني ٢٧٠/١ (الهامش) وانظر الخزانة ٧/٥-٦ .

(٣) حاشية الصبان ٢٥٤/٢ .

(٤) إيضاح الشعر ٢٠٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١٠٨/٢ ، والخزانة ٤/٧ . ولم أعثر على هذا القول في مجالس ثعلب .

متعلق بأحسن ، وحذف التمييز ورد عندهم على قلة [1] ، والدليل على حذفه هو أحسن الناس ، يضاف إلى ذلك أننا بهذا التقدير نكون قد عممنا الحسن ، في حين أن قول أبي علي بعد إيراده القول (يعني الوجه) فيه تخصيص ، ولعل أبا علي جرى مع العرف بأن الحسن ينحصر في الوجه ، والمهم أننا أردنا من ذلك جعل حيث على بابها ظرفًا ، حفاظًا على ما أصلوه وقعدوه ، وتضييقًا لما ندر أو شذ .

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان الأماكن التي تحدث عنها النحاة على أن حيث فيها قد خرجت من ظرفيتها لتقع في مواقع إعرابية متعددة ، ولقد حاولنا – جاهدين – أن نَردَّ بعض هذه المواضع إلى ما أصلّوه لحيث بكونها غير متصرفة وتصرفها نادر ، طردًا للباب على وتيرة واحدة ، فلجأنا أحيانًا إلى تخريجات قد يقال فيها إنها تتسم بالضعف ، وقد ذكرنا أن هذه التخريجات على ضعفها أولى من ترك ما ذكروه بلا تخريج ، فقد رأينا أن ميدان تصرفها قد اتسع حتى أوقعوها مبتدأ وفاعلاً ، ناهيك عن وقوعها مفعولاً به وتمييزًا ومجرورة بالحرف وبالإضافة ، فلم يبقَ – تقريبًا – موضع لم تقع فيه ، ولو لا قلة ما ورد لكنا رأينا النحاة مقررين بأنها من الظروف المتصرفة ؛ لذا فمحاولتنا رَدُّ ما ندر إلى دائرة (الشائع) كما قال ابن مالك أقل فوائده أنه قلل من هذا النادر ، وأحسب أن في ذلك خيرًا كثيرًا لنحونا الذي أُنشئَ لينتظم كلام العرب ضمنه ..

* * *

(١) المغني ٨٣١ .

وننتقل الآن إلى الحكم الأخير من أحكام حيث وهو :

٦- الحكم السادس : اتصال (ما) الحرفية بها وإفادتها الجزاء :

تتصل (ما) الحرفية بحيث فتفيد الجزاء فتجزم فعلين ، كقولنا : حيثما تجلسْ أجلسْ ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله في باب الجزاء : « فمما يُجازى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وأيهم ... وما يُجازى به من الظروف : أي ، حين، ومتى ، وأين ، وأنّى ، وحيثما » [١] ، وبيَّن شرط الجزم بها وهو اتصال (ما) بها فقال : « ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذْ حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) وكل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد » [٢] ، وأشار في موضع ثالث إلى علة امتناع الجزم بها حين لا تتصل بها (ما) وعزا ذلك إلى أنها حين تتجرد من (ما) فهي بحاجة إلى جملة بعدها يتضح بها معناها كما ذكرنا من قبل ، قال : « وإنما منع حيث أن يُجازى بها أنك تقول : حيثُ تكونُ أكونُ ، فتكون وصل لها ، كأنك قلت: المكانُ الذي تكونُ فيه أكونُ » [٣] . ثم ساق ما يُفيد أن ما بعدها صلة لها من جهة المعنى بوقوع الجملة الاسمية بعدها ، قال : « ويُبين هذا أنها في الخبربمنزلة إنما وكأنما وإذا أنه ، يُبتدأ بعدها الأسماء ، أنك تقول : حيث عبدالله قائمٌ زيدٌ ،

---

(١) الكتاب ٣/٥٦ .
(٢) ٣/٥٦-٥٧ .
(٣) الكتاب ٣/٥٨ .

وأكون حيث زيد قائم ، فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء ، فإذا ضممتَ إليها (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها ، ولم يَجُزْ فيها ما جاز فيها قبل أن تجيءَ بـ (ما) وصارت بمنزلة (إما) »[1] ثم أكد على أن (حيثما) صارت جازمةً حينئذٍ فقال : « وإذا قلت : حيثُما تكنْ أكنْ فليس بصلة لما قبله كما كانت صلةً لها حين لم تتصل بها (ما) [2] وجعلها في موضع آخر حين تتصل بها (ما) بمنزلة أين في جزمها للفعلين ، قال : « صارت لمجيئها – أي مجيئها بـ (ما) – بمنزلة أين » [3] ، ووضح السيرافي ذلك بالقول : « يعني صارت حيث لمجيء (ما) مما يُجازى به » [4] .

وما قرره سيبويه حول الجزم بها حين تتصل بها (ما) تبعه فيه النحويون كالمبرد [5] ، وابن السراج [6] ، والزمخشري [7] ، والرضي [8] ، وابن مالك [9] ، وشُراح تسهيله وألفيته [10] .

---

(١) الكتاب ٥٨/٣ .
(٢) الكتاب ٥٩/٣ .
(٣) الكتاب ٢٢١/٤ .
(٤) الكتاب ٢٢١/٤ (الهامش) .
(٥) المقتضب ٥٤/٢ .
(٦) الأصول ١٥٦/٢-١٥٩ .
(٧) المفصل ١٧ .
(٨) شرح الكافية ٢٥٤/٢ .
(٩) شرح عمدة الحافظ ٢٥٢/١-٢٥٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٢/٣ .
(١٠) شرح ابن الناظم ٦٩٥، وشرح ابن عقيل ٣١/٤، والمساعد ١٦٠/٣، وشرح الأشموني ١١/٤ .

ووضح ابن يعيش سبب إعمالها حين تتصل بها (ما) فقال : « ولا يُجازى بحيث كما جُوزِيَ بأخواتها من نحو : أين وأنّى ... من حيث كانت مضافةً إلى الجملة بعدها والإضافة موضحةٌ مخصصةٌ ، والجزاء يقتضي الإبهام ، فيتنافى معنى الإضافة والجزاء فلم يُجمع بينهما ، فإذا أُريد ذلك أُتى معها بما يقطعها عن الإضافة ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجرور الموضع » (١) . ثم بين الفرق بين اتصال (ما) بها واتصالها بـ (إذ) ، فقال : « فإذما تصير حرفًا ، وحيثما تبقى ظرفًا بدخول (ما) عليها وذلك لقوة حيث وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها »(٢) .

ويتضح من هذه النصوص أن سبب اتصال (ما) بها هو للفرق بين حالة جزمها ، وعدمه (٣) . وقد نقل الصبان عن الفارضي قوله : « وزِيدت (ما) عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها إذ وحيث » (٤) . وهذا يذكرنا بما قاله ابن مالك حين تحدث عن حذف الجملة التي تضاف حيث إليها ، وذلك في البيت :

إذا رَيْدَةٌ من حيثُ ما نَفَحَتْ له ... (البيت)

فقد ذكر أن (ما) زيدت عوضًا عن الجملة المحذوفة كما جُعِلَ التنوين في حينئذ عوضًا عن جملة محذوفة ، والظاهر أن الفارضي قد اتفق مع ابن مالك في كون (ما) هي عوض عن جملة ، ثم اختلفا ، فابن مالك جعلها كتنوين إذٍ ، في حين أن الفارضي لم يتحدث عن النظير هذا .

---

(١) شرح المفصل ٩٢/٤ .

(٢) شرح المفصل ٩٢/٤، وانظر شرح الكافية ٢٥٤/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٣/٤ .

(٤) حاشية الصبان ١٣/٤ .

والحق أن رأي ابن مالك إن صحَّ على البيت فلا يصح قاعدة عامة تبين سبب اتصال (ما) بـ (حيث) ؛ لأن الجملة المحذوفة التي عُوض عنها بتنوين (إذ) دلّ عليها دليل ، فمثلاً قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [1] ، قالوا : التقدير : وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، وهذه الآية مذكورة قبل الآية التي قدرنا فيها تلك الجملة ، وإذا كان ثمة دليل على حذف الجملة في البيت الذي استشهد به ابن مالك على ندرة حذف الجملة بعد حيث فإنه لا ينسحب على كل موضع اتصلت (ما) بـ (حيث) فما الجملة المحذوفة في البيت [2] :

حيثما تستقم يُقَدِّرْ لكَ اللّـــــهُ نجاحًا في غابرِ الأزمانِ

لا شك أن من الصعب جداً تقدير جملة محذوفة والقول إن (ما) عوض عنها ؛ لذا فما ذكره النحاة السابقون من لدن سيبويه إلى ابن مالك حول (ما) هذه ، هو الأولى بالقبول ، وخلاصته كما قال الصبان أنها قد اتصلت بـ (حيث) للفرق بين حالة جزمها لفعلين وعدمه [3] ، فمتى رآها المرء حكم عليها بأنها الجازمة ، ومتى سقطت حكم عليها بأنها الظرفية .

أما سبب بنائها حينئذٍ فقد أشار إليه ابن هشام بقوله : « وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضُمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين ، كقوله :

---

(١) الآيتان ٨٢-٨٣ من سورة الواقعة .

(٢) المغني ١٧٨ ، والبيت شاهد مشهور في كتب النحو .

(٣) حاشية الصبان ١٣/٤ .

حيثما تستقم .... (البيت) »[1] .

وذهب الفراء من الكوفيين إلى جواز الجزم بها من غير أن تتصل بها (ما) ، قال السيوطي : « ولا يجزم بحيث وإذ مجردين من (ما) ، وأجازه الفراء قياساً على أين وأخواتها ، ورُدَّ بأنه لم يُسمع فيهما إلا مقرونين بما بخلافها »[2] .

وبهذا كله ارتضى جمهور النحويين الحكم على أن (حيثما) تجزم فعلين تسري عليهما شروط الجملة الشرطية .

وأخيرًا ، فإن الحديث عن الفراء يجرنا إلى الحديث عن الآراء الكوفية التي تتصل بحيث ، وهي :

١- أن الكسائي أجاز خروج حيث من الظرفية إلى الاسمية ، قال أبو حيان : وأجاز الكسائي أن يكون اسمًا [3] . وسوف نرى - بعد - أن لهذا الرأي أثرًا في توجيه بعض التراكيب اللغوية التي عرضها الكوفيون للتمرين على استعمال حيث .

٢- أنهم جعلوا حيث تقوم مقام صفتين (ظرفين) ، فقد نقل ابن منظور عن ابن كيسان قوله : « حيث حرفٌ [4] مبني على الضم وما بعده صلة له ، يرتفع الاسم بعده على الابتداء كقولك : قمت حيث زيدٌ قائمٌ »[5] ، ورأيُ ابن كيسان هنا يتفق مع

---

(١) الهمع ٥٨، وشرح الأشموني ٤/١٣ .

(٢) الهمع ١/٢١٢ .

(٣) الارتشاف ٢/٢٦٢ .

(٤) مراده أنها كلمة ، وكذا استعملها سيبويه في كتابه ٣/٢٨٥ بعد أن عدد الظروف المبهمة غير المتمكنة ، قال: « فهذه الحروف »

(٥) اللسان (حيث) .

رأي البصريين حول حيث . ثم دلف إلى رأي الكوفيين فقال : « وأهل الكوفة يجيزون حذف قائم ، ويرفعون زيداً بحيث ، وهو صلة لها ، فإن أظهروا قائمًا بعد زيد أجازوا فيه الوجهين : الرفع والنصب ، فيرفعون الاسم أيضًا ، وليس بصلة لها ، وينصبون خبره ويرفعونه ، فيقولون : قامت مقام صفتين ، والمعنى : زيدٌ في موضع فيه عمرو ، فعمروٌ مرتفعٌ بفيه ، وهو صلة للموضع ، وزيد مرتفع بفي الأولى ، وهي خبره وليست بصلة لشيء »[1] .

ويبدو من هذا النص ما يأتي :

١- أنهم أجازوا حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها في مثل : قمتُ حيث زيدٌ ، وقوله : « ويرفعون زيداً بحيث » ، يحتمل أن زيداً فاعل بمتعلق حيث ، أوهو مبتدأ وحيث خبره ، أو العكس ، أي حيث مبتدأ وزيد خبره [2] ، وفي كونهما مبتدأ وخبراً أو العكس هما يترافعان وفق مذهبهم الكوفي [3] .

وظاهرٌ أن الاحتمال الأول وهو كون زيد فاعلاً لمتعلق حيث يحمل في طياته أن حيث لم تُضف لا إلى مفرد ولا إلى جملة ، وهذا غريب ، ولو لا ذكر (زيد) بعدها لكان بوسعنا الادعاء أن ثمة جملة محذوفة بعد حيث على نحو ما ذكرَ أبو علي وابن مالك

---

(١) اللسان (حيث) .

(٢) الظرف والمجرور إذا اعتمدا على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر ، أو حال رفَعا ما بعدهما فاعلاً ، قيل وجوبًا ، وقيل هو راجح ، ويجوز كونه مبتدأ مؤخرًا ، والظرف خبر مقدم ، فإن لم يعتمدا على شيء مما ذُكر نحو : في الدار أو عندك زيد ، فالابتدائية واجبة خلافًا للأخفش والكوفيين فإنهم أجازوا الوجهين ،والاعتماد عندهم ليس بشرط . انظر المغني ٥٧٨، والهمع ١٠٧/٢ .

(٣) الهمع ٩٤/١

كما مر معنا ، غير أن ذِكْرَ زيد بعدها على أنه فاعل لها يمنع مثل هذا الادعاء، الأمر الذي يدفعنا إلى القول إن مرادهم هو الاحتمال الثاني ، وهو أن (زيد) مبتدأ ، وحيث متعلقة بالخبر ، والتقدير : زيدٌ كائنٌ في موضعٍ قمت فيه ، والظاهر أنهم يريدون أن (حيث) هنا تضمنت معنى الظرفين - كما سيأتي بعدُ - الأول ظرف قيامي ، والثاني ظرف استقرار زيد . وفي هذا الوجه ضعف كسابقه يتمثل في عدم إضافة حيث إلى جملة .

أما الاحتمال الثالث ، وهو كونها مبتدأ وزيد خبرها ، فقد مر معنا أن أبا علي أجاز وقوعها اسماً لإن ولكِنَّ ، أي أجاز أن تقع مبتدأ ، وقد حاولنا أن نوجه كثيراً من الشواهد التي أوردها بعض النحاة للدلالة على ذلك بما يتفق ورأي أكثر النحويين، ومؤدى ذلك كله أنه لا يُستبعد أن يكون مرادهم من المثال الذي نحن بصدده جعل حيث مبتدأ وزيد خبره ، وأرى أن ليس ثمة معنًى واضح يمكن أن نقدره بناءً على هذا التوجيه ؛ لأن حيث إذا كانت بمعنى (مكان) حين تخرج عن الظرفية ، فكيف يكون التقدير هنا ؟ هل هو قمتُ المكان زيدٌ ؟ لا شك أن هذا معنًى فاسدٌ .

فلم يبقَ أمامنا إلا القول بما قاله أكثر النحويين ، وهو أن حيث متعلق بالفعل قمت ، وزيد مبتدأ حذف خبره ، وتقديره : موجود ، وقد قال الدماميني : « وحذفُ خبر المبتدأ بعد حيث غير عزيز » [1] ، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جر مضاف إليه ، وحيث على هذا التوجيه في بابها ، والمعنى في غاية الوضوح ، ولعل

---

(١) حاشية الشمني ٣٦٩/١ (الهامش) .

الكوفيين يريدون ذلك .

٣- أنهم أجازوا ذكر (قائم) مرفوعًا أو منصوبًا ، فيقولون : قمت حيث زيد قائم أو قائمًا ، ووجه الرفع واضحٌ لا غموض فيه ، فحيث متعلق بالفعل قمت ، وزيد قائم جملة اسمية في محل جر مضاف إليه .

أما وجه النصب فيمكن تخريجه - وإن كنا لم نقف على إعراب الكوفيين له - على أن قائمًا حال ، وحيث متعلقة بالفعل قمت ، وزيد مبتدأ ، خبره محذوف تقديره موجود .

وأضاف ابن كيسان بعد ذلك قائلاً : « فيقولون : قامت مقام صفتين ... الخ»[1] وقوله هذا لا يكاد يتضح إذا نُظر إليه على أنه امتداد للأمثلة التي ساقها قبل ، والظاهر أن مراده - إن لم يك في النص سقط - هو المثال المتخيل الآتي : حيثُ زيدٌ عمروٌ ، نزعم ذلك لأن ما ذكره ينطبق تمامًا على هذا المثال ، قال : «والمعنى : زيدٌ في موضع فيه عمرٌو ، فعمرٌو مرتفعٌ بفيه ، وهو صلة للموضع ، وزيد مرتفعٌ بفي الأولى ، وهي خبره وليست بصلة لشيء » [1] .

وكأنَّ إعراب هذا المثال عندهم هو أن حيث متعلق بخبر مقدم ، وزيدٌ مبتدأ مؤخر وعمرو مبتدأ ثانٍ مؤخر أيضًا ، فكأن حيث كما قال ابن كيسان « قامت مقام ظرفين » ، ولذا فهي في حكم الخبر لعمرو [2] ، ومما يؤنس بأن افتراضنا للمثال الذي ذكرناه صحيح أن أبا حيان نقل عن هشام الضرير ما أشبهه ، قال أبو حيان:

---

(١) اللسان (حيث) .

(٢) اللسان (حيث) .

« وقال هشام : يقال حيثَ زيدٌ عمرٌو ، بفتح الثاء ورفع زيد وعمرو ، وحيثَ زيدٍ عمرٍو ، بفتح الثاء وخفض زيد » [١] . وضَعَّفَ وجهَ فتح الثاء مع رفع زيد بقوله هو : « مفارق للقياس يجري مجرى قول من يقول : حيثُ زيدٍ عمرو ، فيضم ويخفض بها زيدًا ، قال :

أما ترى حيثَ سُهَيلٍ طالعًا

وقد حكوا عن العرب حيثُ سهيلٍ ، بضم الثاء وخفض سهيل ، وهو فاسد العلة لأن ضم الثاء يوجب رفع سهيل كما أن فتح الثاء يوجب به خفض سهيل ولا ينبغي أن يُبنى إلا على الأكثر والأعرف والأصح علة » [٢] .

وبدهي أن ماذكر حول رواية ضم الثاء مع خفض سهيل لا ينهض لأن الروايتين وردتا ، وقد رأينا من قبل جواز الوجهين . والذي يهمنا من هذا النص هو مقدمته التي تشير إلى أن مثالنا المتخيل له وجه من الصحة ، ولعل ما ذكرناه من إعراب يتفق وما أراده الكوفيون من كلامهم الذي يتسم بالغموض كما لا يخفى على أي متأمل .

وعرضَ ابن منظور أخيراً ما يوضح قولهم إن حيث قامت مقام صفتين ، فذكر عن أبي الهيثم قوله : حيث ظرف من الظروف يحتاج إلى اسم وخبر ، وهي تجمع معنى ظرفين كقولك : حيث عبدالله قاعد ، زيدٌ قائمٌ ، المعنى : الموضع الذي

---

(١) انظر الصفحة ١٠٦ من هذا البحث لتقف على تخريج إعرابي لهذا المثال . وخلاصته أن حيث متعلقة بخبر المبتدأ زيد ، وعمرو مبتدأ ، خبره محذوف ، أي عمرو موجود .

(٢) الخزانة ١١/٧ .

فيه عبدالله قاعد ، زيدٌ قائمٌ » (١) .

وإذا تقرر لدينا أن حيث عندهم قد جمعت معنى الظرفين ، فمن أين استقى الكوفيون وأبو الهيثم هذا المعنى لحيث ؟ أحسب أنهم استقوه من قول سيبويه حين بين معنى حيث ، فقد قال : « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد » (٢) ، ومن قوله أيضًا حين تحدث عن سبب وجوب إضافة حيث إلى جملة بعدها ، وعن اتصال (ما) بها حين يراد بها الجزاء ، فقد قال : « وإنما منع حيث أن يُجازى بها أنك تقول : حيثُ تكونُ أكونُ ، فتكون وصل لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون » (٣) . وبيان ذلك أننا حين نقول مثلاً : زيدٌ حيث عمرو قائمٌ ، فالتقدير المعنوي هو : زيد في المكان الذي فيه عمروٌ قائمٌ ، فكأن (حيث) بهذا المعنى قد جمعت – حقًا – بين الظرفين ؛ لأن قولنا : في المكان ، دالٌّ عليها ، وقولنا فيه ، دالٌّ عليها أيضًا ؛ لأن الضمير في (فيه) راجعٌ إلى المكان أيضًا ، ومثل ذا المثال الثاني الذي فسره سيبويه ، فالمكان الذي يكون فيه المخاطب ، فيه يكون المتكلم ، وأحسب أن هذا المعنى للظرف (حيث) ينطبق عليها في كل تركيب يحتوي على حدثين لذاتين ، كالأمثلة التي ذكرناها .

ومما ينبغي التنبيه إليه أن هذا التقدير معنوي لا صناعي نحوي ؛ لأن الظرف حيث لو كان يجمع بين ظرفين لجاز أن نعلقه في آن واحد بحدثين ، وهذا لا يصح ،

---

(١) الخزانة ١١/٧ .

(٢) اللسان (حيث) .

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤ .

إذ لا يُعقل أن يكون للكلمة موضعان من الإعراب ، والظاهر أن الكوفيين قد توسعوا في هذا الجانب فجعلوا هذا التقدير المعنوي صناعيًا ، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك بقوله : « وقد فَرَّعَ الكوفيون على حيث » (١) ، ونسب بعضًا منها إلى الكسائي وهشام الضرير ، وأورد بإيجاز شديد نماذج لا نكاد نستبين منها مراده لو لا أن البغدادي قد نقل عن تذكرته (٢) هذه النماذج متلوة ببعض التفاصيل، وقد صدر البغدادي نقله عن أبي حيان بالقول : « إن حيث تقع اسمًا لكأن ، وتقع مبتدأ » ، وأضاف قائلاً : « وأورد – أي أبو حيان في التذكرة – مسائل تمرين لحيث » (٣) ، ولا يخفى أن قوله : مسائل تمرين يذكرنا بمسائل التمرين التي عقدوها للإخبار عن الذي ، وفي ذلك إشارة إلى صعوبتها – فيما يبدو – ولعل من الفائدة أن نذكر كل تركيب مفردًا لنرى ما فيه :

١– إذا قيل : حيثُ نلتقي طيِّبٌ ، حكم على حيث بالرفع لأنه اسم المكان الذي خبره طيب ، وهو نائب عن موضعين أسبقهما محدود خبره طيب ، وآخرهما مجهول ناصبه نلتقي تلخيصه : الموضع الذي نلتقي فيه طيب (٤) .

ولقد ذكرت فيما سبق (٥) تخريجًا لهذا المثال على رأي جمهور النحويين

---

(١) الارتشاف ٢/٢٦٢، والخزانة ٧/١٢ .

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة ٧/١٠ أنها في التذكرة ولم أجدها في الكتاب المطبوع ما عدا مثالاً واحدًا سنأتي على ذكره .

(٣) الخزانة ٧/١٠ .

(٤) الارتشاف ٢/٢٦٢ ، والخزانة ٧/١٠ والنقل منها .

(٥) في الصفحة ٨١ .

خلاصته أن حيث متعلق بخبر محذوف ، وطيب مبتدأ مؤخر .

٢- قال الشاعر :

كأنَّ حيثُ نلتقي ... الخ

« أنشد هذا الشعر هشام وقال : ثلاثة خبر كأنَّ » (١) .

وخرجناه من قبل (٢) على أن اسمها هو ضمير الشأن ، وثلاثة مبتدأ خبره حيث ..

٣- إذا قيل : إنَّ حيث زيدٌ ضربت عمراً ، ففيها وجهان : رفع زيد ، ونصب عمرو ، ونصب زيد وعمرو ، فعلى الأول أبطل إنَّ في ظاهر الكلام ونصب عمراً بضربت ، ورفع زيداً بحيث لنيابة زيد عن محلين أسبقهما يطلبه الضرب ، وآخرهما يرفع زيداً ، وتقديرها : إنَّ في المكان الذي فيه زيد ضربت زيداً (٣) ، ثم أورد رأي الكسائي فقال : « والكسائي يقول : ليس لإن اسم ولا خبر ؛ لأنها مُبْطَلَةٌ عن ضربت ، إذ لم تكن من عوامل الأفعال ، والبصريون يضمرون الهاء مع إنّ ويجعلون الجملة الخبر » (٤) . ثم نقل عن الفراء قوله : « ضربت سدَّ مسدَّ ضارباً أنا » (٥) .

وواضحٌ أن ما ذكره البصريون لهذا المثال فيه يُسر ووضوح ، أما رأي الكسائي وكذا الفراء فلا قرائن تدلنا على المراد منه تماماً ، إذ كيف تكون إنّ غير

---

(١) الخزانة ٧/١٠-١١ .

(٢) في الصفحة ٨٠ .

(٣) الخزانة ٧/١١ .

(٤) الخزانة ٧/١١ .

(٥) الخزانة ٧/١١.

عاملة، ولِمَ نفترضُ أنها غير عاملة ، ونفرِّعُ على عدم إعمالها تراكيب يأباها الذوق العربي - فيما أحسب - ثم لِمَ يسدُّ الفعل ضربت مسد ضاربًا أنا ؟ والمعهود لدينا أن اسم الفاعل والفعل المضارع هما اللذان يتقارضان التقدير والعمل للتشابه المشهور بينهما ، أما الماضي مع اسم الفاعل فلم نعهده ، ولم نقف على نظيره -فيما أعلم - وهل يريد الفراء أنه لما كان بمعنى (ضاربًا) فهو اسم إنَّ ، وجملة حيث زيد خبرها ، ولا شك إن كان مراده كذلك فقد أبعد النجعة ، والمراح قريب ، وهو رأي البصريين الذي ذكره .

ويجوز في التركيب الأول : إنَّ حيث زيدٌ ضربت عمرًا ، أن نعرب عمرًا اسمًا لإنَّ ؛ وجملة ضربت خبرها ، وحذف مفعوله ، والتقدير : ضربته ، وحيث ظرف متعلق بـ (ضربت) وزيد مبتدأ خبره محذوف تقديره : موجود . وأحسب أن ليس ثمة مانع معنوي أو صناعي يبطل هذا الوجه .

أما التركيب الثاني ، وهو : إنّ حيثُ زيدًا ضربتُ عمرًا ، أي بنصب زيد وعمرو فيمكن تخريجه على أن زيدًا اسم إنَّ وحيث متعلق بخبر إنَّ ، وجملة ضربت عمرًا في محل جر مضاف إليه .

وبهذين التخريجين نكون قد تخلصنا من الوجوه التي ذكرها الكوفيون وجعلوا حيث اسمًا لإنَّ ، وأبطلوا عملها تارة أخرى .

٤- قال هشام : يقال : حيثَ زيدٌ عمرٌو ، بفتح الثاء ورفع زيد وعمر ، وحيثَ زيدٍ وعمرٌو ، بفتح الثاء وخفض زيد . ثم قال : « وأما الفتح مع رفع زيد فمفارق

للقياس يجري مجرى قول من يقول : حيثُ زيدٍ عمرٍو ، فيضم الثاء ويخفض بها زيدًا » ، ثم أورد الرجز :

أما ترى حيثَ سهيلٍ طالعًا

وذكر روايتَيْ الضم والفتح (١) .

والحق أن هذا المثال : حيثَ زيدٌ عمرٌو فيه من الغموض ما فيه ، ولعل المراد زيد في موضع فيه عمرو ، وقد سبق أن ذكرنا ذلك (٢) ، فزيد مبتدأ ، وحيث خبره ، وعمرو أيضًا مبتدأ ، وكأن خبره عندهم هو متعلق حيث أيضًا لأنها نابت عن ظرفين، ولا شك أن الأمر – إن كان كذلك – فهو غلط كما ذكرنا من قبل ؛ لأنه لا يصح أن يتعلق الظرف بحدثين في وقت واحد ، وهذا يفيد من جانب آخر أن له موضعين من الإعراب ، وهذا لا يجوز أيضًا ، ولذا أرى أنه يصح أن تكون حيث ظرفًا مبنيًا على الفتح ، وهو لغة في حيثُ المضمومة متعلق بخبر مقدم ، وزيد مبتدأ مؤخر ، وعمرو مبتدأ خبره محذوف تقديره : موجود ، والجملة في محل جر مضاف إليه . وأحسب أن لا مانع يمنع من هذا التخريج .

٥- إذا قيل : إنّ حيث أبوك كان أخوك ، رفع الأخ بكان وحيث خبر كان ، والأب رفع بحيث لنيابتها عن محلين أحدهما خبر كان ، والآخر رافعُ الأب وإن مبطلة عمل كان ، والتقدير : إن في المكان الذي فيه أبوك كان أخوك (٣) .

وبدلاً من أن نبطل عمل إنّ يجوز أن نقول : إن اسمها هو ضمير الشأن

---

(١) الخزانة ١٢/٧ .

(٢) انظر الصفحة ١٠٠ .

(٣) الخزانة ١٢/٧ .

وحيث متعلقة بخبر كان ، وأبوك مبتدأ ، خبره محذوف تقديره موجود ، والجملة من المبتدأ والخبر مضافة إلى حيث ، وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر لإنَّ .

٦- وهو من متعلقات المثال السابق ، قال : « ويجوز : إنّ حيث أبوك كان أخاك ، فأخاك اسم إنَّ ، وحيث خبر إنَّ وأبوك رفع بالراجع من كان ، وحيث خبر كان ، والتقدير : إن أخاك في المكان الذي فيه أبوك » (١) .

ويجوز أن نجعل كان تامةً ، وأخاك اسم إنَّ ، وحيث متعلقة بخبر إنّ ، وأبوك مبتدأ ، خبره جملة كان ، والجملة مضافة إلى حيث ، والتقدير : إن أخاك كائنٌ في الموضع الذي وُجد فيه أبوك .

ويجوز جعل كان زائدةً بين ما أصله المبتدأ والخبر ، أي بين اسم إن وخبرها ، وحيث متعلقة بخبر إنّ ، وأبوك مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : موجود ، والجملة مضافة إلى حيث ، والتقدير : إنَّ أخاك في الموضع الذي أبوك فيه موجود .

وبهذين التقديرين تكون حيث على بابها متعلقة بحدث واحد .

٧- ويتضمن عددًا من الأمثلة :

أ) إنّ حيثُ أبوك قائم أخاك جالسٌ ، نصب الأخ بإن ، وجالس خبر إنَّ ، ورفع قائم بالأب ، وحيث نائبة عن محلين : أحدهما صلة الجالس ، وهو الأسبق ، وآخرهما صلة قائم (٢) . ويمكن تخريجه على أن أخاك اسم إنَّ ، وجالس خبرها ، وحيث متعلقة بجالس ، وأبوك مبتدأ وقائم خبره ، والجملة مضافة إلى حيث ..

---

(١) الخزانة ١٢/٧ .

(٢) الخزانة ١٢/٧ .

ب) ويجوز : إنّ حيثُ أبوك قائمًا ، أخاك جالسٌ ، الأخ وجالس على ما كانا عليه ، والجواب الأول ، وقائمًا نُصِبَ على الحال من أبيك ، وحيث متضمنة لمحلين أولهما صلة الجالس ، وآخرهما رفع للأب (١) .

ويجوز توجيهه على وَفق المثال السابق ، فحيث متعلقة بجالس ، وأبوك مبتدأ خبره محذوف تقديره موجود ، والجملة مضافة إلى حيث ، وقائمًا حال من الضمير في الخبر .

جـ) ويجوز : إنّ حيث أبوك قائمًا ، أخاك جالسًا ، أخاك اسم إن ، وحيث خبر إن ، وهي رافع الأب ، وقائمًا حال الأب ، وجالسًا حال الأخ (٢) .

وتوجيهه ظاهرٌ فهو كالوجه السابق .

د) ويجوز : إنّ حيث أبوك قائم ، أخاك جالسًا ، أخاك اسم إن ، وحيث متضمن محلين أولهما خبر إن ، وآخرهما صلة قائم ، وقائم رفع بأبيك (٣) ، وجالسًا نصب على الحال من أخيك (٤) .

وهذا الوجه من الإعراب يتفق ورأي أكثر النحويين على أنه متعلق بخبر إنّ فقط ، وجملة أبوك قائم مضافة إلى حيث .

هـ) قال : « وإن فتحت ثاء حيث وأُضيفت قيل : إنّ حيثَ أبيك قائمًا أخاك

---

(١) الخزانة ١٢/٧ .

(٢) الخزانة ١٢/٧ .

(٣) لعل مراده أنهما مبتدأ وخبر ، وهمْا يترافعان وفق مذهب الكوفيين كما ذكرنا قبل .

(٤) الخزانة ١٢/٧ .

جالسٌ ، وجالسًا ، على التفسير المتقدم (١) .

وإعرابه كإعراب المثالين الواردين في (ب) و(جـ) ، غير أن حيث هنا ظرف مبني على الفتح في محل نصب ، فإن رفعنا جالس على أنه خبر لإنّ ، فيجوز أن تتعلق به ، وإن نصبناه على أنه حال فتتعلق بخبر إنّ ، وأبيك مضاف إليه - وقد أضيفت هنا إلى المفرد - وقائمًا حال من أبيك ، وجالسًا حال من أخاك أيضًا كما ذكرنا .

وبهذه التمارين والتخريجات نكون قد انتهينا مما ألفيناه في الخزانة منها ، وقد أورد أبو حيان في التذكرة مثالاً واحدًا - وهو بصدد حديثه عن الحال الساد مسد الخبر - نسبه إلى الكسائي وهشام ، وتكمن فائدته بأن أبا حيان رفض كل هذه الأمثلة المبنية على أن حيث قامت مقام ظرفين ، قال أبو حيان : « وما ذهبا إليه - أي الكسائي وهشام - من أن قولنا : زيد حيث عمرو ، حيث فيه رافعة لزيد وعمرو ؛ لأن معناه زيد في مكان فيه عمرو ، فقد نابت حيث مناب ظرفين هما : في مكان ، وفيه ، في المعنى ، فرفعت الاسمين اللذين كانا يرتفعان بهما ، لا وجه له » (٢) ، ثم راح يبين السبب فقال : « لأن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب ، ولأنه يلزم أن تكون كذلك إذا قلت : زيدٌ حيثُ جلسَ عمروٌ ، إذ المعنى زيد في مكان جلس فيه عمرو، ولو كانت كذلك وجب أن تكون مرفوعة منصوبة لأنها نابت مناب ظرفين

---

(١) الخزانة ٧/١٢ .

(٢) التذكرة ٦٤٤ .

أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب ، فتكون عمدة من جهة الرفع ، وفضلة من جهة النصب ، وفي هذا مافيه » (١) .

وهكذا يقرر أبو حيان تهافت هذه التمارين التي لا نظير لها في كلام العرب كما قال .

وبهذه الرحلة مع هذه التمارين التي ولَّدها الكوفيون من أمثلة سيبويه – فيما أحسب – نكون قد وصلنا إلى نهاية ما أردناه من الكشف على حيث في الدرس النحوي ، فلعلنا وفقنا ، والحمد لله على ما أعان ويسر .

* * *

(١) التذكرة ٦٤٤

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع ما قدمه اللغويون عن حيث ، وآراء النحويين حول تراكيبها اللغوية يحسن أن نقدم أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، وهي :

١- أن ثمةَ اتّزانًا سلَكَتْهُ حيثُ في استعمالها عند العرب ، إذ ورد للبائية ثلاث لغات : ضم الثاء وفتحها وكسرها ، ومثلها للواوية أيضًا .

٢- أن (حيث) هي اللغة العالية ، وحوث فرع منها ، والقول إن حوث هي الأصل لم ينهض رأيًا قويًا .

٣- أن حيث ، وحوث ، وحاث ، لها دلالة مكانية عامة ، ثم اختصت حيث وحوث بالظرف المكاني الاصطلاحي ، في حين أبقى الاستعمال اللغوي حاثِ ذات دلالة لغوية عامة دالة على المكان .

٤- أن ما أورده النحاة من أسباب لبناء حيث - سواء كانت ظرفًا أم اسمًا - ينسحب على لغاتها كلها ما عدا لغة فقعس التي أعربت حيث .

٥- أن الأوْلَى كسرُ همزة إنَّ بعد حيث ، والأحسن تخريج ما ورد من المفتوح الهمزة على أن المصدر المؤول مبتدأ ، والخبر محذوف ، وبذلك يطرد الباب على وتيرة واحدة .

٦- أن الكوفيين وأبا علي الفارسي قد توسعوا كثيرًا في تصرف حيث ، فأوقعوها

مواقع إعرابية كثيرة حتى باتت كأنها متصرفة ، وجهدنا في عدد من المواقع أن نعود بها ظرفية مكانية .

٧- أن إيراد ما يضعف القول بوجوب إضافتها إلى الجملة لا يَتَّجِهُ ، ومذهب الجمهور في ذلك هو الظاهر .

٨- أن زعم الكوفيين بتضمن حيث معنى ظرفين لا يتجه في الصنعة النحوية ؛ إذ لا يصح جعل موضعين إعرابيين للكلمة في آن واحد ، وإن كان المعنى يحتمله .

٩- أن الرأي القائل إن حيث اسم موصول لا ينهض ، ولعل مراد صاحبه أنه يشبه الاسم الموصول في الإبهام والاحتياج إلى جملة بعده .

١٠- أن الدرس النحوي العربي للغة يُعَدُّ درسًا رائعًا تميَّز بالقدرةِ على التحليل والدقة ، مع الاستيعاب والشمول ، ولعلي لا أُجافي الحقيقة إن قلت إن هذا الدرس قلَّ أن نجد له نظيرًا عند أية أمة درست لغتها .

* * *

المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعات :

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار المطبوعات العربية ، بيروت ، لبنان .
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، جـ١ تحقيق عبدالإله نبهان ، جـ٢ تحقيق غازي طليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ١٩٨٥م .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د. محمود الطناحي ، نشر مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق د، الفتلي ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد الدمياطي ، تصحيح على محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان (مصورة عن مطبعة عبدالحميد حنفي بمصر) .
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، وفيه إعجاز القرآن للباقلاني ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، ط١ ، مطبعة المدني بمصر ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية بمصر .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٨٢م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، نشر مطابع النصر الحديثة ، الرياض .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، دار الفكر .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، جـ٥ ، تحقيق مصطفى حجازي ، وراجعه عبدالستار فراج ، الكويت ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، وزارة الإرشاد والأنباء .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق محمد علي البجاوي ، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، وزارة الثقافة ، مصر ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري جـ٥ ، تحقيق عبدالله درويش ، مراجعة محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لابن الأثير الجزري ، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق د. محمد علي الهاشمي ، الرياض ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- حاشية الدسوقي (مصطفى محمد) على متن مغني اللبيب ، نشر مكتبة المشهد الحسيني .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني (ضمن مجلد واحد) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية الشُّمُنِّيّ تقي الدين أحمد بن محمد ، وبهامشها شرح الدماميني محمد بن أبي بكر على مغني اللبيب ، المطبعة البهية بمصر .
- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح مع شرح التصريح للأزهري (ضمن مجلد واحد) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى ، (مجيب الندا) ، (ضمن مجلد واحد) ط٢ ، عيسى البابي الحلبي ، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ، جـ٦ ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م ، جـ٧ ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، دار اكتب المصرية.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .
- ديوان طرفة بن العبد ، نشر كرم البستاني ، دار صادر ، ١٣٨٠هـ .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق عبدالله الصاوي ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م . وطبعة أخرى ١٩٨٠م ، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م .
- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، ودارة العلوم والثقافة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبدالقادر البغدادي ، جـ٣ ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، منشورات دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

- شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (انظر حاشية الصبان) .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق د. عبدالحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون مكتبة هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (انظر حاشية الشيخ ياسين) .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- شرح الشواهد للعيني (انظر حاشية الصبان) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عبدالمنعم هريدي ، ط١ .
- شرح عيون كتاب سيبويه ، للمجريطي ، تحقيق عبدربه عبداللطيف عبدربه ، ط١، مكتبة حسان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي

الدين عبدالحميد ، دار الفكر العربي .
- شرح الكافية ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، بهامش الكتاب ، طبعة بولاق ، ١٣١٦هـ .
- شرح المعلقات السبع ، للزوزني الحسين بن أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، تحقيق موسى العليلي ، مطبعة الآداب، النجف .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق د. عبدالله الحسيني ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية .
- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- الكافية في النحو (ضمن مجموع مهمات المتون) ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

جـ١/١٩٧٧م ، جـ٢/١٩٧٩م ، جـ٣/١٩٧٣م ، جـ٤/١٩٧٥م .
- كتاب الأمثال ، لأبي عبيد ، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية ، د. رياض الخوام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق تحقيق عبدالله علي الكبير وزملائه ، دار المعارف بمصر .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي .
- مجيب الندا (انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي) .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط١ ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م ، معهد المخطوطات .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق د. عبدالجليل شلبي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان .
- المعجم العربي نشأته وتطوره ، د. حسن نصار ، دار مصر للطباعة ، ط٢ ، ١٩٦٨م.
- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك وزميليه ، ط٥ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط٢ ، مطبعة البابي الحلبي .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق الشيخ عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م .
- النحو الوافي ، لعباس حسن ، ط٥ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٠م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، للسيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

ثانيًا : المخطوطات :

- أدوات الغاية في النحو العربي ، الطالبة إيمان النجار ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- شرح المنحة في اختصار الملحة ، لابن جابر الأندلسي (محمد بن أحمد) ، تحقيق فاطمة عبدالله أحمد الكحلاني ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخباز ، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

*	*	*

المحتوى